الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليــم العالــي و البحــث العلمــي
جامعـــة البليـــدة 2
كليــة العلــوم الاقتصاديــة والعلــوم التجاريــة و علــوم التسييــر
قســـم: العلـــوم الاقتصاديـــة

العنـــوان:

دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م. د) في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كلي و مالية دولية

إعداد الطالبة :
فاطنة بوخاري

إشراف الأستاذ :
كمال رزيق "أستاذ التعليم العالي"

السنة الجامعية 2019/2018

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليــم العالــي و البحــث العلمــي
جامعـــة البليـــدة 2
كليــة العلــوم الاقتصاديــة والعلــوم التجاريــة و علــوم التسييــر
قســـم: العلـــوم الاقتصاديـــة

العنـــــوان:

دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م. د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي و مالية دولية

إعداد الطالبة :

فاطنة بوخاري

أعضاء لجنة المناقشة :

درحمون هلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مقررا
غردي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا
مراكشي محمد أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا
بن عمور سمير	أستاذ محاضر – أ–	جامعة المدية	عضوا
بوجطو حكيم	أستاذ محاضر – أ–	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية 2019/2018

إهـــــداء

إلى روح والــدي الطـــاهرة

إلى أمـــــي الحبيبـــــة حفظـــــها الله

إلى سندي في الحياة زوجي بلقاسم وابنتي يسر وأماني

إلى توأم روحـــــي أختـــــي محجوبـــــــة وابنها مصـطـفى

إلى أختي سميرة وزوجها نبيل وكل إخوتي وأهلي وعائلة زوجـي

إلى كل من علمنـــي حرفا من الابتدائي إلى الجـــــامعي

فاطـنة بوخـاري

شكر و تقدير

الحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرض حمدا كثيرا

أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير للأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور رزيق كمال

الذي منحني من وقته وجهده الشيء الكثير، وأنار طريقي لانجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد،

و أخص بالذكر الأستاذ مراد عبد القادر من جامعة غرداية

زملائي في الدراسة نصر الدين تواتي، أمين تمار، سعد عوادي،

وليد قندوز، بلال ، وأشكر كل من السيد الطاهر بن عطية من المكتبة الرئيسية

لولاية الجلفة والسيد حشماوي من وزارة الفلاحة .

إلى كل هؤلاء ألف شكر.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة الزراعية الجزائرية في تطور الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية، وذلك من خلال تحليل أهم العوامل المؤثرة خلال الفترة 2000-2014، وبالتالي معرفة مدى كفاءة استخدامها حتى يمكن وضع صورة واضحة عن القطاع الزراعي وتمكن واضعي السياسات الزراعية من اتخاذ قرارات للوصول إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات.

وقد تم دراسة مجموعة من السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، من بينها : العمالة الزراعية، زيادة الأراضي الصالحة للزراعة، الري الزراعي، الدعم الزراعي، التأمين الزراعي، المكننة الزراعية، وتبين المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة في دالة الناتج الزراعي، أن زيادة قيمة العمالة الزراعية، المساحات الصالحة للزراعة، الأراضي المسقية بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 2,38 ، 15,15 %، 0,67 % على التوالي، وعليه ضوء معاملات المرونات الكلية للدالة يمكن القول أن زيادة كل من المتغيرات السابقة معا بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 18,2 %، وتعد هذه المتغيرات الثلاث السابقة من أهم العوامل المؤثرة للناتج الزراعي في الجزائر، أما دالة الناتج المحلي للصناعات الغذائية فتبين أن زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للصناعات الغذائية بنسبة 0,77 % كما أنه يتحكم بنسبة 98,89 % من التغيرات التي تحدث لها ، الأمر الذي يستدعي إتباع سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة المساحات الصالحة للزراعة، تطوير أساليب الري والاهتمام بزيادة العنصر البشري وتطويره فنيا وإداريا.

وتواجه الصناعات الغذائية في الجزائر الكثير من المعوقات والتحديات التي تحد من تفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء وضمان استقراره وإمكانية وصوله للمستهلك الجزائري، وتظهر جليا في الجفاف وضعف كفاءة الري هذا بالإضافة إلى العديد من المعوقات الأخرى، كما تواجه الصناعات الغذائية مشكل ارتباطها بالأسواق الدولية مما يعيق عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي، هذا ما يتطلب اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية في إطار السياسات الزراعية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، السياسات الزراعية، القطاع الزراعي، الإنتاج الزراعي، الصناعات الغذائية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهـــــداء **1**

شكر و تقدير..... **2**

الملخص..... **3**

فهرس المحتويات:..... **5**

قائمة الجداول:..... **10**

قائمة الأشكال: **16**

المختصرات:..... **18**

مقدمة :..... **25**

الفصل الأول : علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي

تمهيد: 40

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي..... **41**

المطلب الأول : مفهوم الأمن الغذائي..... 41

المطلب الثاني : بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي 46

المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي..... 52

المبحث الثاني: مشكلة انعدام الأمن الغذائي..... 56

المطلب الأول : الفجوة الغذائية..... 57

المطلب الثاني : الانعكاسات المختلفة لانعدام الأمن الغذائي..... 68

المطلب الثالث : وضع الأمن الغذائي في العالم..... 72

المبحث الثالث : علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي..... **82**

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية 82

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالزراعة..... **88**

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية..... **92**

خلاصة الفصل :..... **97**

الفصل الثاني : السياسات الزراعية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد: **99**

المبحث الأول : دور الدولة في القطاع الزراعي..... **100**

المطلب الأول : تدخل الدولة في القطاع الزراعي..... **101**

المطلب الثاني : السياسة الزراعية، أهدافها ومتطلباتها..... **111**

المطلب الثالث : السياسة الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة **117**

المبحث الثاني : أشكال السياسات الزراعية..... **123**

المطلب الأول : سياسات توفير الخدمات المساندة على الإنتاج **123**

المطلب الثاني : السياسة السعرية الزراعية..... **132**

المطلب الثالث : السياسة المائية..... **146**

خلاصة الفصل:..... **158**

الفصل الثالث : دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد: **160**

المبحث الأول : تطور السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. 161

المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية..... **161**

المطلب الثاني : برنامج دعم النمو الزراعي والريفي للفترة 2005-2008..... **168**

المطلب الثالث : سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014..... **176**

المبحث الثاني : تطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.... 182

المطلب الأول : نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة 2000-2004 ..... **182**

المطلب الثاني : نتائج برنامج دعم النمو الزراعي والريفي خلال الفترة 2005-2008 **202**

المطلب الثالث : نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014. **221**

المبحث الثالث : طريقة المربعات الصغرى لدراسة مساهمة السياسات الزراعية في نمو الناتج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 244

المطلب الأول : تطور الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 .. **244**

المطلب الثاني: مساهمة السياسات الزراعية في نمو الناتج الزراعي والصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2014 254

خلاصة الفصل:..... **272**

الفصل الرابع : مساهمة الصناعات الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتحديات التي تواجهها

تمهيد: **274**

المبحث الأول : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.. 275

المطلب الأول : وضع الأمن الغذائي في الجزائر..... **275**

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر حسب بعد الإتاحة..... **284**

المطلب الثالث : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر حسب بعد الإستقرار **289**

المطلب الرابع : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي حسب بعد إمكانية الوصول إلى الغذاء **294**

المبحث الثاني : آثار تحرير التجارة الخارجية على الصناعات الغذائية في الجزائر . 306

المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **307**

المطلب الثاني : التجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الاوروبي..... **315**

المطلب الثالث : تبعية الصناعات الغذائية الجزائرية للأسواق الخارجية **325**

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على قدرة الصناعات الغذائية على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي..... 332

المطلب الأول : العوامل الطبيعية..... **333**

المطلب الثاني : العوامل المادية والتنظيمية..... **342**

المطلب الثالث : آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2015-2019 ..... **348**

الخاتمة العامة:..... 376

قائمة المراجع..... 387

قائمة الملاحق..... 432

الملخص باللغة الأجنبية 440

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي حسب أبعاده الاربعة	54
(2-1)	مؤشر الجوع في أقاليم العالم المختلفة 1990 - 2014	74
(3-1)	تطور عدد من يعانون نقص التغذية في العالم خلال الفترة 2000-2014	75
(4-1)	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الغذائية على المستوين العالمي والإقليمي	76
(5-1)	متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية للفترة 2004-2014	77
(6-1)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل 1,25 دولار أمريكي وأقل من 2 دولار أمريكي في اليوم لسنة 2011	79
(7-1)	مقارنة مؤشر الأمن الغذائي في أقاليم مختلفة	81
(1-2)	وضع الزراعة في العالم	106
(1-3)	تطور العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	183
(2-3)	تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	184
(3-3)	تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	186
(4-3)	تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	188
(5-3)	تطور مساحة الاراضي المسقية حسب طرق الري المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	190
(6-3)	تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	192
(7-3)	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	194
(8-3)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	198

(3-9)	تطور مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2004	201
(3-10)	تطور العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	203
(3-11)	تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	204
(3-12)	تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	205
(3-13)	تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	207
(3-14)	تطور مساحة الاراضي المسقية حسب طرق الري المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	212
(3-15)	تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	213
(3-16)	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	215
(3-17)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	217
(3-18)	تطور نسبة مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2008	220
(3-19)	تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	221
(3-20)	تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	222
(3-21)	تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	224
(3-22)	تطور مجموع المخصصات والمدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2009-2013	226
(3-23)	تطور مجموع المخصصات ومجموع المدفوعات سنة 2014	227
(3-24)	تطور القروض الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	230

(3-25)	تطور مساحة الأراضي المسقية حسب تقنيات السقي المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	234
(3-26)	تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	235
(3-27)	تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2009-2014	237
(3-28)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	240
(3-29)	تطور مساهمة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج الوطني خلال الفترة 2009-2014	243
(3-30)	تطور الناتج المحلي للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	246
(3-31)	تطور القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الجزائر 2000-2014	247
(3-32)	تطور قيمة واردات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	250
(3-33)	تطور قيمة صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2000-2014	251
(3-34)	تطور مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر (2000-2014)	253
(3-35)	نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي لحجم الناتج الزراعي خلال الفترة 2000-2014	258
(3-36)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey(B-G)	259
(3-37)	اختبار ARCH	261
(3-38)	نتائج اختبار معنوية المعالم	264
(3-39)	نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي بين الناتج المحلي للصناعات الغذائية والناتج الزراعي المحلي خلال الفترة 2000-2014	270
(4-1)	المتاح للاستهلاك من الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر لسنة	276

	2014	
(4-2)	نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في الجزائر خلال الفترة 2011-2013	278
(4-3)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 وأقل من 2 دولار امريكي في اليوم في الجزائر لسنة 2014	279
(4-4)	بعض المؤشرات المتعلقة باستخدامات المياه في الجزائر	280
(4-5)	مقارنة المؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر مع بعض الدول لسنة 2014	282
(4-6)	بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر سنة 2014	283
(4-7)	الواردات من السلع الغذائية لسنة 2014	286
(4-8)	صوامع التخزين في الجزائر وبعض الدول العربية	292
(4-9)	تطور مؤشر منظمة الاغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية	296
(4-10)	تطور مؤشر أسعار الانتاج الصناعي في الصناعات الغذائية 2000-2014	300
(4-11)	هيكل توزيع النفقات الغذائية في الجزائر حسب طبيعة المنتجات سنة 2011	304
(4-12)	التسهيلات الممنوحة على السلع الزراعية المستوردة والمصدرة في إطار التعاون أورو جزائري	319
(4-13)	تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	321
(4-14)	تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	326
(4-15)	تطور الميزان التجاري للمنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	327
(4-16)	تطور مؤشر الاندماج في الاسواق العالمية خلال الفترة 2000-2014	328
(4-17)	مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية في الجزائر	331

(4-18)	الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والكثافة الرأسمالية في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ودول MENA	343
(4-19)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر سنة 2014	351
(4-20)	تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر سنة 2014	352
(4-21)	أهم السدود في لجزائر وسعة تخزينها وحصة الزراعة منها	354
(4-22)	أهم محطات تحلية مياه البحر في الجزائر سنة 2014	356
(4-23)	الطاقة المتجددة المستغلة والمتوقع استهدافها في الجزائر	360
(4-24)	اجمالي السكان في الجزائر سنة 2014	362
(4-25)	تركيب السكان حسب السن في الجزائر2014	363
(4-26)	البرنامج الوطني للبحث العلمي حول الأن الغذائي والتنمية المستدامة	364

لسنة 2014

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الزراعة	90
(2-1)	علاقة التشابك بين الزراعة والصناعة الغذائية	92
(1-4)	التعرض لمخاطر صدمات أسعار الغذاء خلال الفترة 1980-2009	291
(2-4)	تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية	297

قائمة المختصرات

المختصرات:

البيان بالعربية	البيان بالفرنسية أو الانجليزية	الرمز	رقم الحساب
الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج	**Productivité Totale Des Facteurs**	**PTF**	////////
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**La Banque De l'Agriculture Et Du Développement Rural**	**BADR**	////////
ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية	**Promotion Zoo-Sanitaire Et De La Protection Phytosanitaire**	**FNDA-PZPPS**	**302-139-002**
تطوير الاستثمار الزراعي	**dèveloppement De L investissement Agricole**	**FNDA-DIA**	**302-139-001**
التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز	**Dèveloppement Rural Et La Mise En Valeur Des Terres Par La Concession**	**FNDR-DRMVTC**	**302-140-002**
حساب خاص ببرنامج خاص بالتنمية الريفية في الهضاب العليا	**Fond De Développement Rural Par La Mise En Valeur Des Terres Par Concession, Un programme de développement rural dans les Haut- Plateaux**	**FDRMVTC-DR-PSHP**	**302-111-007**

حساب خاص ببرنامج خاص بالجنوب	**Fond De Développement Rural Par La Mise En Valeur Des Terres Par Concession, Programme spécial Sud**	**FDRMVTC-PSS**	**302-111-005**
حساب خاص ببرنامج خاص بالجنوب	**Fond De Lutte Contre La Désertification Et Du Développement Pastoralisme De La Steppe, Programme spécial Sud**	**FLCDDPS-PSS**	**302-109-001**
حساب خاص ببرنامج خاص بالهضاب العليا	**Fond De Développement Rural Par La Mise En Valeur Des Terres Par Concession, Programme spécial Haut- Plateaux**	**FDRMVTC-PSHP**	**302-111-006**
حساب خاص ببرنامج خاص بالهضاب العليا	**Fond De Lutte Contre La Désertification Et Du Développement Pastoralisme De La Steppe, Programme spécial Haut- Plateaux**	**FLCDDPS-PSHP**	**302-109-002**
دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين المزارعين	**Appui Aux Èleveurs Et Aux Petits Exploitants Agricole**	**FNDR-AEPEA**	**302-140-003**
الديوان الوطني للإحصائيات	**Office National Des Statistiques**	**ONS**	////////

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية	Office National Des Terres Agricole	**ONTA**	////////
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز	**Fond De Développement Rural Par La Mise En Valeur Des Terres Par Concession.**	**FDRMVTC**	**302-111**
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	**Fonds National De Développement De l'Investissement Agricole**	**FNDIA**	**302-067**
الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي	**Fonds National De Régulation De La Production Agricole**	**FNRPA**	**302-121**
الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي	**Caisse Nationale De Mutualité Agricole**	**CNMA**	////////
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	**Fonds national pour le devloppement agricole**	**FNDA**	**302-139**
الصندوق الوطني للتنمية الريفية	**Fonds Nationnal Pour Le Developpement Rural**	**FNDR**	**302-140**
الصندوق الوطني للضبط	**Fonds National De Régulation Et Du**	**FNRDA**	**302-067**

والتنمية الفلاحية	**Développement Agricole**		
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية	**Fonds De La Promotion Zoosanitaire Et De La Protection Phytosanitaire**	**FPZPP**	**302-071**
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	**Fond De Lutte Contre La Désertification Et Du Développement Pastoralisme De La Steppe**	**FLDDPS**	**302-109**
ضبط الإنتاج الزراعي	**Régulation De La Production Agricole**	**FNDA-RPA**	**302-139-003**
طريقة المربعات الصغرى	**Ordinary Least. Squares**	**OLS**	////////
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**Middle East And North Africa**	**MENA**	////////
مجموع الأراضي الزراعية الكلية	**Superficie Agricole Total**	**SAT**	////////
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Le Plan National De Developpement Agricole	**PNDA**	////////
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	**Le Programme National De Développement Agricole Et Rural**	**PNDAR**	////////
مديرية الاحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية	**Direction Des Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information**	**DSASI**	////////

مديرية التنمية الفلاحية في المناطق الجافة والشبه جافة	**Direction De Développement De l'Agriculture En Zones Arides Et Semi-Arides**	**DDZASA**	////////
مساحة الأراضي الزراعية المسقية	**Superficie Agricole Utile D'irrigation**	**SAUI**	////////
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة	**Superficie Agricole Utile**	**SAU**	////////
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	**International Food Policy Research Institute**	**IFPRI**	////////
مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	**Lutte Contre La Dèsertification Et Dèveloppement Du Pastoralisme Et De La Steppe**	**FNDR-LDDPS**	**302-140-001**
المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	**World Conference On Agrarian Reform & Rural Development**	**WCARRD**	////////
مؤشر التجارة داخل نفس	**Intra-Industry Trade**	**IIT**	////////

الصناعات			
مؤشر الجوع العالمي	**Global Hunger Index**	**GHI**	////////
نظام ضبط المنتجات الزراعية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع	**Système De Régulation Des Produits Agricoles De Large Consommatio**	**SYRPALAC**	////////
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	**Ministère De l'Agriculture Et Du Développement Rural**	**MADR**	////////
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	**Ministère De l'Agriculture , Du Développement Rural Et De Pêche**	**MADRP**	////////

مقدمـــــــة

مقدمة :

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يعتمد على مداخيل المحروقات، وهو ما يوضح أن استقرار اقتصادنا تتوقف على أسعار البترول وعوائده، مما يجعلنا عرضة للصدمات الخارجية.

وفي ذات السياق، فإن الصادرات تلعب دورا كبيرا في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وترهن هذه الأخيرة مصير العديد من الدول ومن بينها الجزائر في حال عدم تنوعها، واقتصارها على المواد النفطية وخلوها من المواد المصنعة خاصة، وهو ما يحتم إعادة النظر في بنية الصادرات الوطنية، والعمل على إعادة بعث وإنعاش المنتوج الوطني.

ومع ازدياد عدد السكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، بدأت مشكلة الحصول على الغذاء تلوح ملامحها في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والسلع الغذائية على وجه الخصوص، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى الأسواق الخارجية لسده، هذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بقضية الأمن الغذائي واتجهت غالبية الدول ومن بينها الجزائر إلى محاولة حل مشكل العجز الغذائي عن طريق الاعتماد على نفسها في إنتاج الغذاء والتركيز على إمكانياتها الذاتية لتفادي الضغوطات والتدخلات الخارجية.

وتعد الصناعات الغذائية إحدى الفروع الهامة التي تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وباعتبار القطاع الزراعي الممون الرئيسي لها، فمن الضروري معرفة المؤثرات الأساسية والعوامل الفاعلة في الانتاج الزراعي، حتى يصبح من الممكن اتخاذ القرارات والسياسات الزراعية السليمة لضمان استقرار

تموين الصناعات الغذائية، وتخلصها من التبعية للأسواق الخارجية وتخفيف العديد من المعوقات التي تواجهها.

وقد مرت السياسة الزراعية في الجزائر بمراحل مختلفة منذ الاستقلال، لتعرف مع بداية الألفية الجديدة 2000، إطلاق عدة برامج زراعية طموحة بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي توسع سنة 2002 بإضافة البعد الريفي له، ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقت سنة 2009 وإلى غاية 2014 في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

السؤال المحوري *الإشكالية*:

للصناعات الغذائية دور هام في تحقيق الأمن الغذائي، فهي تهدف إلى توفير متطلبات السكان من الأغذية المصنعة بجودة عالية وكميات مناسبة على مدار السنة.

وفي الوقت ذاته فإن الصناعات الغذائية تواجه تحديات كبيرة تحد من قدرتها على تغطية العجز من الأغذية المصنعة، وذلك ناجم عن قلة وفرة المنتجات الزراعية من ناحية، ومصاعب أخرى كالتسويق، فهناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعية من جانب وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر، إذ تمر استثمار أموال كثيرة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، مما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج إضافة إلى كل ذلك ضعف ثقة المواطن بالصناعات الغذائية المحلية، كل هذا شكل ضعف قدرتها على المنافسة الخارجية في الأسواق الدولية.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي :

ماهو دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014 ؟

تقودنا الإجابة على السؤال المحوري طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالأمن الغذائي؟ وما علاقته بالصناعات الغذائية؟
- هل كان لتطبيق السياسات الزراعية خلال الفترة 2000-2014 آثار انعكست على تطور الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر؟
- ما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها الصناعات الغذائية في ظل المتغيرات الدولية والمحلية لتحقيق الأمن الغذائي؟ وما هي آفاقها؟

الفرضيات:

تتمحور فرضيات الدراسة حول النقاط التالية:

- للصناعات الغذائية علاقة قوية بالأمن الغذائي من خلال توفيرها للغذاء بصورة مستمرة.
- لا يوجد ارتباط كبير بين الصناعات الغذائية والإنتاج الزراعي في الحصول على مدخلاتها، الأمر الذي أضعف دور السياسات الزراعية في تطويرها .
- تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من تطورها، و تضعف من مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع، ومن بين أهم هذه الدراسات والأبحاث الجامعية ما يلي:

1.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث محمد غردي بعنوان: **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** تمت مناقشتها سنة 2012، وكانت فكرة الإشكالية الرئيسية تنصب حول الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها .

وتوصل إلى عدة نتائج نذكر البعض منها:

- تكمن أهمية التنمية الزراعية في تنمية الروابط الأمامية والخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات الأخرى، من خلال استخدام مخرجات القطاعات الصناعية والتكنولوجيا في القطاع الزراعي، واستخدام مخرجات القطاع الزراعي في الصناعات الغذائية والتحويلية كمواد خام أولية، كما يساهم في توفير الموارد النقدية من خلال التجارة الداخلية والخارجية، التي تخدم احتياجات التنمية الاقتصادية، مما ينعكس في النهاية على زيادة الدخل الوطني وفي نصيب الفرد منه، وفي زيادة حجم الادخار ومن ثم حجم الاستثمار؛
- لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الزراعي، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة

الانتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي؛

- اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية(الحبوب والحليب)، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي أعطى اهتماما لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض.

2. أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية تم مناقشتها في سنة 2007، للباحث فوزي عبد الرزاق بعنوان: **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر**، وكانت فكرة الإشكالية الرئيسية تنصب حول تقييم فرع الصناعات الغذائية وأثره على الناحية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، خلال المرحلة 1995-2004.

وتوصل إلى عدة نتائج نذكر البعض منها:

- إن الجزائر تعتبر من الدول النامية التي مازالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق أمنها الغذائي وهذا بشقيه الزراعي والصناعي، رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاعين الزراعي والصناعي؛
- إن ترابط مختلف الاصلاحات التي انطلقت في ظل التوجه الجديد للدولة قصد إعطاء دفع اقتصادي واجتماعي والتخلص من رواسب الماضي، يبدو أنه ذاب في التباطؤ لتنفيذ نصوص القوانين التشريعية والتنفيذية إلى جانب الحذر من زيادة تفاقم الشرخ الاجتماعي فهذا التباطؤ كان بارزا على القطاعات الاقتصادية وبالخصوص القطاع الزراعي والصناعي الغذائي الذي حال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي ظل يراود أهداف الدولة في التحقيق .

3. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية للباحث بلال خزار، بعنوان : **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تم مناقشتها في 2013، وكانت فكرة الإشكالية الرئيسية تنصب حول مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وتوصل إلى عدة نتائج نذكر البعض منها :

- يملك القطاع الزراعي في الجزائر عدة إمكانيات تسمح له بتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الإستراتيجية؛
- عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى إلى فشلها على الرغم من

توفر الامكانات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ظل ضعيفا.

4. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي للباحث عبد الحفيظ كينة بعنوان : **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تم مناقشتها في 2013**، وكانت فكرة الإشكالية الرئيسية تنصب حول مدى استطاعت الصناعات الغذائية وبالأخص ذات الاستهلاك الواسع أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر.

وتوصل إلى عدة نتائج نذكر البعض منها:

- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع و البلوغ إلى أمن غذائي عالمي، بقيت المعادلة الغذائية في العالم مختلة، بل وزادت حدتها خلال الأزمة العالمية الغذائية الأخيرة والارتفاع غير متوقع لمستويات أسعار السلع الغذائية، وبالتالي تغيرت نظرة العالم للغذاء والجوع وتيقن وخاصة بعد الأزمة الغذائية الأخيرة وقمة روما 2008، بأن الأمن الغذائي والقضاء على المجاعة ليس قضية إنتاج، وليست مشكلة تخص الدول النامية لوحدها، ولا هدف يخطط له لبعض السنوات، بل هي قضية عالمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأكثر تعقيدا من أن تحل في عقد من الزمن؛
- تشهد أسواق المواد الغذائية العالمية منذ جوان **2010** ارتفاعا محسوسا في أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، حيث قاربت المستويات المسجلة عام **2008**، أين سجل مثلا :ارتفاع سعر القمح بأن مؤشر الأسعار الغذائية قد بلغ منذ نهاية **(FAO) 2010**

ب **69%** ، كما ذكرت منظمة الأغذية و الزراعة أعلى مستوى له منذ تأسيسه عام **1990** ، حيث تجاوز **231** نقطة في جانفي **2011**، وهو أعلى مستوى مسجل منذ الأزمة الغذائية الأخيرة أين بلغ **213.5** نقطة في جوان **2008**؛

- أصبح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط لفرع الصناعات الغذائية في تطور مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائري، غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسد حاجة هذه المصانع من المواد الأولية وذلك نتيجة عدم وجود إستراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي؛
- للصناعات الغذائية دور مهم في الاقتصاد الوطني من تنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات، ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية، وكذا تحقيق استهلاك صحي متوازن، ومساهمتها في توفير فرص الشغل، وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وكذا القيمة المضافة، وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية.

5. مقال بمجلة الرافدين بعنوان : **العوامل المحددة للإنتاج الزراعي في العراق للمدة 1985-2005** للباحث زويد فتحي عبد، تم نشرها سنة 2009، والتي كانت تهدف إلى دراسة وتحليل العوامل المحددة للإنتاج الزراعي في العراق خلال المدة 1985-2005 وقد اعتمدت الدراسة على قيم الناتج الزراعي بوصفه متغيرا تابعا أما المتغيرات المحددة له فهي رأس المال المستثمر في الزراعة، العمل الزراعي، المساحة المزروعة، التكنولوجية الميكانيكية، التكنولوجية الكيميائية

والمتغيرات المناخية لمثل العلاقة بينهما وقد ثبت من خلال الدراسة أن هناك أثر لبعض العوامل المستقلة العمل الزراعي والمساحة المزروعة والتكنولوجية الكيماوية في نمو وتطور الناتج الزراع، كما تم احتساب نسب مساهمة كل عنصر مستقل في نمو العنصر التابع واتضح أن التكنولوجيا الكيماوية ذات أكبر مساهمة ب 64,7 % ثم المساحة المزروعة ب 57,8 % ورأس المال بنسبة 31,6 % يليها العمل الزراعي بنسبة 7,14 % ثم المتغيرات المناخية بنحو -14,5 % وأخيرا التكنولوجيا الميكانيكية بنحو -54,5 %، وهذا يدل على أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من عدم الاستخدام الأمثل لموارده الزراعية.

بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والمقالات التي تم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

أهمية الدراسة :

نظرا لما يكتسيه فرع الصناعات الغذائية من أهمية في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين ومساهمته في الناتج المحلي الوطني وتشجيعه للقطاع الزراعي من خلال التشابك القطاعي، وماله من آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، التوظيف والإنتاجية وكذا التأثير على ميزان المدفوعات من خلال التقليل من حجم فاتورة الواردات الغذائية، خاصة مع انهيار أسعار البترول، وإمكانية خلق فرص للتصدير وبالتالي توفير العملة الأجنبية، ونظرا للاتجاهات المتزايدة للمستثمرين الخواص للاستثمار في الصناعات الغذائية، تأتي أهمية السياسات الزراعية من حيث أهدافها وأساليبها ومضمونها من أجل التأثير على الانتاج الزراعي ومن ثم على الصناعات الغذائية، خاصة فيما تعلق بتطوير كفاءة استغلال

الموارد الزراعية وزيادة إنتاج وإنتاجية السلع الزراعية، إضافة إلى تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية، وتحسين فرص الاستثمار الزراعي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية.

أهداف الدراسة:

إن هدفنا الأساسي يكمن في تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر والوقوف على الأهمية النسبية لهذه العوامل، ومدى كفاءة استخدامها للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية :

- تسليط الضوء على علاقة الأمن الغذائي بالصناعات الغذائية وأهميتها؛
- تبيان الآثار المترتبة عن تطبيق السياسات الزراعية في الجزائر على الناتج الزراعي والصناعات الغذائية خلال الفترة الزمنية 2000-2014؛
- طرح التحديات والمعوقات والحلول الممكنة لتطوير الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية في ظل المتغيرات الدولية والمحلية، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا للدور الهام للصناعات الغذائية في المساهمة لتحقيق الأمن الغذائي، وكونها أحد أهم الفروع الصناعية خارج مجال قطاع المحروقات وخاصة بعد انهيار أسعار البترول، ونظرا لعلاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الزراعي، ومع التبعية الكبيرة للصناعات الغذائية بالأسواق الخارجية خاصة في مادتي الحليب والقمح وتأثرها بارتفاع الأسعار العالمية، عمدنا إلى دراسة دور السياسات

الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2014، أي مع بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، للتعرف على مدى إمكانية تفعيل هذه السياسات لإعطاء قيمة مضافة أكبر للصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛

المنهج المتبع :

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي وأهم السياسات الزراعية وكذا الصناعات الغذائية، ومنهجا تحليليا عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية، الذي يمكننا من توضيح كل عنصر من عناصر الموضوع ومدى تطوره أو تراجعه، وذلك من خلال استخدام الأدوات الضرورية كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية خلال الفترة الزمنية المحددة، كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين السياسات الزراعية والناتج الزراعي من جهة، وبين الناتج الزراعي والناتج المحلي للصناعات الغذائية من جهة أخرى، بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقا لأسلوب دراسة الحالة هنا، لتحليل وتفسير أهم العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والناتج المحلي للصناعات الغذائية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية : التعرف، التقدير، الاختبار باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع، وسيتم الاستعانة ببرنامجين (**EVIEWS, EXCEL**)، للتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

حدود الدراسة :

- **المجال المكاني** : تم دراسة البحث على مستوى الجزائر وذلك بالتركيز على السياسات الزراعية، أشكالها وكذلك أهم تأثيراتها على القطاع الزراعي وعلى فرع الصناعات الغذائية.
- **المجال الزماني** : يبدأ الاطار الزماني لبحثنا هذا منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 وإلى غاية تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة وتحليل الاشكالية المحددة وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، تضمنت الدراسة أربعة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي

ونحاول فيه توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الأمن الغذائي والصناعات الغذائية وإبراز العلاقة بينهما، من خلال عرضنا لأهم الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي بالتركيز على أبعاده الأربعة والمتمثلة أساسا في:

I. وفرة الغذاء؛
II. إمكانية الحصول على الغذاء؛
III. استقرار الإمدادات وإمكانية الحصول عليها؛

IV. الاستفادة من الغذاء وسلامة الغذاء وجودته.

وكذلك التعرف على أهمية الصناعات الغذائية بالنسبة للأمن الغذائي من خلال تحويل وتصنيع الفائض من الانتاج الزراعي الى منتجات تؤمن الغذاء بصورة مستمرة.

الفصل الثاني : السياسات الزراعية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

قسمنا الفصل الى مبحثين: المبحث الأول بعنوان دور الدولة في القطاع الزراعي والمبحث الثاني بعنوان أشكال السياسات الزراعية، بهدف البحث في مضامين السياسات الزراعية والتعرف على أشكالها وأهدافها.

الفصل الثالث: دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

خصص لتقييم دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، حيث شهد القطاع الزراعي عدة برامج وسياسات مسايرة للتطورات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل أهم المعطيات الخاصة بتطور القطاع الزراعي وأثرها على تطور الصناعات الغذائية الجزائرية بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى **MCO**.

الفصل الرابع: مساهمة الصناعات الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر والتحديات التي تواجهها

تناولنا في هذا الفصل التحديات والعقبات التي تواجه الصناعات الغذائية والتي تحد من تطورها وتضعف من مساهمتها في توفير الغذاء وضمان استقراره وإمكانية وصوله للمستهلك الجزائري،

فهي تعتمد على الأسواق الدولية للأغذية لتوفير الإمدادات المحلية، كما أن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء وغيرها من التحديات الأخرى على المستوى الدولي، بالاضافة إلى العديد من المعوقات على المستوى المحلي لعل أهمها العوامل الطبيعية كالظروف المناخية السيئة والعوامل المادية والتنظيمية كتوفر التكنولوجيا، مما يجعل الصناعات الغذائية بحاجة ماسة إلى إعتماد جملة من التدابير الإستعجالية في إطار السياسات الزراعية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

الفصـل الأول

تمهيد:

تحتل مشكلة تأمين الغذاء للسكان المقام الأول من بين المشاكل والتحديات العالمية، وتبرز هذه المشكلة خاصة في دول العالم النامي حيث يرتفع فيها معدل الزيادة السكانية، ويعجز الكثير منها على توفير الحد الأدنى من الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعلها في أوضاع مقلقة لأمنها واستقلالها ورفاهية شعوبها، هذا ما جعل موضوع الأمن الغذائي اهتمام أغلب حكومات الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية .

ويعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي الذي لديه القدرة على المساهمة في تحقيق الامن الغذائي، من خلال دوره المتعاظم والمتزايد في إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول : ماهية الأمن الغذائي.

المبحث الثاني : مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

المبحث الثالث : دور الصناعات الغذائية في المساهمة على تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات، حيث طرح مؤتمر الغذاء العالمي للفاو المنعقد في عام **1974** مفهوم نقص الغذاء وقد طرح هذا المفهوم كنتيجة لما شهده العالم في تلك الفترة من نقص حاد في السلع الغذائية وارتفاع أسعار الحبوب الأساسية عالميا، ومن أجل تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم، وضعت العديد من المؤشرات من طرف مختلف المنظمات والهيئات الدولية .

المطلب الأول : مفهوم الأمن الغذائي

لدراسة موضوع الأمن الغذائي ومعرفة مفاهيمه يقتضي الأمر التطرق إلى المعنى اللغوي لكلمة الأمن، إذ يوجد هنالك عدة تعاريف لهذه الكلمة، وبصورة عامة يرد الأمن في المعاجم اللغوية بمعنى الاطمئنان والحماية، أي بعبارة أخرى إيجاد الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية او أراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل، سياسيا كان أم معنويا، واقتصاديا كان أم عسكريا[1].

وشاع مصطلح الأمن الغذائي بسبب الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، فالغذاء هو أحد الحاجات الأساسية للإنسان اذ يعد الطعام أول مقومات الحياة فإذا لم تتوفر بشكل يستطيع الناس الحصول عليه يؤدي ذلك الى اختلال أمور الأمن في البلاد .

---

[1] آلاء محمد صاحب، **حق الانسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي**، العراق، كلية القانون، جامعة القادسية، دون سنة نشر، ص 11.

أولا . تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات، ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن الوطني، والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي، وغيرها من الأمور التي أريد بطرحها العمل على الدفاع ضد أخطار قد تواجه المجتمع.

ا. التعريف الدولي للأمن الغذائي

تعددت تعاريف الأمن الغذائي التي طرحتها الهيئات والمنظمات الدولية والتي نذكر منها:

1. تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة [1].

2. تعريف المنظمة العالمية للصحة

الأمن الغذائي يتحدد بكونه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء) لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما

---

[1] **Commit tee On World Food Security , Thirty-Ninth Session Coming To Terms With Terminology, Rome, Italy, 15-20 octobre 2012, P** 08**.**

للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير[1].

II. التعريف العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)

يعني الأمن الغذائي أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تتوفر صادرات زراعية، أو غيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبيــة في إنتاجها، وأن توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية [2].

---

[1] نسيمة شراطي، **معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه**، ورقة بحثية في إطار الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، **28**-29 نوفمبر 2014، ص 05.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، الخرطوم، السودان**، ديسمبر 1996، ص 28.

III. التعريف الإسلامي للأمن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي من الوجهة الشرعية ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم الحلال لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن[1]، والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.

وقد ورد في القران الكريم الكثير من الآيات ذات العلاقة بمفهوم الأمن الغذائي، منها على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في الآيات 46-49 من سورة يوسف، حيث أن سيدنا يوسف عليه السلام أشار بان يبقي ما تم حصاده في السنوات الغلال في سنبله إلا قليل مما يستهلكون، ليتم استهلاكه في السنوات السبع العجاف التي تلتها، كما جاء في سورة قريش ان الله سبحانه وتعالى من على قريش بمنتين، منة الأمن الغذائي (أطعمهم من جوع)، ومنة الأمن المعنوي (آمنهم من خوف)، فالأمن من الجوع والخوف هو من أهم مقومات الحياة والازدهار والتقدم، وعندما يكون الإنسان في أمن غذائي ومعنوي يستطيع ان يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية [2].

---

[1] رائد محمد مفضي الخزاعلة، **الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2001/2000، ص 08.

[2] وزارة الزراعة، **الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن**، الأردن، دون سنة نشر، ص 02.

IV. التعريف الجزائري للأمن الغذائي

يقصد به حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة على غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة [1].

وبناء على ما سبق يمكن استنباط تعريف للأمن الغذائي يجمع بين محورين بحيث يتضمن الأول كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي وثانيا كيفية الحصول على الغذاء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر، وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لأفرادها في جميع الأوقات، والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان ذلك للذين لا يمكنهم دخلهم من الحصول عليه، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية، وبتبني هذا التعريف يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي بإنتاج احتياجاته الغذائية محليا أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46**، المؤرخ في 08 شعبان، 1429 الصادر في 10 أوت 2008، ص 06.

ثانيا : مستويات الأمن الغذائي

يقسم الأمن الغذائي إلى مستويين [1]:

I. **الأمن الغذائي المطلق:** ويتحدد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

II. **الأمن الغذائي النسبي** : يعني قدرة الدولة او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا لضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

المطلب الثاني : بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

لما كان الأمن الغذائي قضية متشابكة فلا شك في أن له تداخل وارتباط كبير بمفاهيم أخرى كمفهومي أمان الغذاء والمخزون الاستراتيجي وغيرها من المفاهيم والتي نذكر بعضها:

أولا : مفهوم أمان الغذاء

ليس كافيا ان يكون الغذاء متاحا بالكميات المطلوبة وإنما يجب أن يحتوي على سعرات حرارية كافية قادرة على مد الجسم بالطاقة، وان يكون آمنا للاستهلاك وهو ما يسمى بأمان الغذاء الذي تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية وعمليات الإنتاج

---

[1] محمد ترقو، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص 03.

وتصنيع وتخزين وتوزيع وإمداد الغذاء والتي ينتج عنها أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا فيه وملائما حجما وملائما للاستهلاك[1].

ثانيا : المخزون الاستراتيجي

يقصد به الطعام الذي تخزنه الدولة لمقابلة ما قد يستجد من ازمات الغذاء أو الطوارئ وذلك إما لضعف إنتاج أو لكوارث طبيعية أو كوارث حروب أو حصار اقتصاد أو لارتفاع الأسعار أو غير ذلك وفي هذا اعتماد على النفس والزهد في العون الغذائي الأجنبي ويمكن أن يتم بناء المخزون الاستراتيجي بالآتي[2]:

يتكون المخزون الاستراتيجي مما تتحصل عليه الدولة بالشراء من السوق المحلي (خاصة فائض في إنتاج) أو من السوق العالمي (في حالة الاضطرار) وتخزينه لمواجهة الطوارئ، كذلك فان المواطنين أنفسهم يمكن أن تكون لهم مساهمات في هذا المخزون وهي التبرعات ذات القدر اليسير ولكنها عندما تتجمع تكون مساهمة مقدرة يمكن أن تحفظ في المخازن المحلية لتكون مخزونا استراتيجيا محليا لمواجهة الطوارئ للمنطقة ويتدرج المخزون المحلي من القرية وحتى مخزن الدولة .

---

[1] سهام الدين خيري، اقبال هاشم الآدمي، **واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمي**، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية، العدد 41، العراق، 2014، ص 190 .

[2] عوض خليفة موسي، **التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، ملتقى الجامعات الإفريقية، جانفي 2006، ص 12.

ويمثل التغير في المخزون، النقص أو الزيادة عن المخزون الحالي للسلعة، أما النقص فيتمثل سحبا من المخزون يضاف للمتاح للاستهلاك في حالة نقص مستوى الإنتاج المحلي أو المستورد عن الإيفاء بإجمالي الطلب، أما الزيادة فتتمثل إضافة للمخزون من مصادر الإنتاج المحلي أو الاستيراد في حالة زيادتها عن مستوياتها العادية أو مستويات الطلب[1].

ثالثا : الأمن الغذائي الأسري

يقصد به قدرة الأسرة على أن تؤمن إما عن طريق إنتاجها الخاص وإما عن طريق مشترياتها، أغذية تكفي لتلبية الاحتياجات التغذوية لأفرادها، ويعني هذا في الممارسة العملية أن الأسر التي تعتبر آمنة غذائيا يجب أن تضمن فرص الحصول على مدار العام على أغذية مأمونة بالمقادير والأنواع اللازمة لتلبية الاحتياجات التغذوية لكل فرد من أفرادها [2].

رابعا : خط الفقر الغذائي

هو الغذاء الذي يحقق مستوى مطلوب من السعرات الحرارية، وبالتالي يتم اختيار سلة الغذاء بحيث تحقق الاحتياجات الأساسية من السعرات والتي يحددها علماء التغذية وبحيث تتفق

---

[1] وزارة الزراعة السعودية، **المفاهيم والتعاريف المستخدمة في الموازنات الغذائية**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 22 جانفي 2015 على الساعة 17:20، على الرابط التالي، **http://www.moa.gov.sa/files/agri/1.htm**

[2] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حول الأمن الغذائي والتوعية بالتغذية على نطاق الأسرة، المؤتمر الإقليمي الخامس والعشرون للشرق الأدنى**، لبنان، بيروت، 2000، ص 01.

هذه السلة مع نمط الاستهلاك بين الفقراء، ويتم بعد ذلك تقييم هذه السلة باستخدام الأسعار السائدة في المناطق المختلفة وفي السنوات المختلفة [1].

خامسا : الاحتياجات الغذائية

تعرف الاحتياجات الغذائية بأنها معدلات الطاقة اليومية الضرورية لفئة من الأفراد لممارسة حياتهم الطبيعية وهم بحالة صحية جيدة، وتختلف الاحتياجات الغذائية بحسب العمر والجنس والوزن والنشاط الفيزيائي[2].

سادسا : سوء التغذية ونقص الأغذية

يعبر سوء التغذية عن حالة فيزيولوجية غير طبيعية ناتجة عن استهلاك غير مناسب أو غير متوازن أو مفرط للمغذيات الكبيرة أو الدقيقة ويشمل سوء التغذية قلة التغذية والإفراط في التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة[3].

أما اصطلاح نقص الأغذية يشير إلى أن المتناول من الأغذية غير كاف لتلبية احتياجات الطاقة الغذائية اللازمة لحياة نشطة وصحية، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة نقص الأغذية أو

---

[1] هبة الليثي، **تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا**، القاهرة، مصر، 2008، ص 13.

[2] سميرة الزغبي، **أوضاع الأمن الغذائي في سورية**، ورقة عمل رقم 17، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2006، ص 06.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2014، ص 50.

الجوع على أنه عدد ومعدل انتشار من لا يكفي متناولهم من الأغذية لتلبية احتياجاتهم على أساس مستمر[1].

سابعا : السيادة الغذائية

مفهوم برز لأول مرة في روما سنة **1996** خلال القمة الغذائية المنظمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنها قانون دولي يترك إمكانية للدول أو مجموعات الدول، وضع سياستها الزراعية الأكثر ملائمة لشعوبها دون أن يكون لذلك أثر سلبي على شعوب دول أخرى، إن مفهوم السيادة الغذائية يعتني بالكميات الغذائية المتاحة، وتمكن الشعوب من هذه الكميات، الاستخدام البيولوجي للأغذية وإشكالية الوقاية وتسيير الأزمات، إن السيادة الغذائية زيادة على ذلك تخص الشروط الاجتماعية والبيئية لإنتاج الأغذية بأهمية بالغة، إنها تدعو إلى توزيع أكثر عدل للأرض بين المزارعين، عند الضرورة بواسطة إصلاح زراعي وآليات صيانة حقوق استخدام العقار[2].

ثامنا : المعونة الغذائية

يمكن فهم المعونة الغذائية بأنها جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق الموارد الدولية والموارد القطرية العامة والخاصة، ويشمل جميع إجراءات وتوزيعات الغذاء على الصعيدين

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الأغذية والزراعة**، 2013، روما، إيطاليا، ص 13.

[2] نور الدين زعيبط، **الإشكالية الغذائية للدول النامية، طبيعتها تجلياتها وأسبابها حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان **2009**، ص 233.

الدولي والمحلي، فضلا عن الموارد غير الغذائية المستخدمة بالترابط مع الأغذية لتحقيق أغراض الأمن الغذائي[1].

تاسعا : الأزمة الغذائية

هي الاضطراب الذي يطال عمليات إنتاج الغذاء وعرضه بالإضافة إلى الاضطراب الذي يحصل في مستويات الطلب عليه، وتعد الاسباب الطبيعية من أكثر العوامل المتسببة في الأزمات المؤثرة على الأمن الغذائي لأنها تشكل أعقد الأزمات التي يصعب التحكم بها مثل الجفاف وغيره [2].

عاشرا : الأمن المائي

يعرف بأنه الحالة التي يكون فيها عند كل شخص فرصة أو قدرة على الحصول على مياه نظيفة ومأمونة وبالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه[3].

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي**، روما، إيطاليا، 2006، ص 11.

[2] محمد نجيب بوطالب، **أبعاد مفهوم الأمن الغذائي مقاربة سوسيو أنتربولوجية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العلمي حول استراتيجية الأمن الغذائي والدوائي في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015/01/29، ص ص 13-14 .

[3] خالد فالح فايز العتيبي، **رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن المائي السعودي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقليمية والدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 06.

ويتحقق الأمن المائي عندما يكون نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة من المصادر المتجددة 1000 متر مكعب.

المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

من أجل تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم وضعت العديد من المؤشرات من طرف مختلف المنظمات والهيئات، وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هناك أربعة أبعاد لكل بعد مجموعة من المؤشرات، وحسب هذه المؤشرات فقد قدر أن حوالي 805 ملايين شخص كانوا يعانون نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014.

أولا.أبعاد الأمن الغذائي

كي يتحقق الأمن الغذائي لأي شخص، لابد من مراعاة أربعة شروط وهي كالتالي[1]:

I. **الإتاحة:** ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد ويشمل المساعدات الغذائية.

II. **إمكانية الوصول** : وصول الأفراد إلى موارد ملائمة (المستحقات) للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة، ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه، ويشمل الحق التقليدي للوصول إلى الموارد المشتركة.

---

[1] البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، **تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية**، 2009، ص 03.

III. **الاستقرار**: كي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي.

IV. **الاستفادة:** الاستفادة من الغذاء من خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية، ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

ويتحقق الأمن الغذائي على المستوى القطري، حينما يصبح كل فرد من مواطني الدولة آمنا من الناحية الغذائية ومتمتعا بالأمن الغذائي.

ثانيا. مؤشرات الأمن الغذائي

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي فإن له أربعة أبعاد رئيسية [1]:

V. وفرة الغذاء؛

VI. إمكانية الحصول على الغذاء؛

VII. استقرار الإمدادات وإمكانية الحصول عليها؛

VIII. الاستفادة من الغذاء وسلامة الغذاء وجودته.

---

[1] سمير جراد وآخرون، **الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سورية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2013، ص 10.

وبدورها تحدد المنظمة مجموعة من المؤشرات حسب كل بعد من الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتي يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) : مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي حسب أبعاده الأربعة

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد
• متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية • متوسط قيمة إنتاج الأغذية • حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات • متوسط الإمدادات من البروتينات • متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر	**التوافر**
• نسبة الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات • كثافة الطرقات • كثافة السكك الحديدية • الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بمعادل القوة الشرائية) • المؤشر المحلي لأسعار الأغذية • انتشار نقص التغذية • حصة إنفاق الفقراء على الغذاء • عمق العجز الغذائي • مدى انتشار عدم كفاية الأغذية	**الوصول**
• نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب • النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري • قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع • الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب • تقلبات الأسعار المحلية للأغذية • قابلية التغير لإنتاج الأغذية للفرد الواحد • قابلية التغير للإمدادات الغذائية للفرد الواحد	**الاستقرار**
• النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال • النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم • النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الوزن • النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون نقص الوزن	**الانتفاع**

• انتشار فقر الدم لدى الحوامل • انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة • انتشار نقص فيتامين **A** بين السكان، انتشار نقص اليود بين السكان.	

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت**، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، ايطاليا، 2015، ص **48.**

يؤدي توافر الأغذية دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان علما أنه ليس شرطا كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب[1].

وتستند القدرة على الوصول إلى الأغذية إلى ركيزتين هما :الوصول الاقتصادي والوصول المادي، ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات وسكك الحديد والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق[2] .

وينطوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين، الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي تتضمن الهزال أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول، والتقزم أي انخفاض الطول بالنسبة إلى السن والنقص في الوزن وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما، إيطاليا، 2013**، ص 18.

[2] **المرجع أعلاه**، ص 20.

فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

أما بعد الاستقرار فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر ومداها وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية، وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات.

المبحث الثاني: مشكلة انعدام الأمن الغذائي

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه، وهم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريرات، وانعدام الأمن الغذائي هو ظاهرة معقدة تعزى إلى مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة من حيث الأهمية[1]، مما تسبب في الأخير العديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في الدول .

---

[1] سميرة الزغبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

المطلب الأول : الفجوة الغذائية

يعتبر عدم كفاية الإنتاج المحلي داخل بلد ما من أهم الأسباب التي تدفع الدولة إلى البحث عن مصدر لتوفر النقص في الغذاء بشتى الوسائل، وهو اللجوء إلى عملية الاستيراد من أجل تلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين وهو ما يعرف بالفجوة الغذائية والتي يمكن قياسها بمجموعة من المؤشرات.

أولا . مفهوم الفجوة الغذائية

تعرف بأنها الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (الفجوة الحقيقية)، يعوزه الكثير من الدقة خصوصا في الدول النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الفعلية الموضوعية للسكان حيث أن سكان الدول النامية حتى الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الفعلية (الموضوعية) للغذاء والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات هي[1]:

I. مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

II. الحد المتوسط ويمثل مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا.

III. الحد الأمثل ويمثل مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة .

---

[1] حيدر طالب موسى، حقي أمين توماس، **الأمن الغذائي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 15، كلية الاقتصاد والإدارة، القادسية، العراق، 2012، ص ص 120-121.

ثانيا . مؤشرات الفجوة الغذائية

العجز الغذائي (الفجوة الغذائية) في واقع الأمر عبارة عن فجوتين فجوة ظاهرية وفجوة حقيقية، الأولى تعبر عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة او لسلع الغذاء عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد، في حين تعبر الثانية عن مدى الكفاية الكمية والنوعية ضمن طريق زيادة الإنتاج والاستيراد من الخارج وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك على تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما، فالفجوة الحقيقية وهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء كما ونوعا وبين المعايير العلمية الموصى بها والتي وضعتها المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو، حيث أن المعايير قد حددت (الكمية اللازمة)بالكيلوغرامات أو الغرامات من الغذاء في حين حددت النوعية اللازمة بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية وبروتينات ودهون فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما كما ونوعا وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة التغذوية [1].

ونذكر ثلاث مؤشرات للفجوة الغذائية كالتالي :

---

[1] عبد الله علي مضحي وآخرون، **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية للمدة 2005-2015**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 01، المجلد 43، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 132.

I. حجم الواردات والمعونات الغذائية

يستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الغذائية الفعلية، وهو يعبر عن كيفية تغطية هذه الفجوة أي[1]:

حجم الفجوة الغذائية الفعلية = مجموع الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية عندما تكون قيمة المؤشر موجبة ويتم تغطية هذه الفجوة بموارد مالية ذاتية، إلا انه الغالب ما يتم تجنب الاعتماد على هذا المؤشر من قبل معظم الدول النامية، باعتبار ان حجم الواردات والمعونات الغذائية يتأثر بصورة اساسية بالظروف الاستثنائية كالحروب والضغوط السياسية الدولية او ظروف الجفاف وأزمات الغذاء العالمية .

II. نسبة الاكتفاء الذاتي

يتحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا استنادا إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية، من خلال الإنتاج الوطني، بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره مفهوما أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول

---

[1] فاطمة تواتي بن علي، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية والدولية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص ص 169-170 .

على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد [1].

ويعبر مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه ويحسب بالعلاقة التالية [2] :

درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي = (الإنتاج المحلي / الاستهلاك الكلي) x 100

وتقيس درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي درجة الاعتماد على الذات فعندما تساوي 100 % فإن ذلك يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ويحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح من الاستهلاك ، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح من الاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي او الفجوة الغذائية.

وتظهر أزمة الغذاء اذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك العاجز عن تغطية الحاجات الاستهلاكية ونكتب:

نسبة الفجوة الغذائية = 1 – نسبة الاكتفاء الذاتي

---

[1] أحمد جابة، **الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 20، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2007، ص ص 56 ـ 57.

[2] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص 64.

III. نسبة قيمة الواردات الغذائية الى قيمة الصادرات السلعية

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على تمويل وارداتها الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثالث لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية وطبقا لهذا المؤشر فان زيادة نسبة قيمة الواردات الغذائية الى قيمة الصادرات السلعية عن النسب العادية يدل على زيادة حدة الفجوة الغذائية الفعلية، والنسب العادية تتوقف على هيكل الإنتاج المحلي وما تتميز بإنتاجه الدولة عن الدول الأخرى ولذلك تختلف هذه النسب العادية من دولة لأخرى[1].

$$\text{نسبة قيمة الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات} = \frac{\text{قيمة الواردات الغذائية}}{\text{حصيلة الصادرات}}$$

ثالثا.الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالعديد من العوامل المتداخلة فيما بينها، نذكر أهمها:

I. العوامل البشرية

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي

[1] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية**، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 56.

هذا إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطاب من طرف القطاعات الأخرى[1].

وقد ازداد الاهتمام بموضوع التوازن بين السكان والموارد الغذائية في القرن العشرين وخاصة بعد حدوث الأزمات الاقتصادية الكبيرة، فظهرت عدة نظريات تتعلق بالنمو السكاني أهمها نظرية الركود الاقتصادية ونظرية الحجم الأمثل للسكان ونظرية التحول الديموغرافي وجميعها تناقش العلاقة بين عدد السكان وحجم الموارد الاقتصادية وتنميتها هذا ما جعل الحكومات تدرك أهمية تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وخاصة الإنتاج الغذائي[2] .

---

[1] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 04-05.

[2] محمد سامر الخليل، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2007، ص 71.

II. العوامل التكنولوجية

لاشك أنه خلال السنوات الأخيرة كانت الإنجازات التكنولوجية التي تؤثر على النظم الغذائية والزراعية جذرية وسريعة، خاصة في مجال تكنولوجيا الهندسة الوراثية وتكنولوجيا البيولوجيا الحيوية والتحسينات في الرعاية الصحية الحيوانية والمبيدات والمعدات الزراعية، مما ساهم في نمو الإنتاج الزراعي[1].

ويعتبر التغيير التقني في مجال الإنتاج الزراعي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في معدل النمو الزراعي، ولكي يكون تأثيره عاما وشاملا، فإنه يلزم اتخاذ الترتيبات المؤسساتية والسياسية لكي يكون في خدمة صغار المزارعين وتتمثل التقنيات والممارسات الزراعية غير الملائمة في عدم الالتزام بالدورة الزراعية واستخدام التقاوي غير المحسنة، والإسراف في استخدام بعض المدخلات مثل المبيدات ومياه الري والتقاوي، وابتعاد المزارعين عن تطبيق بعض التقانات الحديثة، وضعف استخدام الأسمدة العضوية والمكننة[2].

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة بشكل كبت في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية .

---

[1] أشرف كمال عباس، عزة إبراهيم عمارة، **الأمن الغذائي في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة**، القاهرة، مصر، أفريل 2011، ص ص 06-07.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 20.

III. العوامل السياسية

يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية [1].

كما أن الحروب والنزاعات ونقص الأمن هي عوامل تؤدي دورا رئيسيا في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي وفي الدول الهشة فإن النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي والمؤسسات الضعيفة تعمل على تفاقم انعدام الأمن الغذائي[2].

IV. العوامل الطبيعية

يؤثر التغير المناخي على الزراعة عن طريق التأثير على توفير المياه والأراضي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية الأرضية، كما انه يرفع مستوى عدم اليقين في السلسلة الغذائية برمتها اعتبارا من الغلات، ويمكن أن يؤثر تغير المناخ في نمو وإنتاج النباتات من خلال تسببه في انتشار الآفات والأمراض تزايد التعرض لضغوط الحرارة لذلك تزايد رشح المغذيات من التربة اثناء سقوط الأمطار الغزيرة تحت أكبر للتربة بسبب الرياح الشديدة والتسبب في الحرائق أكثر في الغابات خاصة في المناطق الجافة ويمكن لتزايد ضغوطات الحرارة والتربة

---

[1] مبروك ساحلي، **تداعيات الفجوة الغذائية على الأمن القومي العربي**، ورقة بحثية في إطار الملتقى العلمي حول مهددات الأمن الغذائي العربي، الرياض، السعودية، 6-8 ماي 2013، ص ص 06-07.

[2] مركز الأمن الغذائي العربي، **من مشاريع الأمن الغذائي الواعدة**، نشرة الأمن الغذائي، نشرة دورية، العدد 01، فيفري 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 40.

الأكثر جفافا أن تخفض غلة المحاصيل بما يصل إلى الثلث في المناطق المدارية وشبه المدارية، كما يؤثر تغير المناخ على الغابات بما في ذلك تراجع الغابات وحرائقها مؤديا إلى تفاقم التأثيرات الضارة التي تتعرض لها التربة وموارد المياه وتتعرض لها بالتالي النظم الغذائية المعتمدة عليها[1].

وقد تصل التهديدات الحادة الناجمة عن تغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي بما قد يعرض 600 مليون شخص آخر لخطر الإصابة بسوء التغذية بحلول عام 2080 [2].

V. دور الطاقة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية

هنالك ارتباط وثيق ما بين الزراعة والطاقة فالزراعة كانت دائما مصدرا للطاقة وبالمقابل فالطاقة هي الأخرى تعتبر مدخلا مهما للإنتاج الزراعي، حيث تعتمد الزراعة الحديثة وبشكل كبير على استعمال الأسمدة الكيماوية والتي يتم استخراجها من الوقود الأحفوري كذلك فالآلات الزراعية تستعمل الديزل وهو أحد مصادر الطاقة التقليدية، كما يحتاج تخزين وتصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعها إلى استعمال الطاقة لذلك فارتفاع أسعار الطاقة له تأثير هام ومباشر على كلفة الإنتاج الزراعي وبالتالي على أسعار المواد الغذائية [3] .

---

[1] محمود دويري، **التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانيات التقليل من آثاره**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، ، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الخرطوم، السودان، 2008، ص 52.

[2] هلال الفير، **600 مليون شخص اخر قد يصابون بسوء التغذية خلال ستين عاما بسبب تغير المناخ**، منشور بتاريخ 2015/11/3، تم الإطلاع عليه يوم 2015/12/01 على الساعة 20:18، متوفر على الرابط التالي: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/11/600-

[3] نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الخرطوم، السودان، 2008، ص 44.

ومهما كانت الأسباب والمبررات لإنتاج الوقود الحيوي وآثاره على فقراء العالم، فإن الدول المتقدمة طورت إنتاجها الزراعي ووصلت بمعدلات محاصيلها إلى أعلى المستويات، وعبأت مواردها لإنتاج سلع الغذاء التصديرية وتحويل قسم كبير منها لإنتاج الإيثانول، ويمثل هذا التحول إلى إنتاج الوقود الحيوي تهديدا لمستقبل إنتاج المحاصيل الغذائية [1].

ولقد شهدت أسعار المواد الزراعية الغذائية ارتفاعات متتالية منذ بداية سنة 2002، وينعكس ذلك من خلال مؤشر أسعار الغذاء الحقيقي الذي ارتفع من 96,6 سنة 2002 إلى 105,1 سنة 2004 ليبلغ 116,5 سنة 2006 ثم 164,5 سنة 2008 و158,1 سنة 2010 [2].

VI. العوامل المادية والمالية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات هذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي كما ان رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادرا على

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 194.

[2] كريم بودخدخ، إلياس حناش، **أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2011، ص 12.

استقطاب رؤوس الأموال بالإضافة الى ترشيد استغلال الاستثمارات الزراعية اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا [1].

VII. الأزمات الاقتصادية

تتأثر أوضاع الأمن الغذائي بأزمات اقتصادية مالية أو نقدية ترتبط غالبا بجوانب الطلب على الغذاء وتؤثر فيه من خلال التأثير المحتمل في قدرة الافراد المجتمع الشرائية ولاسيما منخفضي الدخل والفقراء وهذا لا يعني أن جوانب عرض الغذاء لا تتأثر بهذه السياسات، إذ تنعكس الأزمة النقدية بهبوط حاد في سعر الصرف العملة المحلية وغالبا ما يعقبها أو يرافقها تسرب رؤوس الأموال وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن المساهمة في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود او سيادة التوقعات المتشائمة التي تقود إلى تغيير في السياسات الاقتصادية أو انتقال الأزمات بين القطاعات وبين الدول من خلال العلاقات التبادلية التي أوجدتها عولمة الاقتصاد مثل أزمة المديونية العالمية الأولى في مطلع عقد الثمانينيات[2].

VIII. الفاقد والمهدر من الغذاء

يقصد بفقد الأغذية وهدر الأغذية ذلك النقص الذي يحدث لكميات الأغذية المعدة للاستهلاك البشري في المراحل اللاحقة من سلسلة التزويد، ويجري فقد الأغذية أو هدرها عبر

---

[1] بلال خزار، **السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص 21.

[2] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي مقاربات الى صناعة الجوع**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 106.

السلسلة الغذائية كلها، من الإنتاج الأولي وحتى الاستهلاك في المنزل، أي ما يصل إلى ثلث مجموع الأغذية ونحو 1,3 مليار طن سنويا يتم فقده أو تبديده قبل أن يصل إلى المستهلكين، وهو ما يعد فائض أغذية في وقت يعاني فيه من الجوع، وهو يمثل في الوقت ذاته هدرا للشغل والمياه والطاقة والأراضي والمستلزمات الأخرى التي استخدمت لإنتاجه[1] .

المطلب الثاني : الانعكاسات المختلفة لانعدام الأمن الغذائي

يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديدا خطيرا لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الانسانية وبالتالي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن، فإذا لم يتوفر الغذاء بشكل يستطيع الناس الحصول عليه أدى ذلك إلى قيام الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن في المجتمع، كما أن الدولة التي تعتمد بنسبة عالية على استيراد الأغذية من الخارج، سيؤدي إلى زيادة فاتورة وارداتها الغذائية باستمرار ويبدد مواردها من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل وارداتها الرأسمالية من أجل توفير فرص العمل والحد من البطالة، كما أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما يتجاوز إمكانيات الأسر ذات الدخل المحدود والمنخفض إلى غيرها من التأثيرات المختلفة.

أولا.التأثير على صحة الانسان وإنتاجيته في العمل

يأتي تأثير انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الفردي مستهدفا صحة الفرد، ويكون عائقا أمام النمو سواء الجسماني أو العقلي أو المعرفي أثناء المراحل الأولى لتكوين الإنسان، ويحد من

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **فقد الأغذية وهدرها**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2015/04/19 على الساعة 14:30، متوفر على الرابط التالي: **http://www.fao.org/food-loss-and-food-waste/ar/**

قدرات البنية الجسمية والعقلية للطفل، وتظهر ملامحها في عدم قدرته على التركيز والتعلم، إلى جانب عدم الانتظام في مراحل التعليم، وهي أسباب يصعب معالجتها، وذلك للآثار البليغة التي قد يتعرض لها الأطفال في بداية وجودهم، فسوء التغذية في فترة الرضاعة مثلا يسبب مشكلات صحية يصعب وضع حلول لها لاحقا، هذا إذا ما تحسنت حالتهم وظروفهم المعيشية في أوقات لاحقة، ورغم ذلك يبقى الأطفال يعانون من تلك الآثار مثل تأخر النمو الجسمي والعقلي كنتيجة حتمية لتعرضهم لسوء التغذية التي غالبا ما تكون سببا في تطور أنواع من الأمراض[1].

كما أن الصحة الجيدة للبالغين تؤثر في الإنتاجية مباشرة من خلال زيادة الجهد في العمل والحد من التغيب ووجود المستويات المرتفعة للمرض في المجتمع قد يضعف من الانفتاح علي الاقتصاد العالمي، وهو الذى يخلق الظروف الملائمة للنمو السريع من خلال انتقال الأفكار والسلع ورأس المال[2].

ثانيا . التأثير على ميزان المدفوعات

انعكس غياب الأمن الغذائي في كثير من الدول النامية والراجع إلى نمو الطلب بمعدلات أكبر من نمو الإنتاج المحلي للغذاء في حدوث زيادة سريعة في فاتورة واردات الغذاء، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وبصفة عامة يعتبر قصور عرض الغذاء في الدول النامية أحد أسباب الاختلال الهيكلي نظرا للنمو البطيء في عرض الغذاء من مصادره المحلية بالمقارنة بالنمو في

---

[1] المبروك علي جلالة، **السكان والغذاء الواقع والآفاق**، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد 04، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، نوفمبر **2014**، ص ص 130-131.

[2] صقر أحمد صقر، **العولمة والأخلاق والصحة والتنمية الاقتصادية**، الصندوق الكويتي للتنمية، 2009، ص 07.

الدخل، علاوة على ذلك فإن ارتفاع مع معدلات التضخم في البلاد النامية إلى مستوى أعلى من العالم الخارجي ينعكس في زيادة الواردات السلعية حيث يصبح أسعارها ارخص نسبيا بالمقارنة بأسعار المنتجات المحلية ونقص الصادرات حيث تصبح أسعارها أغلى نسبيا بالمقارنة بأسعار المنتجات العالمية وهذا في حد ذاته يساعد على زيادة عجز موازين المدفوعات [1].

ثالثا . التبعية الغذائية

التزايد المطرد والمستمر للواردات الغذائية من طرف الدول النامية يعد أحد أهم أسباب التبعية الغذائية من هذه الدول للعالم الخارجي وتتطور هذه التبعية نتيجة اتساع الفجوة بين الاحتياجات الأساسية والإنتاج المحلي من الحاجات الأصلية للإنسان، أي أنها تعتمد على العالم الخارجي لسد احتياجاتها من الغذاء، أي ليس لها موارد ذاتية تكفيها لتغطية طلبها الداخلي منه، بالشروط المحددة وفق منظمة التغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية من حيث وفرة الغذاء وصحته وأمانه وكذا استمرار تدفقه [2].

رابعا . التأثير على أمن واستقرار المجتمع

كثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية [3]، فالمجتمع الفقير الذي ينتشر فيه الجوع

---

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 406-407.

[2] مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الوطن العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 23-24.

[3] فاطمة تواتي بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

والمرض مجتمع مضطرب وغير مستقر فلقد اضطر هذا الأمر كثيرا من الدول المعاصرة إلى تسخير نسبة كبيرة من أموالها في سبيل الحفاظ على الأمن، ولا يعلم القائمين على أمر هذه الدول لجهلهم بشؤون الحكم وسياسة الناس أن المجتمع الذي حلت فيه هذه المشكلة لن يحل به الأمن والاستقرار مهما أنفقوا من أموال على أجهزتهم الأمنية، فالمجتمع الذي لا يطمئن فيه الفرد على قوته ورزقه لن يتحقق فيه الأمن، فالجائع ثائر بطبيعته ولن تهدأ ثورته حتى يتحصل على قوته ويطمئن على رزقه وبالتالي فلن يهدأ مجتمع ترتفع فيه صرخات الجائعين ولن يذوق طعم الاستقرار[1].

خامسا . آثار اجتماعية

تعكس مشكلة أزمة الغذاء آثارا اجتماعية ومن أبرزها ما يلي[2] :

I. يلحق تخلف الإنتاج الزراعي وتراجعه أضرارا بالأوضاع المادية والاجتماعية للفلاحين والمزارعين الذين يعانون قبل غيرهم من آثار أزمة الغذاء متجسدة في تدهور مستويات دخولهم وقوتهم الشرائية، وبذلك تزداد عمقا مشكلة التباين الطبقي، ماديا واجتماعيا، ويتعمق التناقض بين الريف والمدينة ؛

II. تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف المزارعين وتفاقم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة تبعا لذلك؛

---

[1] لينا زياد أحمد الدبك، **مشكلة الغذاء وعلاجها "دراسة قرآنية"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم أصول الدين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، **2009**، ص ص 20-21.

[2] مبروك ساحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

III. نزوح السكان من الأرياف نحو المدن والمراكز الحضرية الأخرى، وذلك بتأثير عوامل الطرد التي تتفوق على عوامل الجذب، وبذلك تتعمق الآثار السلبية لظاهرة النزوح، ليس فقط بالنسبة إلى مناطق الريفية بل كذلك وبصورة خاصة بالنسبة إلى المناطق الحضرية غير المهيأة اقتصاديا واجتماعيا لاستقبال النازحين؛

IV. تدني المستوى التغذوي للسكان بصفة عامة، وبخاصة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود الذين سيتأثرون قبل غيرهم بأزمة الغذاء وما يتبع ذلك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة خاصة؛

V. التأثير في نمط الغذاء واتجاه تطوره، إن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي سوف تعني بالإبقاء على النمط التقليدي للغذاء سائدا، كما تؤدي الفجوة الغذائية إلى نقص السعرات الحرارية عن المستوى المطلوب.

المطلب الثالث : وضع الأمن الغذائي في العالم

ظهرت مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية مع مطلع السبعينات، وذلك عندما أصبحت حكومات هذه الدول عاجزة عن توفير كثير من الاحتياجات الغذائية الأساسية لنسبة كبيرة من السكان، هذه المشكلة تعددت وتشابكت الاسباب في حدوثها، وتشير أحدث التقديرات إلى أن اتجاه خفض الجوع ونقص التغذية لا يزال مستمرا في مختلف اقطار العالم إذ يقدر في بداية عام **2014** عدد سكان العالم 7,2 مليار نسمة وأن حوالي **805** ملايين شخص كانوا يعانون من نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014.

أولا.مؤشر الجوع العالمي (GHI)

يستخدم لقياس سوء التغذية في مختلف البلدان، حيث تم اعتماده وتطويره من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (**IFPRI**) ويجمع **GHI** بين ثلاثة مؤشرات مرجحة على حد سواء [1] :

1. نسبة ناقصي التغذية كنسبة مئوية من السكان كما جمعتها منظمة الأغذية والزراعة، ويشير نقص التغذية إلى استهلاك سعرات حرارية أقل من 1800 في اليوم، والتي يعتقد أنها تمثل الحد الأدنى من متطلبات السعرات الحرارية التي يحتاجها معظم الأشخاص ليعيشوا حياة صحية.
2. انتشار نقص الوزن بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.
3. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما جمعتها اليونيسيف.

ويتكون **GHI** من ست درجات تعرف بمستوى الجوع وهي[2] :

- منخفض 4,9 أو أقل .
- متوسط 5- **9,9** ؛
- خطير 10- 19,9 ؛

---

[1] مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر**، أنقرة، تركيا، 2015، ص 15.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013، مرجع سبق ذكره**، ص 28.

- مقلق 20- 29,9 ؛
- مقلق للغاية **30** أو أكثر .

جدول رقم(1-2) : مؤشر الجوع في أقاليم العالم المختلفة 1990-2014

الإقليم	1990	2014
إفريقيا جنوب الصحراء	25,4	18,2
جنوب آسيا	30,6	18,1
شرق وجنوب شرق آسيا	16,4	7,6
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	8,1	4,9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9,3	4,4
أوروبا الشرقية ودول الكومنولث المستقلة	5,3	2,6
الدول النامية	20,6	12,5

Source : **International Food Policy Research Institute, global hunger index, Washington, 2014, p 11.**

على صعيد أقاليم العالم المختلفة، سجل مؤشر **GHI** في عام 2014 معدلا قدره 18,1 في جنوب آسيا، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 18,2، وفي شرق وجنوب شرق آسيا 7,6، وبلغ هذا المؤشر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا نحو4,9، أما في أمريكا اللاتينية والكاريبي فبلغ المؤشر نحو 4,4، بينما قل كثيرا في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث 2,6 لتكون الأقل من بين الدول من حيث مؤشر الجوع، وبلغ على مستوى الدول النامية نحو 12,5 وهي نسبة خطيرة إذا ما قورنت مع الدرجات المتعارف عليها 10- 19,9.

ثانيا.نقص التغذية

يقدر أن حوالي 805 ملايين شخص كانوا يعانون نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014، وذلك أقل بأكثر من 100 مليون مما كان عليه على مدى العقد الماضي.

جدول رقم (1-3) : تطور عدد من يعانون نقص التغذية في العالم خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليون شخص

الإقليم	2002-2000		2007-2005		2010-2008		2014-2012	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العالم	929,9	14,9	946,2	14,2	840,5	12,1	805,3	11,3
إفريقيا	209,0	25,2	211,8	22,6	216,8	20,9	226,7	20,5
آسيا	637,5	17,6	668,6	17,4	565,3	14,1	525,6	12,7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	61,1	11,5	49,2	8,7	41,5	7,0	37,0	6,1
أوسيانيا	1,3	16,5	1,3	15,4	1,3	13,5	1,3	14,0

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2014، ص 08.

بلغ معدل انتشار نقص التغذية في إفريقيا خلال الفترة 2012-2014 ب 20,5 % مقارنة بالفترة 2000-2002 التي عرفت معدل 25,2 % بحوالي 209 مليون شخص.

وبلغ معدل انتشار نقص التغذية في آسيا ككل 12,7 %، أي أن 525 مليون شخص أو ثمن سكان الإقليم يعانون افتقارا مزمنا إلى الغذاء الكافي.

وقد انخفض معدل انتشار نقص التغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ككل حتى 2014 بنسبة 1,3 % بينما لم يسجل معدل انتشار نقص التغذية في أوسيانيا غير انخفاض متواضع جدا تشير التقديرات إلى أن نسبة نقص التغذية بلغت 14,0 % في الفترة 2012-2014 .

ثالثا. نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الغذائية على المستوين العالمي والإقليمي

عرف نصيب الفرد في العالم من السعرات الحرارية المستهلكة يوميا تطورا خلال الفترة 1984-2015، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) : نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الغذائية على المستوين العالمي والإقليمي

الوحدة : سعرة حرارية للفرد يوميا

البيان	1986-1984	1999-1997	2015
العالم	2.655	2.803	2.940
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	2.953	3.006	3.090

المصدر : المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **الاستهلاك المستدام من أجل إدارة افضل للموارد في البلدان العربية**، التقرير السنوي رقم 08، لبنان، بيروت، 2015، ص 39.

بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من السعرات الحرارية نحو 3090 سعرة حرارية مقارنة بنحو 2940 سعرة حرارية على المستوى العالمي .

رابعا.الأسعار العالمية للسلع الغذائية

تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثير مباشرا في الاستهلاك كما ونوعا، وبخاصة أسعار السلع الرئيسية كالحبوب والسكر والزيوت والمنتجات الحيوانية، وقد تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية في عام **2014**، باستثناء أسعار لحوم الأبقار التي شهدت ارتفاعا.

جدول رقم (1-5) : متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية للفترة 2004-2014

الوحدة: (دولار أمريكي/ طن)

السلع الغذائية	متوسط 06-04	متوسط 08-07	متوسط 11-09	2012	2013	2014
القمح الخشن	172,9	304,2	268,9	327,2	322,4	303,3
القمح الطري	146,5	251,7	233,4	294,4	276,5	244,9
الذرة الرفيعة	114,3	193,2	209,7	269,5	244,6	208,0
الفول السوداني	-	-	1682,4	2174,5	1377,7	1382,6
السكر الخام	238,6	257,2	489,5	484,7	398,3	385,4
لحوم الأبقار	3802,9	4174,1	4263,5	4912,6	5534,8	6678,4
لحوم الدواجن	1143,8	1669,2	1805,3	1928,2	2013,8	1940,3

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2014، ص 21 .

تصاعدت الأسعار العالمية للحوم الأبقار ولحوم الدواجن خلال عامي أزمة الغذاء العالمية **2007**و**2008** ، واستمرت في التصاعد لتصل في السنوات الأخيرة إلى مستويات أعلى من مستوياتها خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية، أما مستويات أسعار السلع الغذائية الأخرى فلا تزال أعلى من مستوياتها خلال الفترة التي سبقت سنوات أزمة الغذاء العالمية ماعدا الفول السوداني

الذي انخفضت أسعاره الى 1382,6 دولار أمريكي للطن سنة 2014 مقارنة ب 1682,4 دولار أمريكي خلال الفترة 2009-2011 .

خامسا. خط الفقر العالمي

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالفقر[1]، وقد عرف البنك الدولي في تقرير التنمية للعالم في سنة **1995** الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات خلال مدة زمنية محددة [2]، ويعبر خط الفقر مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية [3].

وتمثل حصة من يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم من السكان، النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم مقاسة بدولارات القوة الشرائية الثابتة لعام **2005** ويشار إلى ذلك أحيانا على أنه الفقر المدقع، أما حصة من يعيشون

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في الريف**، حالة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2015، ص 29.

[2] رشيد بوكساني، عثمان علام، **دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من آثاره في مختلف مناطق العالم**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر **3**، 09-10 ديسمبر **2014**، ص 04.

[3] صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 371.

على أقل 2 دولار أمريكي في اليوم من السكان، فتمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم مقاسة بدولارات القوة الشرائية الثابتة لعام **2005** [1].

جدول رقم (1-6) : نسبة السكان الذين يعيشون على أقل 1,25 دولار أمريكي وأقل من 2 دولار أمريكي في اليوم لسنة 2011

البيان	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم (فقر مدقع)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم
شرق آسيا والمحيط الهادئ	7,9	22,7
أوروبا وآسيا الوسطى	0,5	2,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4,6	9,3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1,7	11,6
جنوب آسيا	24,5	60,2
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	46,9	68,8

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منظمة الأغذية والزراعة، **الحماية الاجتماعية والزراعة لكسر حلقة الفقر في الريف**، حالة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2015.

يعتبر حوالي مليار شخص تقريبا مدقعي الفقر، أي يعيشون على أقل من 1,25 دولارا أمريكيا في اليوم وهو رقم كبير، فيما أن حوالي مليارا آخر يعاني من الفقر، وتأتي أوروبا وآسيا الوسطى بأقل نسبة سكان تعاني من الفقر المدقع وهي نسبة قريبة من 0,5، يليها الشرق الأوسط

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في الريف، مرجع سبق ذكره،** ص 89.

وشمال إفريقيا بنسبة 1,7 وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 4,6 في حين أن أكثر من نصف سكان جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعانون من الفقر.

6.المؤشر العالمي للأمن الغذائي

تم تصميم مؤشر الأمن الغذائي العالمي، وتم بناؤه بواسطة وحدة المعلومات الاقتصادية التي تأسست في العام 1946 بوصفها وحدة بحوث داخلية بصحيفة الإيكونوميست، وتعمل على تقديم المعلومات التجارية، والتنبؤ والمشورة لأكثر من 1,5 مليون من صناع القرار بالشركات العالمية الرائدة، والمؤسسات المالية والحكومات والجامعات، وبرعاية دوبونت المنشأة في عام 1802، تقوم بمعالجة التحديات الكبيرة في مجال الأمن الغذائي والطاقة وحماية البيئة[1].

يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي نموذج ديناميكي متدرج من مجموعة من مؤشرات كمية ونوعية، والتي بنيت على 28 مؤشرا فريدا من نوعه عبر مجموعة من الدول 109 بلدا، يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي عبر كل من البلدان النامية والمتقدمة والهدف العام من المؤشر هو تقييم البلدان أيها الأكثر أو الأقل تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، هذا المؤشر شامل عبر أبعاد ثلاث معمول بها دوليا وهي القدرة على تحمل تكاليف الأغذية، توافرها وجودتها وسلامتها[2].

---

[1] عمار حسن بشير عبد الله، **تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013**، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الدائرة الاقتصادية، الخرطوم، السودان، أكتوبر 2013، ص 01.

2 The Economist Group, The Global Food Security Index, Available On The Following Link : http://foodsecurityindex.eiu.com/

جدول رقم (1-7) : مقارنة مؤشر الأمن الغذائي في أقاليم مختلفة

الإقليم	القدرة على تحمل الغذاء	توافر الغذاء	جودة الأغذية وسلامتها	المؤشر العالمي للأمن الغذائي	الترتيب العالمي
أمريكا الشمالية	83,6	76,7	80,3	80,0	**1**
أوروبا	80,3	69,8	78,9	75,4	**2**
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	59,1	55,0	59,5	57,4	**3**
وسط وجنوب أمريكا	56,8	54,1	59,5	56,0	**4**
آسيا والمحيط الهادئ	53,9	55,6	56,4	55,0	**5**
إفريقيا جنوب الصحراء	29,2	42,1	36,8	36,1	**6**

Source : The Economist Intelligence Unit, **Food Security in focus : Middle East and North Africa ,** 2014, p p 04-05 .

سجلت أمريكا الشمالية وأوروبا أقوى أداء في المؤشر العالمي للأمن الغذائي، بمعدل يفوق 70 من الهدف المرجو تحقيقه والمقدر ب 100 مدفوعا بالقوة الاقتصادية للدول المتقدمة في تلك المناطق، كما هو موضح في الجدول فهذه الدول لديها مقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الغذاء وكذا جودة وسلامة الأغذية (أمان الغذاء).

ويأتي إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في المرتبة الثالثة يليها إقليم آسيا والمحيط الهادئ، أما إفريقيا جنوب الصحراء فقد سجلت أدنى معدل لمؤشر العالمي للأمن الغذائي لسنة 2014، كما سجلت أدنى معدل في الأبعاد الثلاثة، القدرة على تحمل التكاليف، توفر الغذاء وجودة وسلامته.

المبحث الثالث : علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي

هناك علاقة تكامل بين كل من قطاعي الزراعة والصناعة، فالقطاع الصناعي يوفر مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراعة كما يمثل سوقا لاستيعاب المنتوجات الزراعية، في حين يوفر القطاع الزراعي المادة الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية، كما هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية فبتصنيع المنتجات الزراعية الغذائية السريعة التلف، نستطيع استهلاكها خارج مواسم إنتاجها ونحفظها من التلف ونمنع انهيار الأسعار لوجود فائض خلال الموسم، وبذلك نحافظ على أسعار مناسبة للمزارع والمستهلك، وعلى استمرارية وتطوير الزراعة بفضل الطلب المستمر على المواد الزراعية الخام.

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية

تتميز العلاقة بين الزراعة والصناعة بأنها تكاملية، فالزراعة تساهم في تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل المكائن والآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات وغيرها، كما تحتاج الصناعة إلى المواد الخام من القطاع الزراعي كما هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية.

أولا.تعريف الصناعات الغذائية

تلعب الأغذية دورا هاما في بناء الجسم وتكوينه، وهناك عدة تعاريف للغذاء أهمها تعريف **Trémolière** بأنها مادة استهلاكية تحمل عناصر مغذية وقابلة لإشباع الشهية ومقبولة كغذاء في المجتمع، ترتبط بالعرف والتقاليد، يتميز الغذاء بقابليته للتلف، وعرضته للفساد السريع ويمثل

مخاطر محتملة [1]، والأغذية سواء كانت حيوانية أو نباتية، تؤخذ طازجة، وإذا ما تركت معرضة للعوامل التي تسبب فسادها وعطبها أصبحت غير صالحة فيحرم الانسان من مزاياها، وتقسم المواد الغذائية إلى[2] :

I. **المواد الغذائية سريعة التلف** : تشمل أغلب الخضار ويمكن أن تحفظ لمدة ساعات إلى يوم أو يومين وليس أكثر من ذلك وخاصة الخضار الورقية، اللحوم والأسماك.

II. **المواد الغذائية متوسطة التلف:** تشمل الفاكهة مثل التفاح والبرتقال والطماطم وغيرها حيث تتميز بقشرة خارجية سميكة تحميها من العوامل الخارجية، تتحمل فترة أسابيع إلى أشهر قبل أن تتلف.

III. **المواد الغذائية بطيئة التلف:** تحوي نسبة رطوبة منخفضة جدا حيث لا تتجاوز نسبة **14%** وتبقى سنوات إذا لم تصل إليها الرطوبة (الرطوبة في الحبوب مثلا) .

من أجل ذلك فكر الانسان في ايجاد وسيلة لحفظ ما يزيد على حاجتهم من الأغذية وإطالة فترة استخدامها، وليستطيعوا الاستفادة منها في الاوقات التي تقل فيها أو تنعدم، ليهتدي في الأخير بعد تطورات كثيرة الى الصناعات الغذائية، ويوجد العديد من التعاريف لهذه الأخيرة والتي نذكر بعضها.

---

[1] ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 08-09 نوفمبر 2010، ص 06.

[2] صفاء بسيس، **التصنيع الغذائي المنزلي**، وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014، ص 10 .

تعريف 1 : تعرف الصناعات الغذائية على أنها مجموعة الأنشطة المرتبطة بتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية وجميع الأنشطة الأخرى التي تسمح بالحصول على سلع صالحة للأكل باستثناء الأنشطة التي تحول المنتجات الزراعية الى منتجات غير غذائية[1].

تعريف 2 : هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ، التصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري[2].

تعريف 3 : تعرف الصناعات الغذائية على أنها تحويل المنتجات الحيوانية والزراعية إلى منتجات للاستهلاك الوسيط أو النهائي[3].

تعريف 4 : هي علم تطبيقي يعتمد على استخدام وتطبيق بعض المبادئ والنظريات الأساسية في العلوم المختلفة لعلوم الكيمياء الطبيعية العامة والحيوية والهندسة الكيميائية والميكانيكية وعلم الاحياء الدقيقة وغيرها في تحضير وحفظ المواد الغذائية من الفساد مع المحافظة بالوقت نفسه على قيمتها الغذائية ما أمكن[4].

---

[1] **Fabrice Hatem, Le Secteur Agro-alimentaire Dans La Région Euro-méditerranéenne, Notes Et Documents ANIMA N° 16, Agence De Promotion Des Investissement De La Méditerranée, Agence Française Pour Les Investissements Internationaux, Novembre 2005, P 09.**

[2] عبد الكريم عبون، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، دون طبعة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، **1985**، ص **212** .

[3] **Department Of Commerce Industry ,U.S, Food Manufacturing , Report June 2008, P 01**.

[4] سليمان المصري، **الصناعات الغذائية**، القسم النظري، 1975، ص 30.

تعريف 5 : نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية [1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصنيع الغذائي على أنه مجموعة الطرق والتقنيات التي تستخدم لتحويل المادة الخام إلى غذاء يستهلك بواسطة الإنسان وإطالة فترة استخدامها وتسهيل عملية نقلها .

ثانيا. نشأة الصناعات الغذائية

بدأ التفكير في حفظ الأغذية عن طريق التجفيف تحت أشعة الشمس والهواء لحفظ أنواع قليلة كالبلح والباميا والملوخية، أو إضافة الملح والخل لحفظ بعض الخضر، ولقد كان المصريين القدماء أثر في هذه الناحية يشهد لهم السبق فيها، بحسب ما هو موجود في المتحف المصري من نماذج لأطعمة حفظت منذ هذه الأحقاب الطويلة في عمر الزمن ولا تزال على حالة توحي بسلامتها[2] .

والأبحاث في مجال تكنولوجيا الأغذية بدأت مبكرة حينما طور نيكولاس ألبرت في عام **1810** م عملية تعليب الغذاء التي لها دور أساسي كواحدة من طرق الحفظ ثم تلته أبحاث لويس باستور في كيفية تدارك فساد الغذاء وكان ذلك في العام **1864** م مما نتج عن تلك الأبحاث إنتاج الكحول والخل ثم طور عملية البسترة والتي بدأها باستور ببسترة النبيذ لتحطيم الميكروبات

---

[1] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، العدد 11، جامعة القاهرة، مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، أكتوبر **2000**، ص 09.

[2] عباس السيد حسين، **الصناعات الزراعية ومنتجات الألبان**، مصر، دون سنة نشر، ص 07.

الممرضة وبذلك أصبح باستور رائدا في علم البكتيريا والطب الوقائي الحديث في العام **1945** م عدل استعمال علم الأغذية إلى علوم وتكنولوجيا الأغذية[1].

ولقد تطور علم التصنيع الغذائي في القرن العشرين بشكل كبير وعرفت الصناعات الغذائية انتعاشا كبيرا وخاصة الطرق الحديثة للتبريد والتجميد السريع للأسماك عام **1924**، التي استخدمها كلارنس بروس في كثير من الأغذية عام **1934**، ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية عام **1930**، وبعدها تم التوسع فيها من طرف كل من بروكتور و ڤان دي جراف و فارم في عام 1934 [2] .

أما في وقتنا الحاضر أصبحنا نجد أصنافا يصعب عدها وإحصاؤها من المواد المعلبة، والمجمدة والمجففة والمحفوظة بالمواد الكيماوية، سواء في المخازن الكبرى أو السوبر ماركت لدرجة يقف المستهلك حائرا في اختيار أيهم أحسن لاقتنائه، وتعتبر الصناعات الغذائية من أهم مرافق الحياة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويساهم تطويرها في التحقيق المباشر للغايات الوطنية الهامة خاصة ضمان مستويات أفضل من الاستقرار الاجتماعي والتنمية عن طريق توفير سلع غذائية بتكاليف مقبولة لدى المستهلكين وفي أوقات غير مواسمها مع تأمين فرص العمل.

---

[1] عبد الباسط آدم مريود، **مقدمة في علوم وتكنولوجيا الغذاء**، دار جامعة السودان للنشر والطباعة، سلسلة الكتاب المنهجي 4، الطبعة الأولى، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010، ص 14.

[2] عبد الحفيظ كينة، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص ص 69-70.

ثالثا.عوامل توطن الصناعات الغذائية

يتوقف نجاح الصناعية الغذائية وتطورها على مجموعة من العوامل والتي نذكر أهمها [1] :

I. **المواد الأولية** : إن توفر المادة الأولية وتواجدها بمواصفات مقبولة صناعيا وبأسعار اقتصادية شرط أساسي لنجاح اي صناعة .

II. **مصادر الطاقة والوقود** : تتطلب بعض الصناعات كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية ومثل هذه الصناعات تنجذب نحو مواقع قريبة من مصادر الطاقة، وتحتاج الصناعات الى مواد الوقود من نفط وغيرها لكي تدير عمل المكائن والآلات، ويعد توفر الوقود عامل مهما يشجع على استمرارية الإنتاج والعمل المتواصل لسد حاجة الصناعات .

III. **الأيدي العاملة** : حيث أن توفر الأيدي العاملة من فنيين وإداريين مدربين، ووضع المقاييس والمواصفات للمواد الأولية المستعملة وإجراء الفحوصات اللازمة على السلع الجاهزة للتسويق ضروري لنجاح أية صناعة، ولابد من توافر الأيدي العاملة للقيام بالعمليات الصناعية من ناحية كفايتهم العددية وكفايتهم الفنية.

IV. **رأس المال** : إن توفر رأس المال لازم سواء لبدء مشروع جديد أو عند اجراء توسعات للمعمل قد يتحكم في حجم و نوع التوسعات.

V. **السوق** : يعتبر السوق عنصرا رئيسيا من عناصر التوطن الصناعي وبصورة خاصة بالنسبة لتلك الصناعات التي تبلغ تكلفة نقل منتجاتها الى الأسواق نسبة عالية من

---

[1] محمد عباس مجيد، **التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة**، مجلة كلية التربية، العدد 10، جامعة واسط، العراق، 2011، ص ص 353-354.

جملة تكلفتها النهائية، ولابد للصناعة أن تصرف إنتاجها سواء كان هذا التصريف داخليا للمستهلك المحلي أو كان للأسواق الخارجية عن طريق التصدير ويختلف السوق الداخلي من مكان إلى آخر تبعا لازدحام السكان وكثرتهم العددية من جهة ومدى تقدم الصناعة واعتمادها على صناعات جانبية من جهة أخرى .

VI. **النقل:** يشمل النقل استخدام جميع وسائط النقل المعروفة في عصرنا هذا سواء كان ذلك على الطرق الطبيعية أو الطرق الاصطناعية، وأن توفر أكثر من وسيلة يجعل عنصر المنافسة واضح وينعكس بدوره على انخفاض التكلفة، كما أن لشبكة الطرق البرية دور واضحا في التنقلات التي تحتاجها الصناعات بشكل عام من نقل المواد الأولية والعمال والوقود والمنتجات النهائية وتوزيعها إلى أسواقها.

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالزراعة

يشمل مفهوم التكامل الزراعي الصناعي إنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والمنتجات الحيوانية وتصنيفها وتخزينها ونقلها وتسويقها، وهذا يحقق قيمة مضافة، والقيمة المضافة هنا لا تقتصر على المبالغ المالية التي تضاف إلى قيمة السلعة الزراعية، بل يتعدى ذلك إلى إقامة المصانع وخلق فرص عمل في التصنيع والتسويق وكافة حلقات العمل الزراعي الصناعي التي يجب أن تتكامل من أجل تطوير الصناعات الزراعية التي تعتمد على المواد الأولية المنتجة محليا[1].

---

[1] صالح محمود وهبي، **التطور الزراعي الصناعي في غوطة دمشق وأثره الحياة الاقتصادية بين القرنين العاشر والثامن عشر**، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جانفي 2012، جامعة دمشق، سورية، ص 212.

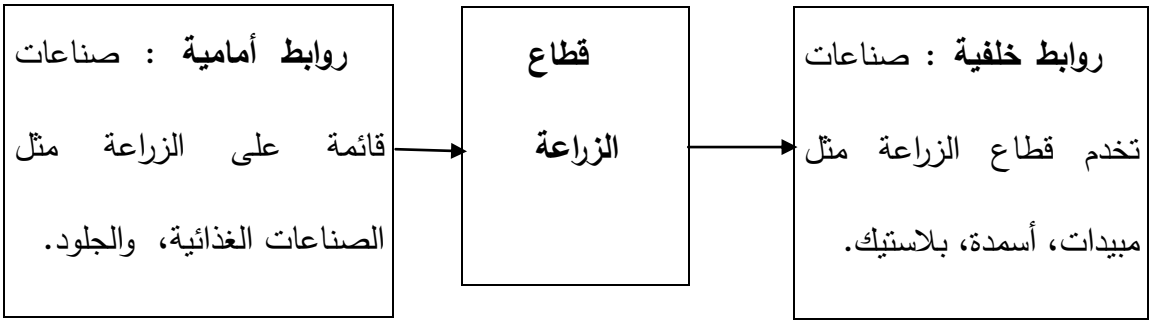
وتكمن أهمية التصنيع في الارتباط الموجب بينها وبين متوسط إنتاجية الفرد، ذلك لأن التقدم في التصنيع يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات والكمائن في عملية الإنتاج حتى في القطاع الزراعي وبالتالي فإن كلا من إنتاجية الأرض وإنتاجية العمل ترتفع في آن واحد، كما أن استخدام التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة قد تودي إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى إنتاجية العمل، ويعزى ارتفاع متوسط إنتاجية العمل الذي يرافق عملية التصنيع في اقتصاد ما إلى ثلاثة عوامل[1] :

- إن الإنتاجية في الصناعة أعلى من مثيلتها في بقية القطاعات؛
- إن الإنتاجية في الصناعة ترتفع مع تطور ونمو القطاع الصناعي؛
- إن استعمال التقنية الحديثة في القطاع الصناعي، يرفع درجة المهارة إلى القطاع الزراعي بما يساهم في رفع الإنتاجية .

وترتبط الزراعة بالصناعة ارتباطا خلفيا وآخر أماميا كالتالي:

[1] عصام عبد الوهاب، عبد الحميد محمد أبو بكر، **دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع السكر، السودان**، 2015، ص ص 11-12.

شكل رقم (1-1) : الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الزراعة



المصدر : كلية علوم الأغذية والزراعة، **مقدمة في الزراعة، مرجع سبق ذكره،** 19.

تعتبر الزراعة هي الصناعة الرئيسية التي تركزت عليها الصناعات الأخرى وهي مصدر الدفعة الأولى التي دفعت بالقطاع الصناعي إلى التقدم فهي التي أمدت سكانه بالغذاء وبمواد الكساء الأساسية، وهي التي أمدت الصناعات الأخرى بالكثير من المواد الأولية ورؤوس الأموال والقوى العاملة اللازمة لتقدمها[1] .

فالزراعة هي القطاع الرئيسي المساهم في النمو الكلي للصناعات المعتمدة على الزراعة، وكان نمو قطاع الزراعة بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان معتدلة المناخ من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وفي الآونة الأخيرة، وكان النمو الزراعي في الصين والهند وفييتنام بمثابة الشرارة التي انطلقت منها النهضة الصناعية، ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الزراعية الذي نجم عنه فائض في الإنتاج الزراعي الذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية

[1] كلية علوم الأعذية والزراعة، **مقدمة في الزراعة، مرجع سبق ذكره،** ص 06.

الصناعية وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية، وفي سياق هذا التحول، تكمن المفارقة في أن ارتفاع نمو قطاع الزراعة كان أمرا ضروريا لتحفيز نمو الاقتصاد الكلي[1].

كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل عادة أكثر من **30** % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية [2].

وللزراعة علاقة تشابكية بالصناعات الغذائية، كما أن للصناعة الغذائية علاقة تشابكية بالفروع الصناعية الأخرى اذ يمكن القول أن الصناعات الغذائية تلعب دورا في تحريك الصناعات الأخرى وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي نظرا إلى تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية[3]، كالتعليب وغيرها،

والشكل التالي يوضح علاقة الزراعة بالصناعات الغذائية.

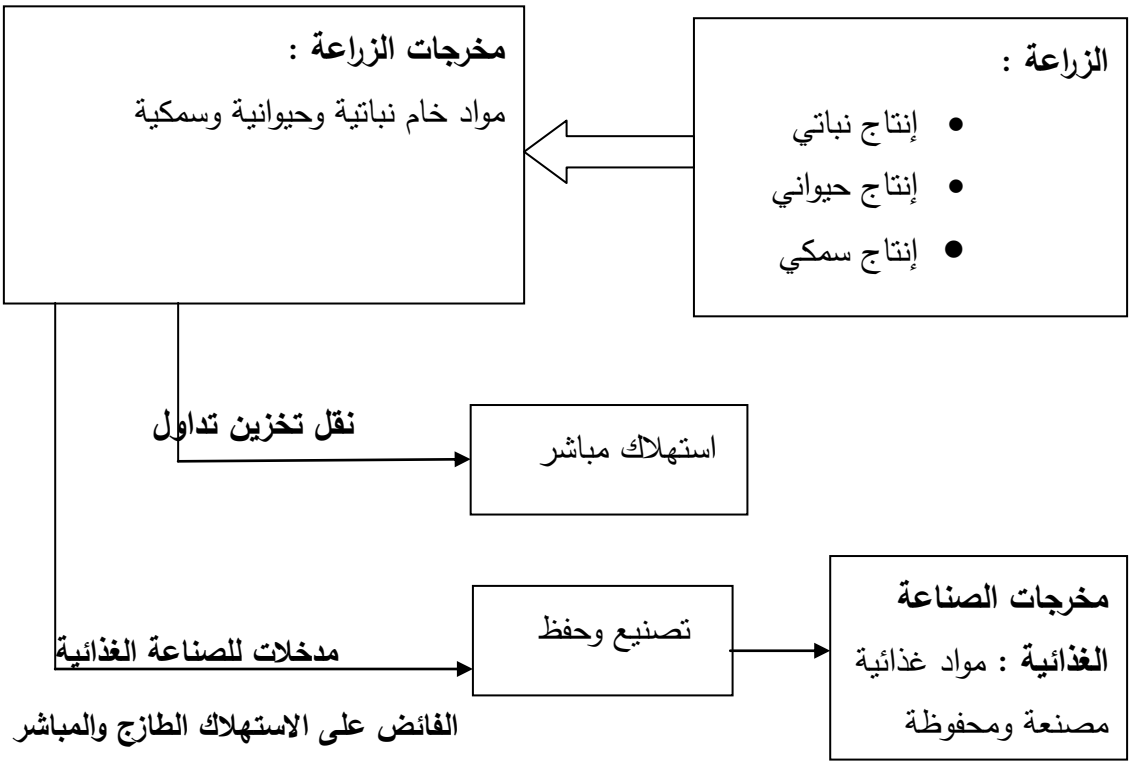
---

[1] البنك الدولي، **موجز السياسات الزراعة والنمو الاقتصادي**، تقرير التنمية في العالم، واشنطن، 2008، ص 01.

[2] البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2008، ص 03.

[3] عبد الرزاق فوزي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 62.

الشكل رقم (1-2) : علاقة التشابك بين الزراعة والصناعة الغذائية



المصدر : خير الدين معطي الله، سفيان عمراني، **أهمية الصناعات الفلاحية الغذائية في ترقية المنتوج الوطني ودفع عجلة التنمية دراسة حالة مجمع بن عمر للصناعات الغذائية بولاية قالمة،** ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دعم المنتج الوطني وتفعيل آليات حمايته وتسويقه، 25-26 نوفمبر 2013، ص 04 .

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

لا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار، فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة سيؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع

ومؤشرا للعلاقة الايجابية بين الحكومات ومواطنيها، حيث تزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني يوما بعد يوم، حيث أصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية مثل القمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة، وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الانتاج الزراعي والغذائي، وبالتالي تستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت، ويؤكد ذلك ما قاله أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة انه الغذاء [1].

ا. **الأهمية الاجتماعية:** والتي نذكر من بينها:

1. يتمثل أحد الأهداف الأولية لتصنيع الأغذية في تأخير فساد الأغذية وتمديد فترة صلاحية استهلاكها، حيث تحول عمليات التصنيع العديدة كالتعليب مثلا الأغذية القابلة للتلف إلى منتجات ثابتة، ومغذية، وآمنة لسنوات طويلة [2].

2. سهولة نقلها وتداولها للمعلبات من الخضار والفواكه تمثل ميزة خاصة لكثير من المستهلكين نظرا لقلة الوقت والجهد اللازمين لإعدادها بالمقارنة مع تلك الطازجة التي تحتاج جهد في التنظيف والطهي، والتي تحتاج الى الوقت أيضا كما أن للمنتجات المصنعة طعما جديدا وقواما مستحلبا وفيه وصفات تستهوي المستهلكين والأهم من ذلك أن

---

[1] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، **مواقف اقتصادية**، العدد 02، المجلد 07، وزارة الخارجية الأمريكية، ماي 2002، ص 36.

تصنيع الخضار والفواكه يعني للمنتج أسواقا واسعة ويعني للمستهلك أنواعا شتى تفوق تلك التي تتيحها منطقته وبيئته[1].

3. امتصاص المواد الغذائية وقت وفرتها وانخفاض أسعارها بحفظها للانتفاع بها وقت الحاجة إليها[2]

II. **الأهمية الاقتصادية:** على اعتبار أن الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية التي عرفتها البشرية، فهي دائما تأتي في المقدمة من حيث مساهمتها بشكل محسوس في الرفع من سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل مسايرة النمو في السكان وتوفير فرص العمل فحسب بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، والتقليل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الأفراد، كذلك فهي تعمل على توفير عائد مجزي ناتج من الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات المختلفة التي تساهم في زيادة الرخاء الوطني، وتعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها أن كانت هي نفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والإنزيمات وعلى هذا

---

[1] محمود نقشو، **فجوة الغذاء**، الفكر السياسي، دون سنة نشر، 171.

[2] عبد القادر غالي وآخرون، **الصناعات الزراعية دراسة وهواية**، دار القلم، القاهرة، مصر، ص 15.

الأساس يمكن القول أن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات [1].

ولذلك تعد الصناعات الغذائية حلقة مهمة في الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الغذائية، ففي الحالات التي تكون الدول ذات ميزة نسبية في إنتاج المواد الزراعية بكميات وافرة لكن هذه المنتجات الزراعية الأولية لا تكون صالحة للاستهلاك الفوري إلا بعد إدخال تعديلات وتغييرات عليها مثلا الحبوب، وعندما تكون الإمكانيات المحلية لهذه الدول لا تؤهلها لإجراء هذه التعديلات والتحويلات فإنها تضطر إلى تصديرها بشكلها الخام وإعادة استيراد مشتقاتها في شكلها النهائي، وبذلك تتحمل الخسارة الناتجة عن الفرق في الأسعار الذي يعمل لصالح الدول المصدرة للسلع الزراعية في شكلها النهائي في حين أن تحويل هذه المواد الأولية إلى منتجات غذائية تامة التصنيع يسمح بإعطاء قيمة مضافة لهذه المنتجات[2] .

وتساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها، بل إنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة

---

[1] عبد الرزاق فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 193.

إلى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك [1].

كما أكدت دراسة منظمة **FAO** دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تخفيض خسائر ما بعد عمليات الحصاد والتي تصل في الحبوب إلى **30 %** و **50%** في الجذور والدرنات و **70 %** في الفواكه والخضر.

وقد خلص تقرير التنمية الدولي لسنة **2008** إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي والاستثمار فيه نظرا للتأثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك كونها تولد الطلب على المنتجات الزراعية والمدخلات والخدمات المرتبطة بها وتخلق فرص العمل وتعزز المداخيل وتساهم في إضافة القيمة، وتزويد موارد القطاع العام وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدات المالية والفنية ويمكن تيسيرها لصغار المساهمين المزارعين وتعزيز شمولهم بسلاسل قيمة احدث وأكثر كفاءة.

---

[1] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 101 .

خلاصة الفصل :

إن مشكل العجز الغذائي يعد سببا رئيسيا للاختلالات الخارجية والداخلية للدولة، حيث يزيد من التبعية للعالم الخارجي في جميع الميادين، وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات ومديونيتها الخارجية، كل هذا يجعلها موضع ابتزاز اقتصادي وسياسي، حيث يقدر أن حوالي 805 ملايين شخص في العالم يعانون نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014 .

وتلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي عن طريق تصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان بصورة مستمرة، لاسيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار،ا لأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الآليات والإجراءات التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية إلى الأسواق الدولية.

الفصـل الثانـــي

تمهيد:

في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة وتزايد السكان الكبير، ولكثرة وتنوع حاجات أفراد المجتمع المراد اشباعها، كان لابد من التدخل المباشر وكذلك غير المباشر من جانب السلطات العامة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات والإجراءات.

وتتدخل الدولة في القطاع الزراعي بهدف إشباع الحاجات الغذائية للسكان بأفضل شكل ممكن تحقيقا للأمن الغذائي والتغذوي، والذي أصبح انعدامه في الوقت الحاضر مشكلة تواجهها، ولا يوجد سبيل أفضل للتخفيف من هذه المشكلة إلا بإدارة جيدة للقطاع، وتنفيذ السياسة الزراعية المناسبة لخصوصية القطاع الزراعي لكل دولة .

وسنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الثاني : دور الدولة في القطاع الزراعي

المبحث الثالث : أشكال السياسات الزراعية

المبحث الأول : دور الدولة في القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة [1]، ويلجأ العالم بشكل متزايد إلى الزراعة لمعالجة طائفة واسعة من الاحتياجات ذات الأهمية البالغة كتوفير الطعام المغذي لتسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، وتحقيق دخل أعلى وأكثر مرونة، وتوفير الخدمات البيئية، وزيادة القدرة على الوصول إلى الأسواق، والحد من المخاطر، وتعزيز تشغيل الأيدي العاملة الريفية، وتوفير الخدمات البيئية في سياق تواجه فيه الزراعة مصاعب وتحديات جمة بفعل تسارع وتيرة تغير المناخ، وتزايد مخاطر الأسواق، والنقص الشديد في الموارد، وتزايد الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في توفير سلع النفع العامة [2]، الامر الذي يستدعي تدخل الدولة في رسم سياسة زراعية متكاملة أمرا ضروريا لما له من دور كبير في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، فضلا عن دورها في حماية المستهلكين ودعم المنتجين وتحسين نسب التبادل التجاري بين القطاع الزراعي والقطاعات اللازراعية والتكامل بينها.

---

[1] محمد أمين لزعر، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 121، جانفي 2015، الكويت، ص 02.

[2] ستيفان باكينهايمر، **الزراعة موجز نتائج القطاع**، البنك الدولي، مقال منشور بتاريخ 2014/04/02، تم الإطلاع عليه يوم 2015/07/15 على الساعة 21:07، متوفر على الرابط التالي:
http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/agriculture-results-profile

المطلب الأول : تدخل الدولة في القطاع الزراعي

يسهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره نشاطا اقتصاديا، وسبيلا من سبل لكسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية الاقتصادية وتخفيض انعدام الأمن الغذائي.

أولا : مفهوم الزراعة

كلمة زراعة تأتي من زَرَعَ الحَبَ زرْعا أي بذره، وحرث الأرض للزراعة أي هيأها لبذر الحَبَ، ويبين إبن خلدون أن الزراعة وكما يسميها بالفلاحة من أقدم الصنائع التي يمارسها الإنسان، وهي من أهم الصنائع وذلك لارتباطها بقوت الإنسان الذي لاغني له عنه [1].

أما التعريف الحرفي لكلمة الزراعة **Agriculture**، نصفها الأول مشتق من كلمة **Agros** بمعنى حقل و**culture** بمعنى العناية بالأرض وبذلك الكلمة تعني فلاحة الأرض، ولكن هذا التعريف اللفظي لم يعد يتفق والواقع الآن، فهو يقتصر على حرث الارض وإعدادها للزراعة، أي فلاحتها بينما أصبحت الزراعة حاليا تتجاوز ذلك في أنشطة أخرى ترتبط بالزراعة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، فقد امتدت لتشمل جميع الأنشطة التي قوم بها الانسان لتوفير الغذاء للإنسان

---

[1] ماهر تحسين نايف صالح، **ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة فلسطين أنموذجا**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص 29.

والحيوان من خلال تحكمه في الظروف البيئية في ضوء قدراتها بحيث يقوم بتشكيلها وإعدادها بحيث تحقق له سبل الحياة التي يريدها[1].

وتعرفها الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية [2].

وتشتمل الزراعة على مجموعة الأنشطة التي تستخدم الأرض والموارد الطبيعية الأخرى لإنتاج الغذاء والأنسجة والمنتجات الحيوانية والتي من الممكن استهلاكها مباشرة أو بيعها كمواد غذائية أو كمدخلات للإنتاج الصناعي[3] .

ومما سبق يمكن تعريف الزراعة بأنها جميع العمليات التي تهدف الى تهيئة البيئة المناسبة لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.

ثانيا : تطور الزراعة تاريخيا

اكتشفت الزراعة في وقت ما بين عشر إلى خمسة عشر ألف سنة من الآن، وفي الألفي سنة أو الثلاث آلاف سنة الأخيرة ارتقت الزراعة لتكون حضارات مزارعين متنوعة تتوافق مع بيئتهم المحلية، حضارات تستمد القدرة على التطور والنمو من داخلها ومن علاقتها بالجوار، وقد حدث

---

[1] علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، 2000، ص 19.

[2] كلية علوم الأغذية والزراعة، **مقدمة في الزراعة**، مقرر دراسة رقم 104 رشد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص 04 .

[3] كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية، 2003، ص 01.

هذا في مناطق عديدة في العالم، خاصة في أوروبا وآسيا والمكسيك وأمريكا الوسطى وبعض المناطق في إفريقيا، وعاش الإنسان فترات طويلة قبل أن يهتدي إلى الزراعة، ولينتقل بذلك من جمع القوت إلى إنتاجه، ويمكن القول أن إنسان الشرق الأدنى القديم كان السباق في استخدام الزراعة وسيلة لإنتاج القوت، وكان ذلك في حدود الألف التاسع قبل الميلاد، ويبدو أن إنسان العصور الحجرية الأولى قد عاش حياة بسيطة، وتمكن بمرور الوقت من تسخير الطبيعة والاستفادة منها، وكان إنسان هذا العصر يعتمد في حياته على جمع النباتات وصيد الحيوانات، وكانت أدواته البسيطة مصنوعة من الحجر، وفي الأطوار المتأخرة من هذا العصر الطويل اهتدى إلى النار، واستخدمها في طهي طعامه وتدفئة مسكنه [1].

وقد طورت الزراعة في الوطن العربي من قبل العديد من الشعوب المستقلة، وتقترح الأدلة أن أول ظهور لنشاط زراعي كان في الهلال الخصيب، ففي عام **9500** ق.م بدأ المزارعون في اختيار وزراعة محاصيل غذائية ذات ميزات معينة يحتاجونها وعلى الرغم من وجود دلائل على استخدام أكثر تبكيرا للحبوب البرية، ولكن لم تظهر المحاصيل المؤسسة للزراعة إلا بعد **9500** ق.م ففي البداية ظهر قمح أيمر وقمح الحبة الواحدة، وبعدها ظهر الشعير والبسلة، والعدس، والكتان، وبحلول عام **7000** ق.م كانت عمليتي بذر البذور والحصاد قد وصلتا إلى مصر، وفي عام **6000** ق م كانت الزراعة قد رسخت على ضفاف نهر النيل، وفي نفس الزمان، لكن في مكان آخر، ومع زراعة الأرز وليس القمح الذي يعتبر المحصول الأساسي في عام **5000** ق.م نجد أن السومريين كانوا قد قاموا بتطوير تقنيات الزراعة والتي تتضمن زراعة الأرض المكثفة

---

[1] ماهر تحسين نايف صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30 .

والواسعة المجال، والري المنظم، واستخدام العمالة المتخصصة، وتقترح بعض الأدلة أن الذرة تم استئناسها لأول مرة في الأمريكيتين مابين **2700** و**3000** ق.م وكذا البطاطس والطماطم والفلفل، والعديد من أصناف البقول [1] .

ثالثا : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة

تسهم الزراعة في عملية التنمية بطرق عديدة، ويتفاوت أسلوب عمل الزراعة من أجل عملية التنمية من بلد إلى آخر تبعا لكيفية اعتماد البلدان على الزراعة باعتبارها مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لتقليص الفقر، ويسهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا، وسبيلا من سبل لكسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية [2] :

1.كنشاط اقتصادي : يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرصا لاستثمار وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي، وتعتبر بلدان العالم النامية المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي، ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، تشكل الزراعة في المتوسط نسبة **29** % من إجمالي الناتج المحلي، و**65** % من الأيدي العاملة، وللإنتاج الزراعي أهميته من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية.

---

[1] كلية علوم الأغذية والزراعة، **مقدمة في الزراعة، مرجع سبق ذكره**، ص **03** .

[2] البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير التنمية في العالم، روما، إيطاليا، 2008، ص ص 03-04.

2.كسبيل لكسب الرزق : تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي **86** % من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل لما يبغ 1,3 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح الرفاهة الاجتماعية التي تمولها الزراعة عند حدوث أزمات المناطق الحضرية، فضلا عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار، ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5,5 مليار شخص، يعيش **3** ملايير شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي نصف البشرية، ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء هنالك ما يقدر عددهم بحوالي 2,5 مليار شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، وحوالي 1,5 مليار منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة .

3.الزراعة كمصدر للخدمات البيئية : هي من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية، وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، ومنها امتصاص غاز الكربون، وإدارة شؤون مستجمعات المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومع ازدياد شحة الموارد وتغير المناخ والقلق من التكاليف البيئية الناجمة عن ذلك، ليس استمرار استخدام الزراعة للموارد الطبيعية على النحو القائم حاليا خيارا مقبولا فمن الضروري تقليل تعرض أنظمة الزراعة التي يمارسها فقراء المناطق الريفية لتغيرات المناخ كما يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءا لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة من أجل عملية التنمية.

رابعا : وضع الزراعة في العالم

نمت مساحة الأراضي المزروعة في العالم بنسبة **12** % على مدى السنوات ال **50** الماضية، وتضاعفت مساحة الأراضي المروية على نطاق العالم خلال الفترة ذاتها، وترجع إليها معظم الزيادة

الصافية في الأراضي المزروعة وفي الوقت نفسه، نما الإنتاج الزراعي بما يتراوح بين ضعفين ونصف الضعف و **3** أضعاف، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في غلة المحاصيل الرئيسية وتستغل الزراعة بالفعل **11** % من مساحة أراضي العالم لإنتاج المحاصيل، وتستخدم **70** % من جميع المياه المسحوبة من مستودعات المياه الجوفية ومجاري المياه والبحيرات [1].

جدول رقم (2–1) : توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في العالم لإنتاج المحاصيل

المناطق	الأراضي المزروعة مليون هكتار	السكان بالملايين	نصيب الفرد في الأراضي المزروعة بالهكتار	المحاصيل البعلية		
				أراضي ممتازة	أراضي جيدة	أراضي هامشية
البلدان ذات الدخل المنخفضة	441	2651	0,17	28	50	22
البلدان ذات الدخل المتوسط	735	3223	0,27	27	55	18
البلدان ذات الدخل المرتفع	380	1031	0,37	32	50	19
المجموع	1556	6905	0,23	29	52	19

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، إدارة النظم المعرضة للخطر، مرجع سبق ذكره،** ص 15.

ينحاز توزيع الأراضي الصالحة للزراعة للبلدان ذات الدخل المرتفع ويقل نصيب الفرد في مساحة الأراضي المزروعة في البلدان المنخفضة الدخل تقريبا بالنصف مقارنة مع البلدان المرتفعة

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، إدارة النظم المعرضة للخطر، مرجع سبق ذكره،** ص 09.

الدخل، وتقل عموما مدى صلاحيتها للزراعة وتعتبر الزراعة البعلية النظام الغالب في الإنتاج الزراعي في العالم .

وهناك اختلاف واضح في معاملة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية، وداخل كل مجموعة من الدول تبعا لاعتبارات كثيرة، فمثلا نجد أن الدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية، في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية، كما قد يكون الاختلاف ضمن كل مجموعة، ومن بين مظاهر التباين في معاملة القطاع داخل مجموعة الدول المتقدمة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تدفع إعانات للمزارعين لكي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب، في حين يقدم الاتحاد الأوروبي من جهته إعانات للمزارعين لزيادة زراعة الحبوب، وذلك قبل الاتفاق بين الطرفين على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة الناجمة عن مفاوضات جولة أورغواي للتجارة العالمية، أما في اليابان فيستفيد مزارعو الأرز على ما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون، ومع اتجاه الدول نحو النمو فإنها تميل إلى تقديم الحوافز للإنتاج الزراعي المحلي، وكلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة، فإنها تتجه نحو تقديم الحماية لقطاعها الزراعي حتى أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم التدخلات الزراعية في الدول الصناعية القائمة على نظام السوق [1].

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 82-83 .

خامسا.مبررات التدخل الحكومي في الزراعة

توصف الزراعة تقليديا بأنها تخضع لتدخل الحكومة بشكل كبير في كل من الدول النامية والمتطورة على حد سواء[1]، وللتدخل الحكومي في الزراعة العديد من المبررات ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

I. إن تدخل الدولة في تنظيم الشؤون الزراعية والاقتصادية ليس تدخلا في حرية الإنتاج الزراعي والمنتجين الزراعيين، وذلك لما تتميز به الزراعة من خصوصية من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما تتسم بها من خصائص اقتصادية واجتماعية، لذلك جاء هذا التدخل معبرا عن الأثر الريادي للدولة في تنظيم الإنتاج الزراعي والمحافظة على مصلحة العاملين في هذا القطاع والتوفيق بين احتياجاتهم وما يقدمونه من عطاء إنتاجي للمجتمع، لقد أولت الحكومات في كثير من دول العالم دعم قطاع الزراعة اكثر مما دعمت به القطاعات الأخرى وأنفقت الأموال الطائلة على هذا القطاع [2]؛

II. إن عدم تدخل الدولة لإعادة وضع السوق في مسارات تحقيق مزاياه الاقتصادية سيمكن المنتجين الكبار أصحاب الإنتاج الواسع من الغذاء والمعتمدة على تكنولوجيا متطورة من تكوين مصالح، تقترب من تنظيمها من الأنماط غير التنافسية (احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية) ويمكنها ذلك من مقاومة تدخل الدولة في اصلاح قطاع الغذاء أو اعادة توزيع الموارد لصالح الأمن

---

[1] كارلو كافيرو، **مرجع سبق ذكره**، ص 41 .

[2] رحمن حسن الموسمي، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص 203 .

الغذائي، وهذا يقضي وجود قوى خارجية (الدولة) عن السوق تعمل على اجراء تعديل لمساراته للحفاظ على قدرته في تحقيق مزايا النمو الاقتصادي، ولاسيما في مجال إنتاج الغذاء وتوزيع الموارد، على أن لا تعمل تلك القوى على نشوء أوضاع يصبح فيها توفر الامدادات الغذائية وتكاليف الحصول عليها في حالات انخفاض الإنتاج المحلي في بعض بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض غير متناسبة مع أهداف الأمن الغذائي، ولاسيما أن إنتاج الغذاء يرتبط بدور الدولة في تكوين البنى التحتية من جانب، وأداء الأسواق من جانب آخر، وذلك باعتبار أن توسع نطاق استخدام السوق وتطوير الفرص الاجتماعية في التوسع في إنتاج الغذاء يعد جزءا من نهج عام يربط هذا النهج آليات السوق بأنشطة مؤسسية أخرى سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية[1]؛

III. من مبررات التدخل الحكومي، دفع عجلة التنمية الزراعية والصناعية في فترة وجيزة وما يتبع ذلك من زيادة في الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بين السكان، وهذا التدخل ضروري خاصة في الدول النامية [2]؛

IV. تتدخل الحكومة في عمل القطاع الزراعي من أجل إطلاع المزارعين فيما يتعلق بجميع البيانات ذات الصلة لاتخاذ القرارات التجارية، وإعلام شركات التصنيع الزراعي حول تقارير مختلفة عن تحركات الطلب على المنتجات الزراعية في إطار وطني ودولي، وعلى اتجاه أسعار المنتجات الزراعية الأساسية في المدى طويل الأجل، وعلى تغير المناخ وآثاره على الإنتاج الزراعي، التقلبات

---

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 126.

[2] منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011، ص 244 .

اليومية لأسعار المنتجات الزراعية في قطاعات مختلفة من السوق الوطنية، العائد المتوقع وغيرها من البيانات[1]؛

V. ازدادت الحاجة الملحة بالفعل إلى القيام بتحرك في مجال الزراعة من جراء القفزات المتكررة في أسعار الغذاء العالمية، والتغير المتزايد في المناخ، وتقلص المخزونات العالمية من الحبوب الرئيسية بالبلدان المصدرة، وما يرتبط بها من مخاطر حدوث توترات اجتماعية وسياسية [2].

سادسا. مبررات عدم تدخل الدولة في القطاع الزراعي

اعترف أنصار التدخل الزراعي جزئيا بالآثار السلبية للسياسة الزراعية في الماضي ودعوا إلى ضرورة تعديل التدخلات الحكومية والأوقات المناسبة لذلك ولاسيما في مجالات محددة مثل سلامة الأغذية وحماية البيئة، وتبريرهم في ذلك :

I. لقد دفعت السياسات الزراعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بالقطاع الزراعي في الدول المتقدمة إلى تكثيف الإنتاج وبالتالي تكييف انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الأساسية في الأسواق العالمية من خلال تسريع الإصلاح الهيكلي وأدت هذه السياسة إلى اختلال التوازن في تنظيم القطاع الزراعي بين النشاط التجاري الزراعي من جهة والزراعة الأسرية من جهة أخرى،

---

[1] **Miloje A. Jelić And Ather , Reasons For Government Intervention In Agriculture, Annals Of The University Of Oradea, Management And Technological Engineering, Issue 3, December 2014, P 176.**

[2] ستيفان باكينهايمر، **مرجع سبق ذكره** .

ولهذا السبب جعل العديد من المفكرين إلى الدعوة بشأن عدم تدخل الدولة في القطاع الزراعي والدعوة الى التحرير الكامل للقطاع[1]؛

II. إن تدخل الدولة وفرض أسعار غير مشجعة للمنتج، بهدف دعم المستهلك يؤدي الى عزوف المنتج الزراعي عن التوسع في زراعة المحاصيل رغم أهمية إنتاجها على مستوى الدولة [2]؛

ويبقى دور الدولة موجود في جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة أمر لا مفر منه لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالدولة لها أهمية كبيرة في توفير الغذاء والحد من حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

المطلب الثاني : السياسة الزراعية، أهدافها ومتطلباتها

يعتبر القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في بناء الكيان الاقتصادي، لذا كان عليه الإيفاء بالطلب المحلي للمنتجات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وحتى التصدير وتوفير العملة الصعبة، إذ أن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض، يخلق مشكلة زراعية غذائية قد تتفاقم بتقدم الزمن، ولمواجهة هذه المشكلة تم إتباع مجموعة وسائل وإجراءات وتدابير مرسومة لهذا القطاع والتي يعبر عنها بالسياسة الزراعية، فهي المسؤولة عن تصحيح واقع وحال القطاع الزراعي.

---

[1] **Miloje A. Jelić And Ather , Op. Cit, P 174**.

[2] محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، **الزراعة والغذاء في مصر الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام 2020**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الشروق، 2001، ص 98 .

أولا.تعريف السياسة الزراعية

تتعدد تعريفات السياسة الزراعية إلا أنها تتفق في الكثير، ونذكر منها:

تعريف 1 : هي مجموعة التدابير ذات التدخل الحكومي التي تركز على الإنتاج الزراعي المحلي أو على واردات وصادرات المنتجات الزراعية، وتتميز عادة بمجموعة من التدابير التنظيمية والترتيبات الهيكلية، بالإضافة الى الموارد البشرية والمالية المترابطة والتي تنفذها السلطات العامة للمساهمة في نمو القطاع الزراعي، وتتعلق السياسات الزراعية بالإجراءات التي تؤدى مباشرة من طرف الدولة سواء من طرف هياكلها المركزية أو على المستويات اللامركزية بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بتوجيه نشاط الجهات الخاصة[1].

تعريف 2 : السياسات الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء، وتحديد أنماط الحيازة الزراعية، وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل[2].

---

[1] **Amel Benkahla, Instruments De Politique Agricole Quels Choix En Afrique, l'initiative Prospective Agricole Et Rurale Ipar , Octobre 2010 , P** 02**.**

[2] مي دمشقية سرحال، **السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**، المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية التنمية المستدامة من منظور اقتصادي التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 03.

تعريف 3 : تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية[1].

تعريف 4 : هي إحدى الفروع الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وهي السياسة المتبعة في القطاع الزراعي وتعرف على أنها مجموعة البرامج الزراعية الانشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضا بين مصلحة الاجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[2].

تعريف 5 : تعد السياسات الزراعية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والفنية والإدارية التي تحدد توزيع الموارد المتاحة وتؤثر فيها، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن المنتجين والمستثمرين من توجيه الموارد باتجاه الاستخدام الأمثل وبذلك تعد السياسات الزراعية من السياسات ذات الأهمية القصوى التي تتبناها بلدان العالم، ولاسيما العربية لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بما يمثله القطاع الزراعي من أهمية كبرى بالنسبة إلى اقتصاديات

---

[1] حسين خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 333 .

[2] أحمد ابو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، مكتبة بستان المعرفة، 2003، ص 44 .

معظم البلدان، فهي تعتبر حلقة وصل تربط بين استراتيجيات التنمية الزراعية والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية [1].

ويمكن تحديد تعريف يشمل التعاريف السابقة وهو أن السياسة الزراعية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتتمثل في مجموعة الأساليب والبرامج والإجراءات الاقتصادية والإدارية والفنية المتبعة من طرف الدولة في القطاع الزراعي بغية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي .

ثانيا.أهداف السياسة الزراعية

الأهداف الزراعية هي الأهداف التي تتصل بالنشاط الزراعي للمجتمع والتي تسعى الدولة لتحقيقها عبر خططها وبرامجها التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما تهدف الى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وتعد مرحلة تحديد الأهداف والاتفاق عليها من أولى المهام عند وضع السياسة الزراعية لأنها ترسم آفاق تطور القطاع الزراعي، ويرى بعض الاقتصاديين أن الحكومة هي المسؤول الأول عن تحديد أهداف السياسات الاقتصادية ومن ضمنها السياسة الزراعية ثم يأتي دور الفنيين والمختصين في تحديد الأهداف بصورتها النهائية وهناك من يرى أن اختيار الأهداف وإن كان يعود بشكل مبدئي الى الحكومة يتوقف في النهاية على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتاحة وهكذا فان تحديد الأهداف يتم في إطار الطموحات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ممثلا

---

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 29 .

بقيادته السياسية من ناحية وفي إطار الحالة الاقتصادية من ناحية أخرى ويتفاعل هذين العنصرين وتتم صياغة الأهداف وبالطبع لا تكفي الرغبة وحدها في طرح أهداف طموحة وإنما يجب طرح مثل هذه الأهداف على ضوء الإمكانات المتاحة، وفي حال عدم التمكن من تحقيق جميع الأهداف يفضل التخلي عن الهدف الأقل اولوية بالنسبة للمجتمع[1].

وتتمثل أهداف السياسات الزراعية بثلاث أهداف عامة هي[2] :

I. تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى أي أعلى دخل زراعي وطني ممكن من الموارد المستخدمة، أو تحقيق نفس مستوى الدخل من استخدام أقل موارد، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها الى أقصى حد ممكن؛

II. تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة وبين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية؛

III. المحافظة على الموارد الزراعية باستغلالها استغلالا آمنا يحول دون استنزافها وتدهورها ضمانا لتنمية زراعية مستدامة.

---

[1] سامر الطعمة، **استخدام تحليل الزمنية في رسم السياسات الزراعية للمحاصيل الزراعية الغذائية المهمة في سورية وتحديد مخزونها الاستراتيجي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة البعث، سورية، 2008، ص ص 04-05.

[2] عاكف الزعبي، **محددات ومعوقات تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية وفقا لمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولا إلى سياسة زراعية مشتركة**، ورقة بحثية مقدمة في إطار ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمان، الأردن، 29-31 ديسمبر 2007، ص 01.

إن الأهداف المذكورة وبخاصة الهدفين الأول والثاني تعقد مهمة السياسات الزراعية الى حد كبير ذلك أن الهدفين لا يسيران دائما باتجاه واحد، فكثيرا ما يكون الارتباط بين الكفاءة الإنتاجية والتوزيع المناسب للثروة والدخل سالبا كالذي يحدث عند توزيع الملكية الزراعية استنادا إلى مبدأ العدالة حيث ينشأ عن ذلك ملكيات صغيرة تعيق جهود رفع الإنتاجية وبالرغم من حالات الارتباط السالب التي تظهر أحيانا بين الكفاءة الإنتاجية والتوزيع المناسب للثروة والدخل لكنهما يبقيان هدفين متلازمين للسياسة الزراعية.

ثالثا. متطلبات السياسات الزراعية

لا يمكن للسياسة الزراعية تحسين ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة إلا اذا توفرت مجموعة من المتطلبات وهي كالتالي[1] :

I. أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، وأن يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه، وهذه الهيئة تسمى بالهيئة العامة؛

II. يجب أن يكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات معينة؛

III. تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف؛

IV. عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية تعترض سبيل المنهاج العملي.

---

[1] منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 236 .

المطلب الثالث : السياسة الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة

يختلف مدى التدخلات الحكومية في الزراعة من السيطرة المباشرة على وسائل الإنتاج كما في الاقتصاديات المخططة مركزيا إلى التدخلات غير المباشرة بواسطة آليات السوق.

أولا.السياسات الزراعية في الاقتصاديات ذات التخطيط الموجه

تهتم السياسات الزراعية في البلدان ذات التخطيط الموجه بتطبيق السياسات الاقتصادية العامة للدولة في القطاع الزراعي، وتستهدف هذه السياسات تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل وتقليل التباين بين الريف والحضر، وعليه فإن نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها مسالة تحتاج الى تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ تلك السياسة من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة التي تتلاءم وطبيعة المرحلة التي وصل اليها هيكل الاقتصاد المذكور[1].

ويؤكد أصحاب هذا التوجه دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد، ويركزون على التفاوت في ملكية الارض وفي قدرة الحصول على قروض، وبين الفئات الاقتصادية الموجودة في السوق، فضلا عن توزيع غير عادل للموارد على الحيازات الزراعية بالنظر فقط لحجمها، وأن الأيدي العاملة لا تستغل الاستغلال الكامل، ولكن قاعدة السوق قد تؤدي الى تعزيز اشكال التفاوت الاجتماعي بفعل الاحتكارات التي قد تنتج منها، أما على صعيد

---

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دون طبعة، عمان، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015، ص 38 .

شراء الإنتاج الزراعي او بيع المستلزمات الزراعية، وأن التفاوت الاجتماعي في الريف قد يشكل عائقا أمام تحديث الزراعة، فإذا كانت فوائد النمو الزراعي غير موزعة بالتكافؤ، وإذا كان مستوى الدخل الأولي منخفضا، عندئذ يمكن أن يحصل نمو في إنتاج الأغذية من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تنشيط تجارة المواد الزراعية في السوق المحلية، لأن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية عند الفقراء في الريف والحضر[1].

ثانيا.السياسات الزراعية في الاقتصاديات الليبرالية

تسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية [2].

ثالثا. سياسة الاصلاح الزراعي

طبقت سياسة الاصلاح الزراعي في دول كثيرة قارب عددها المئة، ومع ذلك فإن المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية **WCARRD**، الذي انعقد في روما سنة 1979 والذي حضرته 143 دولة، أعاد التأكيد مجددا أن الإصلاح الزراعي يشكل عنصرا حاسما للتنمية الريفية

---

[1] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 36، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 12-13.

[2] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 75-76.

وأوصى الحكومات التي ما تزال تحتاج إلى إعادة تنظيم حيازة أراضيها بأن تقوم بذلك بسرعة وحزم وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع إعادة ظهور أنماط جديدة من تمركز الأراضي والموارد لقطع الطريق على الاستغلال[1].

I. تعريف سياسة الاصلاح الزراعي

الاصلاح الزراعي هو جزء من السياسة الزراعية والاجتماعية، يتضمن برامج اصلاحية ومنهجا للتغيير الجذري للإصلاح الزراعي بكامله اجتماعيا واقتصاديا، وقد اتفق على تعريف الاصلاح الزراعي دوليا بأنه مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيان الاقتصاد الريفي، اذن هذه السياسة الزراعية بنيت على أساس خلق فعاليات اقتصادية جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستوى معيشي مناسب للمزراعين عن طريق اعادة عملية توزيع الأراضي الزراعية وتطويرها عن طريق تهيئة كافة المستلزمات المادية والمعنوية، ولم تكن عملية التوزيع مقتصرة على الأراضي الزراعية الزائدة على المزارعين المستحقين بل تعداها ذلك إلى اعادة توزيع المقاطعات الكبيرة من هذه الملكيات التي باتت بعيدة عن عمليات الاستغلال والاستثمار الزراعي الى المهتمين بالقيام بزراعتها من المزارعين[2].

---

[1] صلاح وزان، **الاصلاح الزراعي**، الموسوعة العربية، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2015/11/13 على الساعة 11:55، متوفر على الرابط التالي :

http://www.arab-ency.com/_/details.php?nid=14586&full=1&keys=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A.

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 204 .

II. أهداف سياسة الاصلاح الزراعي

الهدف الشائع للإصلاح الزراعي هو تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون ذلك في العادة بالمساواة في توزيع ملكية الأراضي، بما في ذلك توزيع غير المستغلة التي تملكها الدولة مثل الغابات أو الأراضي البور وتحسين الحصول على الخدمات الريفية، وهناك هدف شائع آخر هو تحسين الإنتاج الزراعي بإعادة توزيع الأراضي غير المستعملة أو غير المستغلة بالكامل، ويشمل الإصلاح الزراعي إعادة هيكلة حيازة الأراضي ووسائل الإنتاج، إلى جانب تقديم خدمات الدعم للمزارعين وغيرهم من سكان المناطق الريفية [1].

III. الاصلاح الزراعي في الأنظمة المختلفة

الحد الأقصى للملكية الخاصة يختلف من بلد إلى آخر وقد يختلف داخل البلد الواحد تبعا لعوامل كثيرة أهمها الضغط السكاني على الأرض الزراعية، وخصب الأرض وإنتاجيتها، ونظام الاستغلال الزراعي، وعدد المحرومين من الأرض ونسبتهم، ومستوى دخل الفرد، ومدى نفوذ طبقة الملاك، وأهداف السلطة السياسية وتطلعاته.

1. الاصلاحات الزراعية في البلدان ذات الاقتصاد الموجه

تنادي النظرية الماركسية بإلغاء الملكية الخاصة للأرض لأنها تؤلف وسيلة استغلال الإنسان للإنسان والاستعاضة عنها بالملكية التعاونية أو الملكية العامة للدولة، من هنا

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية التحديات والخيارات الحديثة لإعادة الحياة للمجتمعات والتجمعات الريفية**، الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة، روما، إيطاليا، 2005، ص 10.

فإن الإصلاح الزراعي الذي يخفض حجم الملكيات الزراعية الكبيرة ويقيد هذه الملكيات من غير أن يلغيها لا يؤلف في معظم الدول الاشتراكية (الشيوعية) سوى مرحلة انتقالية لمرحلة الزراعة الاشتراكية، وفي الاتحاد السوفييتي سابقا، وعقب نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، كان وضع الإنتاج الزراعي مأسويا عندما أعلن لينين (مرسوم الأرض) الذي يلغي ملكية الأرض الخاصة ومن دون تعويض ويعدها ملكية عامة، وصدرت تعليمات بتوزيع الأرض (حق الانتفاع) مجانا على المزارعين لاستغلالها وفقا لقواعد تناسب واقع كل منطقة، إلا أن تطبيق ذلك في قطاع زراعي أنهكته الحروب الأهلية والخارجية لم يكن سهلا واستمر تدهور الإنتاج الزراعي، وأعلن لينين سياسته الاقتصادية الجديدة عام 1921 التي كان لها بعض النتائج الإيجابية، ولكنها نتائج جزئية ومؤقتة، فالإجراءات الاشتراكية، الثورية الصارمة بدأها ستالين عام 1929 بتطبيق برنامج التجميع الزراعي السريع، الشامل والقسري أحيانا والذي حول في أقل من ثماني سنوات 25 مليون حيازة زراعية صغيرة إلى 240.000 مزرعة جماعية تعاونية تغطي مساحة 112 مليون هكتار تمثل 86,5 % من مجموع مساحة الأراضي الزراعية آنذاك، و 4000 مزرعة حكومية كانت تشغل عام 1938 نحو 9 % من مساحة الأراضي المزروعة، وتم دعم ذلك بالقروض الزراعية وبشبكة قوية مكونة من بضعة آلاف من محطات الآلات الزراعية [1].

ولقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية ذات التوجه الاشتراكي على الأسس التالية [2] :

---

[1] صلاح وزان، **الاصلاح الزراعي، مرجع سبق ذكره.**

[2] محمد الأمين، **أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي**، مقال منشور بتاريخ 2004/10/03، تم الإطلاع عليه يوم 2015/10/12 على الساعة 12:09، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/C307E770-7443-49F9-947E-626132971153#

- تحديد سقف للملكية الزراعية؛
- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك؛
- توزيع الأراضي المستولى عليها على المزارعين الذين لا يملكون أرضا؛
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه المزارعون ويؤدي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية الحديثة.

2.الاصلاحات الزراعية في البلدان ذات الطابع الليبرالي

تأتي الاصلاحات الزراعية في إطار النظم الاقتصادية الليبرالية أو نصف الليبرالية في شكل سياسات زراعية توجيهية بسيطة من خلال تطبيق حركة توجيهية على التطور الزراعي الجاري الى إعادة تشكيل البنى التحتية القائمة بالاتجاه المناسب، وتتميز الاصلاحات الزراعية ذات الطابع الليبرالي عامة بسلسلة من التدخلات التي تحقق تدريجيا نوعا من الاصلاح الزراعي المقنع، وأهمها حوافز ضريبية ونقدية للمستثمرين أصحاب المشاريع التي تتطابق مع أهداف الاصلاح الزراعي كالقروض الميسرة او تخفيض الضرائب[1] .

[1] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

المبحث الثاني : أشكال السياسات الزراعية

تختلف الوسائل والأدوات التي تتبناها الدول تبعا لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والأهداف التي يراد الوصول اليها، وقد تتبنى الدولة اكثر من سياسة زراعية في آن واحد والتي قد تتكامل مع بعضها البعض للوصول الى الأهداف المحددة.

المطلب الأول : سياسات توفير الخدمات المساندة على الإنتاج

تشمل سياسة البحث والإرشاد الزراعي وسياستي التمويل والتأمين، بالإضافة إلى السياسة التشريعية والسياسة التكنولوجية وكل من هذه السياسات تقدم خدمات مساندة على الإنتاج الزراعي.

أولا. سياسة البحث والإرشاد الزراعي

لجعل قطاع الزراعة يقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية ليحقق بالدرجة الأولى للبلاد امنها الغذائي، كان من اللازم تحويل الوضع الزراعي التقليدي إلى زراعة حديثة ذات إنتاجية عالية، ولا يأتي هذا إلا اذا كانت هناك بحوث زراعية تطبيقية وجهاز للإرشاد الزراعي ذو كفاءة عالية تمكنه من توصيل تلك البحوث للمزارعين وإقناعهم بتطبيقها في حقولهم [1].

ا. البحث الزراعي

تميل البحوث الهادفة الى توفير معلومات أساسية عن المشكلة، ففي حالة استصلاح أو استزراع مساحة من الارض يجب أولا توفير معلومات أساسية عن العوامل التي تؤدي الى ملوحة

---

[1] محمد عمر الطنوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 124 .

او قلوية التربة مثل حركة الماء في التربة الى اعلى والبخر ونسبة الأملاح في ماء الري، وطبيعة التربة وتركيبها ومكوناتها [1]، ولقد أدت عمليات تحسين البحوث الزراعية تباينا في كميات ونوعية الغذاء المقدم للمجتمع الدولي، فلقد حسنت محاصيل القمح والأرز والبطاطا، البقوليات والذرة وغيرها من المحاصيل عبر جهود الباحثين وفي مجالات متعددة، كما طورت هذه البحوث أنواعا وسلالات ذات إنتاجية عالية وأعطت إنتاجا وفيرا وأكبر من المساحات نفسها وبمقاومة أكبر للأمراض والحشرات والجفاف [2].

وقد بلغ إجمالي الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية في 2008 نحو 31.7 مليار دولار أمريكي، وارتفع الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2008 بنحو 5,6 مليار دولار أمريكي (+22%)، وكانت حصة الصين ب + 2,1 مليار دولار أمريكي والهند + 0,6 مليار دولار أمريكي وهما المحرك الرئيسي لهذا النمو، وجاء حجم الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية بنسبة 46 **%** من البلدان ذات الدخل المتوسط، وذلك مقابل 39 % في عام 2000، ولم يتجاوز

---

[1] محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت، فيفري 1982، ص 57.

[2] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 403.

إنفاق البلدان ذات الدخل المنخفض على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية في 2008 نسبة 3 % من الإنفاق العمومي العالمي [1].

II. الإرشاد الزراعي

عرف الإرشاد الزراعي في مؤتمر تنمية المجتمع للعالم العربي في بيروت 1961 على أنه عملية تربوية تعاونية تنفذ بواسطة العمل خارج صفوف المدرسة ويتم بموجبها توسيع مدارك المزارعين وزيادة مهاراتهم بالأعمال الزراعية بغية زيادة الإنتاج ثم الدخول ورفع مستوى الحياة إلى ما هو أفضل[2]، ويتم ذلك من خلال وضع برامج إرشادية تخصصية ترصد من خلالها المشكلات والعقبات التي تعترض الإنتاج الزراعي ثم العمل على تذليلها[3].

وتعتبر مؤسسات الإرشاد والتدريب حلقة أساسية في عملية التنمية الزراعية من خلال تركيزها على تنمية الموارد البشرية في القطاع الزراعي فهي تقوم بتبصير المزارعين بالحزم التقنية المتكاملة

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **البحوث والإرشاد**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2015/10/12، على الساعة 10:41، متوفر على الرابط التالي : http://www.fao.org/research-and-extension/ar/

[2] محي الدين طه حسين، **تقويم تجربة الإرشاد الزراعي بمحليتي بحري وشرق النيل بولاية الخرطوم دراسة تحليلية تقويمية للفترة 2002-2006**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص التنمية الريفية، قسم الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2007، ص 07.

[3] محمد العبد الله، رجاء الحسن، **الإرشاد الزراعي في سورية وآفاق تطوره في الخطة الخماسية العاشرة**، برنامج ندوة الإرشاد الزراعي ودوره في التنمية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة البعث، حمص، سورية، 2008، ص 44.

وإقناعهم وتدريبهم عليها[1]، ويشكل تطوير تقنيات الزراعة الحديثة وتمكين المنتجين الزراعيين من الوصول إليها عنصرا أساسيا في أي استراتيجية لمحاربة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وهذا يستدعي العمل على خلق الروابط بين هيئات البحث والإرشاد والتعليم الزراعي[2].

الإرشاد الزراعي يعتبر التنظيم المسؤول والفعال عن نقل وتوصيل البحوث من منابعها البحثية إلى من هم في حاجة إلى تطبيقها، وهذا يعطي الدليل الواضح على أهمية الصلة الوثيقة التي تربط الإرشاد الزراعي بالبحوث الزراعية في أي مكان، ويتطلب هذا بالتالي اتصالا طبيعيا وتعاونا مستمرا بين رجال البحث والإرشاد[3] .

ثانيا. السياسة التمويلية الزراعية

الزراعة دائما جائعة الى الأموال وتتوقف درجة حاجتها إلى المال على قدرتها سيطرتها على العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة للتنمية، والتمويل الزراعي سواء كان نقديا أم عينيا يشكل حجر الزاوية بالنسبة للسياسات الزراعية [4].

ويمكن التعرف على مصادر التمويل كما يأتي :

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات التقرير الشامل**، الخرطوم، السودان، 1994، ص 94.

[2] أحمد شكري الريماوي، **اتجاهات الباحثين والمرشدين الزراعيين في الأردن نحو علاقات الربط بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي**، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، العدد 3، المجلد 4، 2008، ص 323.

[3] محمد عمر الطنوبي، **الإنتاجية الزراعية بين البحث والإرشاد الزراعي**، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 1996، ص ص 125-126.

[4] ريما مصطفى سويد، **السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص 114.

I. المصادر الذاتية

هي عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمزارع على تمويل احتياجاته وتكلفته هي الأقل إذا ما قورنت مع أساليب أخرى خاصة البنكية منها [1].

II. مصادر التمويل الخارجية

تقسم المصادر الخارجية إلى الإقراض الرسمي بمؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي، والإقراض الخاص وتمثله البنوك التجارية والوسطاء والأفراد وتقوم مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي بتقديم قروض ذات فائدة منخفضة مقارنة مع البنوك التجارية [2].

وتمثل البنوك التجارية الشكل التقليدي للتمويل، وذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة للمزارعين في فترة زمنية متفق عليها ويتعهد فيها بسداد تلك الأموال مع أو بدون فوائد في تواريخ مستقبلية محددة وبتقديم ضمانات تمكن البنك من استرداد امواله في حال توقفه عن السداد.

ويمكن تقسيم القروض الزراعية نسبة الى آجالها الى ثلاث أنواع [3] :

1. **قروض قصيرة الأجل** : وهي القروض التي تتروح فتراتها عادة بين 12 و 14 شهرا وتشمل هذه القروض على المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات وكذلك المبالغ التي تصرف على إعداد وتهيئة الارض للزراعة أو المبالغ التي تدفع لتكلفة جمع الحاصل والحصاد،

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 151.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اتجاه ومؤشرات الفقر في الدول العربية**، تقرير لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، السودان، 2009، ص 72.

[3] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 157-158.

وكذلك التي تساعد في تموين العمليات التسويقية فعملية استخدام القروض القصيرة الأجل تؤدي دائما الى زيادة الكفاءة العملية .

2. **قروض متوسطة الآجال** : تتراوح عادة هذه القروض حسب فتراتها الزمنية بين 12 شهرا و 10 أعوام وغالبا ما تشمل هذه القروض على شراء أو كراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية، وكذلك شراء الارض الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين الفاكهة وإصلاح الأراضي، وتهدف هذه القروض الى زيادة الإنتاج الزراعي .

3. **قروض طويلة الأجل** : هذا النوع من القروض تزيد فترة سداده عادة على 10 أعوام وغالبا ما تشمل على القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة .

وتقسم القروض الزراعية حسب إنتاجيتها أو القروض التي تمون من أجله إلى ثلاث أنواع[1]:

1. **قروض استثمارية** : وتشمل هذه القروض في شراء الأراضي الزراعية، تشييد المباني والمسقفات أو شراء الآلات الزراعية .

2. **قروض إنتاجية** : وتشمل هذه القروض على الأموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الإنتاجية المزرعية .

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 158-159.

3. **قروض استهلاكية :** وهذه القروض غير إنتاجية ولا تضيف إلى الإنتاج أي زيادة تذكر بل تكون سالبة فهي تمثل عبئا على المقتصد الزراعي بسب احتياجاتها للإنفاق على ما تستهلكه عائلة المزارع.

وتنبثق أهمية الائتمان الزراعي من الدور الاستراتيجي الذي يؤديه التمويل الزراعي في استخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة وإقامة المشاريع الزراعية، وبالتالي مساهمته البارزة في عملية التنمية الزراعية، بالإضافة إلى دعم صغار المزارعين وتمكينهم من شراء مستلزماتهم الزراعية بشروط ميسرة وإجراءات سريعة[1].

ثالثا. السياسة التشريعية الزراعية

يعرف التشريع أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم أمرا من الامور والتشريع الزراعي ما هو إلا مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم كل ما يرتبط بالزراعة سواء تعلق الأمر بالملكية الزراعية أي ملكية الأرض الزراعية أو باستغلالها أو بتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية، كما يهتم القانون الزراعي بالثروة الزراعية بصفة عامة وما يندرج تحت هذا من تنظيم الإنتاج الزراعي ووقاية المزروعات، كما يهتم بالثروة الحيوانية من حيث تنميتها وحمايتها[2]، بالإضافة إلى القوانين المنظمة

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الندوة القومية حول متطلبات وآليات تنسيق السياسات الزراعية**، بيروت، لبنان، 2001، ص 76.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 350 -351.

والمحفزة على الاستثمار شاملة التسهيلات والإعفاءات[1]، فالقانون الزراعي يهتم بالإنتاج الزراعي في مختلف مراحله.

رابعا. سياسة التأمين الزراعي

يهدف التأمين الزراعي الى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزراعين المشاركين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية والخيول والغابات، الاستزراع السمكي والبيوت البلاستيكية الزراعية وغيرها[2].

وتحدث التقلبات المناخية في المناطق التي تسودها الزراعة المطرية خسائر فادحة للمزارعين في أوقات الجفاف، كما أن بعض الزراعات في بعض البلدان معرضة ايضا للكوارث الطبيعية مثل الامطار الغزيرة والفيضانات والبرد والصقيع والحرائق، ويعد التأمين أحد أهم الآليات التي تخفف من هذه المخاطر فهو يحمي المزارعين من المخاطر ويمكنهم من سداد ديونهم وزيادة رأسمالهم، ويوفر للبنوك ضمانات لاسترداد القروض ويساعد في جذب المستثمرين[3].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اتجاه ومؤشرات الفقر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[2] زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، ورقة بحثية مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 04 جوان 2014، ص 04.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، السودان، 2009، ص 99.

وفي حال تبني برنامج تأمين زراعي مناسب قابل للتطبيق يقبل به المزارعون فإن ذلك قد يؤدي إلى الكثير من الإيجابيات وأهمها [1]:

I. تخفيف الخسائر التي يتكبدها المزارع في المواسم الرديئة وهذا يساعد على استقرار دخل المزارع مما ينعكس ايجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار المزارعين في قراهم ومزارعهم؛

II. يسهل وصول صغار المزراعين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها؛

III. تشجيع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من المزارعين والمستثمرين لهذا القطاع؛

IV. تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الزراعي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقرضين المؤمن على مزروعاتهم وممتلكاتهم؛

V. إعطاء ثقة أكبر للمزارعين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج؛

---

[1] أسامة عامر، **دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص 07.

VI. يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الزراعي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة والتي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال التأمين؛

VII. يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع وسجلات زراعية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين.

خامسا.السياسة الزراعية التكنولوجية

إن الهدف الأساسي من استخدام التكنولوجيا الحديثة هو العمل على زيادة الناتج أو تقليل تكاليف إنتاج الوحدة من الناتج، والتغيرات في نوعية الناتج، إن زيادة الناتج يعزى بطبيعة الحال إلى عدد من العوامل التي من بينها التحسينات التكنولوجية وإتباع الفن الإنتاجي المتطور، والمقصود بهما هو اتخاذ أو إكثار من الإجراءات الكفيلة بإحداث ثغرات أو تبديلات في وسائل وطرق الإنتاج الزراعي المتبعة والناجمة عن ادخال أو استكشاف وسائل وطرق إنتاجية جديدة مثل إدخال الميكنة الزراعية الحديثة وإقامة مشروعات الري وغيرها[1].

المطلب الثاني : السياسة السعرية الزراعية

تعاني الأسعار الزراعية من التقلب من عام لآخر أو من موسم لآخر، وحيث أن هناك علاقات تشابكية في جانب عرض المحاصيل كما أن هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب

---

[1] محمد عمر الطنوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة[1].

وتحتل السياسة السعرية مكانة بارزة في إطار السياسات الاقتصادية والمالية في كافة الدول على اختلاف أنظمتها بالرغم من التباين في فعالية تلك السياسات وأهدافها، وتعرف السياسة السعرية على أنها جملة المبادئ والأسس والإجراءات التي يتم بموجبها تخطيط وتحديد الأسعار وصولا إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المقررة والتي يسعى النظام السائد في البلد إلى الوصول اليه[2]، أما السياسة السعرية الزراعية فتعني مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة والمتعلقة بأسعار وعوامل الإنتاج الزراعي والتي تستهدف النهوض بالزراعة وإجراء تغيرات هيكلية مرغوبة بالإضافة لحماية المنتجين والمستهلكين ضمن الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والسياسة السعرية العامة للبلد[3].

وتتعدد السياسات السعرية الزراعية والتي نذكر أهمها كالتالي:

أولا.سياسة سعر الصرف

---

[1] صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003، ص 09.

[2] إسماعيل ناصر أبو عامود، **مدى رضا المزارعين عن السياسات الزراعية الحكومية دراسة حالة البادية الشمالية الشرقية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل بيت، الأردن، 2003، ص ص 78-79.

[3] **المرجع أعلاه**، ص 79.

تمثل أسعار الصرف حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي وتؤدي سياسة أسعار الصرف دورا مهما في عمليات التنمية الاقتصادية الزراعية، فبتحديد الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها، يكون تأثير أسعار الصرف مباشرا وغير مباشر في العرض والطلب لكل السلع والخدمات تقريبا المنتجة والمسوقة في الاقتصاد علاوة على دورها في حالة التوازن في الاقتصاد الكلي، ولما كانت السلع الزراعية تقع بين حالتين: السلع المتاجر بها وسلع غير متاجر بها، فهذا يعني تأثير أسعار هذه السلع في الإنتاج الزراعي والدخول والعمالة، ومن ثم يكون تأثيرها في التوازن العام، ولابد من معرفة أن سياسة سعر الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي التي تسعى نحو توازن الاقتصاد الكلي في صورة منظومة مترابطة لها تأثيرات مباشرة في أوضاع القطاع الزراعي [1].

ثانيا. سياسة الدعم

تعد بداية التدخل في مجال الأسعار الزراعية عام **1930** في الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد أسعار بعض السلع مثل الحبوب فضلا عن القطن والصوف وكذلك الحال في ألمانيا عام **1933**، فالسعر يتمتع بأهمية كبيرة في دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية إذ تلجأ الدول عادة إلى اعتماد سياسة دعم الأسعار الزراعية من أجل توفير المنتجات

---

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

والسلع للمواطنين وبأسعار تتناسب وهيكل التكاليف والرسوم والهوامش والإعانات المالية والضرائب غير المباشرة ذات التأثير في مستويات الأسعار وقوى السوق في بعض القطاعات الاقتصادية [1].

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الإستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي [2] :

ا. تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الد ول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، فكان أن انتهجت معظم هذه

---

[1] محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، **أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية صناعة الدواجن أنموذجا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فلسفة إدارة الاعمال الزراعية، الثروة الحيوانية، جامعة سانت كليمنتس، العراق، 2012، ص 40.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص ص 112-113.

الدول سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي.

II. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

III. تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول

نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

IV. نقل وتوطين التقنيات الحديثة

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وبخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

V. تحقيق التنمية الاجتماعية

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الزراعي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

VI. تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز

بميزة نسبية لديها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

VII. مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 3 % من تكاليف الإنتاج.

وتعد سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية من الوسائل التي تستعمل لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي ويمكن تمييز أربعة أشكال للدعم والتي غالبا ما تعتمدها البلدان النامية وهي[1] :

I. الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى : ويمثل هذا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين.

---

[1] محمد عبد الكريم منهل العقيدي، **سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2008، ص 07.

II. **الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى** : في هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، ويمثل الدعم الذي تتحمله الدولة الفروق السعرية بين سعر البيع وسعر التكلفة للمدخلات والسلع الوسيطة.

III. **الدعم الخاص بأسعار الصرف** : وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص عندما تسمح الدولة لهذا القطاع باستيراد بعض المواد الاستهلاكية والوسيطة بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية.

IV. **الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها** : كذلك لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل هذا النوع من الدعم في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة، وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها .

ثالثا. السياسة التسويقية

يعرف التسويق على أنه نظام متكامل تتفاعل فيه مجموعة الأنشطة التي تعمل بهدف تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات للمستهلكين الحاليين والمرتقبين[1] .

ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي[2].

يؤدي تحديد الكمية المنتجة أو المعروضة من السلعة في كثير من الحالات إلى زيادة الإيراد الكلي للزراع نظرا لانخفاض مرونة الطلب على السلع الزراعية باعتبارها احتياجات أساسية، فعند وضع قيود على الكمية المنتجة من سلعة زراعية ما بتحديد الكمية المنتجة منها، فإن منحنى عرض هذه السلعة ينثني عند الكمية المحددة من خلال التحكم في الكمية المنتجة (أي المعروضة)، وقد لا تؤدي سياسة التحكم في الإنتاج لبعض السلع الزراعية الغرض المنشود منها في زيادة إيرادات الزراع نظرا لأن تحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية ما قد يؤدي إلى التوسع في إنتاج سلع زراعية أخرى بدرجة كبيرة لتحويل الموارد الزراعية إلى إنتاجها، الأمر الذي ينعكس في انخفاض أسعارها بدرجة كبيرة ومن ثم فإن الزيادة التي تتحقق في إيرادات الزراع من سلعة زراعية معينة تحددت كميتها المنتجة قد لا تعوض الانخفاض الكبير في إيراداتهم نتيجة زيادة

---

[1] ثريا حسين إدلبي، **تسويق السلع الغذائية في القطر العربي السوري دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والخاص من حيث السلعة السعر والتوزيع الترويج**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم ادارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 1998، ص 05.

[2] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

المعروض من المنتجات الزراعية الأخرى، وعلى ذلك فإن مثل هذا الإجراء لا يعتبر وسيلة فعالة لتحسين دخول كافة الزراع، ولكنه يمكن أن يستخدم لحماية مجموعة معينة من الزراع لنوع معين من السلع الزراعية [1].

وقد لا تؤدي سياسة التحكم في الإنتاج لبعض السلع الزراعية الغرض المنشود منها في زيادة إيرادات الزراع نظرا لأن تحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية ما قد يؤدي إلى التوسع في إنتاج سلع زراعية أخرى بدرجة كبيرة لتحويل الموارد الزراعية إلى إنتاجها، الأمر الذي ينعكس في انخفاض أسعارها بدرجة كبيرة ومن ثم فإن الزيادة التي تتحقق في إيرادات الزراع من سلعة زراعية معينة تحددت كميتها المنتجة قد لا تعوض الانخفاض الكبير في إيراداتهم نتيجة زيادة المعروض من المنتجات الزراعية الأخرى، وعلى ذلك فإن مثل هذا الإجراء لا يعتبر وسيلة فعالة لتحسين دخول كافة الزراع، ولكنه يمكن أن يستخدم لحماية مجموعة معينة من الزراع لنوع معين من السلع الزراعية، وتوجد العديد من الطرق لتحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية معينة والتحكم فيها مثل تحديد المساحة المزروعة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الحيازة الزراعية، كما يمكن قصر إنتاج السلعة على مناطق إنتاجية زراعية معينة، ومنع إنتاجها في المناطق الأخرى وإلزام المنتجين بغرامات نقدية عند مخالفة الحصص الإنتاجية المفروضة عليهم [2].

---

[1] صبحي محمد إسماعيل، محمد الحمد القنبيط، **السياسة التسويقية الزراعية**، الباب الحادي عشر، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الماك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص ص 05-06 .

[2] **المرجع أعلاه**، ص 06 .

وتهتم السياسة التسويقية الزراعية بدرجة أهمية الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين والوظائف التسويقية التي يؤدونها وتكلفة هذه الوظائف ومدى اتساقها مع هذه الوظائف وبالتالي إمكانية تخفيض التكاليف التسويقية مع التقليل من الفاقد التسويقي، كما تبحث السياسة التسويقية في توفر الوظائف المساعدة على نجاح التسويق وخاصة التمويل وكذا النظم التسويقية التي يتحرك من خلالها الوسطاء وما يقومون به من وظائف ويعتبر تركيب السوق أحد الركائز الأساسية للسياسة التسويقية الزراعية فمن هذا التركيب والتنظيم للسوق يمكن السيطرة على تدفق السلعة على الأسواق وبالتالي التحكم في المعروض منها ومن ثم التحكم في السعر[1] .

وقد تعمل الحكومة على تنظيم وتنسيق عمليات التسويق الزراعي من خلال تشجيع الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تحقق أهداف الزراع وتقوي مركزهم التنافسي في السوق في مواجهة التجار وغيرهم مثل الجمعيات التعاونية التسويقية أو العمل على تشجيع التكامل التسويقي وإجراء البحوث التسويقية لإتاحة البيانات والمعلومات السوقية الدقيقة التي تكفل اتخاذ القرارات التسويقية بما يسمح بحسن توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتقليل المخاطر السوقية[2].

---

[1] أحمد محمود إمام رضوان، **دراسة تحليلية للسياسات التسويقية الزراعية للزروع المصرية الهامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الزراعي، قسم العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1991، ص 02.

[2] صبحي محمد إسماعيل، محمد الحمد القنبيط، **مرجع سبق ذكره**، ص 14 .

رابعا.سياسة التجارة الخارجية

تدل السياسات التجارية على مجموعة التدخلات الحكومية التي تهدف إلى تعديل حجم المستوردات والصادرات، فمن خلال تعديل حجم التجارة الدولية فإن هذه السياسات تضع فاصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وذلك من خلال تنظيم الكميات المعروضة والمطلوبة من المنتجات الزراعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك [1]، وتنقسم أدوات السياسة التجارية إلى:

ا. **التعريفات الجمركية :** هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولا الى الدولة أو خروجا منها، وفي حالة الدخول فهي ضريبة على الواردات، وفي حالة الخروج فهي ضريبة على الصادرات والأولى هي اكثر شيوعا والأكثر أهمية[2]، يستخدم الرسم الجمركي عموما لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي تواجه منافسة خارجية قوية، وهو بهذه الصفة يعد وسيلة لحماية السوق المحلي، أما بالنسبة للأسواق الزراعية وبافتراض أن الأسعار المحلية تكون بالنسبة لبلد ما أكبر من الأسعار في الأسواق الدولية وفي حالة نشأة تبادل حر، فإن هذا البلد يجد نفسه مستوردا للسلع الزراعي، لذا إذا افترضنا أن هذا البلد عازم على حماية سوقه المحلي من المنافسة الخارجية، فإن عليه أن يفرض

---

[1] كارلو كافيرو، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، سلسلة الدراسات الاقتصادية 2، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص 138.

رسما جمركيا يكون متناسبا مع الأسعار العالمية بحيث يلغي أثر الفرق في السعر، وينتج عن استخدام الرسم الجمركي كأداة لحماية الأسواق المحلية ما يلي [1]:

1. ارتفاع سعر السلع المستوردة داخل السوق المحلي، مما يترتب عنه تقلص الطلب عليه وبالتالي يتوجه الطلب نحو السلع المحلية، مما يدفع عموما الأسعار نحو الارتفاع نسبيا؛

2. ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة عرض المنتوج المحلي، مما يفضي إلى تراجع الواردات من السلع المماثلة.

أما على مستوى السوق العالمي، فإن أثر الرسم الجمركي يختلف باختلاف حجم وموقع البلد المعني في المبادلات الدولية وهنا نميز بين بلد صغير، أي بلد لا يساهم إلا بصورة قليلة في المبادلات التجارية، وبلد كبير، أي بلد يساهم بأحجام كبيرة في المبادلات ففرض رسم جمركي على واردات بلد صغير لن يكون لها أثرا على الأسواق الدولية، لكون نسبة تقلص الطلب لن تكون لها أهمية كبيرة لكن عندما يفرض هذا الرسم على واردات بلد كبير، فإن تقلص حجم وارداته سيكون له أثر على تقليص الطلب الكلي في الأسواق الدولية وبالتالي يكون من نتيجة ذلك تراجع الأسعار فيها.

---

[1] عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص ص 84-85.

II. إعانات التصدير

هنالك مجموعة أخرى من السياسات التجارية يمكن أن تستخدم لرفع حوافز الزراعة تتعلق بزيادة الصادرات بالإضافة إلى تخفيض المستوردات[1].

خامسا. السياسة الضريبية

في بعض الحالات تتدخل الدولة عن طريق فرض ضريبة نوعية على الإنتاج الزراعي وذلك من أجل الحصول على عائد ضريبي من المزارعين ويتم هذا البرنامج عن طريق إجبار المنتج بدفع مبلغ نقدي ثابت عن كل وحدة من الإنتاج تم عرضها للبيع وسيحاول المنتج أن يحول أكبر جزء من هذه الضريبة على المستهلك [2]، أو من خلال إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي[3] ، أو بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

سادسا. سياسة التصنيع الزراعي

تتمثل أهمية التصنيع الزراعي بجوانب متعددة منها تشغيل أيدي عاملة اضافية، كذلك يسهم التصنيع الزراعي في تحويل المواد الأولية الزراعية الى سلع ذات منفعة اعلى ويسهم بتخفيف حدة

---

[1] كارلو كافيرو، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] خليفة الأمين، مهدي توفيق القماطي، **استراتيجيات التسويق الزراعي المفهوم النظري والتطبيقي**، دار التقدم العلمي، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2013، ص 205.

[3] صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

الموسمية التي يتسم بها كل من العرض والطلب الزراعيين من خلال زيادة المقدرة على التحكم في وقت وكمية السلع المعروضة والمطلوبة، وهذا يساعد بدوره على كسر حدة التقلبات السعرية، كما يؤدي التصنيع الزراعي إلى زيادة القيم المضافة في القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى أنه يفتح آفاق التصدير أمام السلع المصنعة في حال تجاوز المعروض منها حجم الطلب الفعلي عليها [1].

المطلب الثالث : السياسة المائية

تعتبر الموارد المائية العامل الرئيسي المحدد للإنتاج والتوسع الزراعي، إلى جانب تأثيرها على طبيعة وكمية الإنتاج، وتبقى عملية إدارة الموارد المائية وتنميتها من المرتكزات الرئيسية والفاعلة في خطط التنمية والأمن الغذائي .

أولا. حالة المياه الزراعية في العالم

تستهلك الزراعة حوالي 70 % من المياه العذبة المستخدمة في العالم، إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق الـ 90 % في المناطق الجافة مما يجعلها المستهلك الرئيسي لتلك المياه إذا ما قورنت بالاستخدامات الأخرى كالصناعة والبلديات، كما يعتبر الاستخدام الزراعي استخداما استهلاكيا حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالنتح والتبخر، ولكن تبرز أهمية هذا الاستخدام في ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء لعدد متزايد من سكان العالم، وقد قدر مؤتمر الأرض الذى عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 م أن

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير عن السياسة الزراعية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، الجزء الخامس، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 1983، ص 165.

العالم يحتاج لزيادة إنتاجه الزراعي بنسبة 3– 4 % سنويا لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للغذاء، كما أن معظم المساحات المزروعة في العالم تروى بكفاءة ضئيلة تقدر في المتوسط بـ 40 % مما يعني استخداما مسرفا للمياه وتؤدي إلى إهدارها خاصة المياه الجوفية، وتشير العديد من الدراسات إلى أن هنالك انخفاضا متواصل في مستوى المياه الجوفية في العديد من الدول التي تستخدم هذه المياه للزراعة، ولا بد من الإشارة إلى قدم هذا الاستخدام في تاريخ البشرية حيث استخدم السوماريون مياه نهر الفرات لري مزروعاتهم من القمح قبل 6000 سنة [1].

ويتطلب إنتاج سعرة حرارية واحدة من الغذاء لترا واحد من المياه، أو على الأقل عدة آلاف لترات من المياه لكل شخص يوميا، وتبلغ كمية المياه اللازمة لزراعة المحاصيل الزراعية التي نتناولها حوالي **70** مرة أكثر من المياه التي نحتاجها للشرب والاستحمام، والغسيل[2].

ثانيا.إدارة المياه الزراعية في العالم

بحلول العام **2025** سيعيش حوالي ثلثي سكان العالم في مناطق توصف بأنها تعاني من إجهاد المياه، وهو ما لا يجعل من المياه مجرد مسألة صحية فحسب، بل وأيضا قضية سلام وأمن

---

[1] عابدين محمد علي صالح، **تجارب عالمية في ترشيد استخدام الموارد المائية**، الفصل الرابع، كلية الهندسة، جامعة الخرطوم، السودان، دون سنة نشر، ص ص 25– 26.

[2] فرانك ريجسرمان، **لتر واحد=سعرة حرارية واحدة مفصل حرج يساوي شح المياه، قضايا المياه العالمية**، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية، واشنطن، 2011، ص 15.

دوليين، كما أن غياب الإمدادات المستدامة من المياه في الوقت المناسب سوف يقوض الأمن الغذائي، وستصبح المياه مصدرا للتوترات وتخلق النزاعات[1].

وتزرع المحاصيل في إطار مجموعة متنوعة من نظم إدارة امياه، تتدرج من حرث التربة البسيط الى تكنولوجيات إدارة الري المتطورة، ومن بين أراضي المحاصيل الموجودة على نطاق العالم والتي تقدر بما يبلغ 1,4 مليار هكتار خلال سنة 2011، فإن نحو 80 **%** هي اراض بعلية تنتج نحو 60 **%** من الإنتاج الزراعي العالمي، وتروى مساحة تمثل نحو 20 **%** من مجموع مساحة أراضي العالم المزروعة بمحاصيل وتنتج نحو 40 **%** من مجموع الإنتاج الزراعي، وفي ظل الظروف البعلية تحاول إدارة المياه التحكم في مقدار المياه المتاحة للمحاصيل[2]، من خلال إدارة العرض والطلب معا، فإدارة العرض تشمل كافة الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها واستغلالها، وإدارة الطلب تشمل كافة الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه، وتقوم عملية التخطيط على دمج هاتين الادارتين في عملية واحدة لتوفير الأساس التحليلي اللازم لاختيار البدائل .

ا. **إدارة العرض** : يمكن ذكر مجالات تنمية المصادر المائية من خلال الوسائل التالية:

---

[1] كارلين رايشل، **قضايا المياه العالمية، مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير لحفظ والتوسع دليل صانع السياسات بشان التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار**، روما، إيطاليا، 2011، ص 53 .

1. حصاد مياه الأمطار

يطلق مصطلح الحصاد المائي على أية عملية مورفولوجية أو كيميائية أو فيزيائية تنفذ على الأرض من أجل الاستفادة من مياه الأمطار، سواءا بطريقة مباشرة عن طريق تمكين التربة من تخزين أكبر قدر ممكن من مياه الأمطار الساقطة عليها وتخفيف سرعة الجريان الزائد عليها، هذا الأمر من شأنه أن يسهم في تقليل الإنجراف، أو بطريقة غير مباشرة، وذلك بتجميع مياه الجريان السطحي في منطقة تصريف وتخزين غير معرضة للانجراف واستخدامها لأغراض الري التكميلي للمحاصيل الزراعية[1]، وتشمل عملية حصاد المياه عدة تقنيات والتي تنقسم الى حصاد مياه الاودية وحصاد مياه الأمطار، وتشمل عمليات حصاد المياه لغرض الري، السدود والبحيرات الجبلية، المساقي، الأفلاج والمدرجات[2].

2. استخدام المياه العادمة المعالجة

يقصد بالمياه العادمة المياه المستعملة التي تصرف عادة في شبكة لمياه المجاري، وتحتوي على مادة وبكتيريا في محلول أو عالقة أما معالجتها، فيقصد بها العملية التي تجعل المياه المستعملة صالحة للوفاء بالمعايير البيئية أو معايير الجودة الأخرى، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعالجة، الآلية والبيولوجية، والمتقدمة [3].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تعزيز استخدام تقانات حصاد المياه في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2002، ص 16 .

[2] **المرجع أعلاه**، ص ص 44-45 .

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز**، الطبعة الرابعة، رام الله، فلسطين، 2010، ص ص 85-86 .

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، أكثر من 10 ٪ من سكان العالم تستهلك الأغذية المنتجة مع المياه العادمة المعالجة، وعلى الصعيد العالمي تروى ما يقرب من 20 مليون هكتار حاليا مع المياه العادمة المعالجة وغير المعالجة، ففي الدول العربية وحدها يتم إنتاج ما يقرب من 11 مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنويا، ويستخدم منها حوالي 4,3 مليار متر مكعب من المياه العادمة المعالجة في الإنتاج الزراعي[1] .

3. تحلية المياه

ويشار إليها أيضا بتحلية مياه البحر أو إزالة الملوحة، وهي عملية إزالة الأملاح المذابة من المياه لإنتاج المياه العذبة من المياه المالحة جدا غير الصالحة للاستهلاك البشري، أو الزراعة، أو الصناعة، واستنادا إلى المنظمة الدولية لتحلية المياه، تستخدم تكنولوجيا تحلية المياه الآن في **150**بلدا، ويعتمد حوالي **300** مليون إنسان في العالم على المياه المحلاة لتلبية بعض أو جميع احتياجاتهم اليومية من المياه، ولقد عرفت تحلية مياه البحر منذ مئات السنين، ولكن لم تظهر إلا في منتصف القرن العشرين العمليات الأكثر كفاءة التي جعلتها مجدية على نطاق أوسع، وشهدت السنوات العشرون المنصرمة على وجه الخصوص، اعتمادا غير مسبوق لتكنولوجيا تحلية المياه، واليوم أصبحت القدرة التراكمية لتحلية المياه في جميع أنحاء العالم تتجاوز **60** مليون متر مكعب في اليوم[2]، وعمليا لا توجد حدود لعرض الماء العذب عبر عمليات التحلية أو إزالة ملوحة البحر

---

[1] **International Center for Biosaline Agriculture , Conference on: The Use of Treated Wastewater in the Agricultural Production in the Arab World: Current Status and Future Prospective, Dubai, United Arab Emirates, 14-16 January 2014 , P 07.**

[2] إميليو غابرييللي، **الماء في كل مكان...هل تعتبر تحلية المياه الحل الأمثل؟ قضايا المياه العالمية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 111-112.

في حال توفر الأموال اللازمة لذلك، وتعتبر دول الخليج ذات الندرة المائية أكبر الدول المنتجة للمياه المحلاة عالميا[1].

II. إدارة الطلب

تأتي عملية ترشيد استخدام الماء كخطوة أساسية في مجال تحسين المياه المتوفرة في الزراعة بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية والمؤسسية والفنية.

1.الأدوات الاقتصادية

للضوابط الاقتصادية وبخاصة السياسات السعرية المائية دورا فاعلا في مجالات ترشيد استخدامات المياه، وتشمل الإجراءات الاقتصادية على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه في القطاعات المختلفة تغطي الكلفة الحقيقية، وتقنين دعم سعر المياه بحيث يصل فقط الى الفئات غير القادرة على دفع أسعار المياه، بالإضافة الى ذلك وضع حوافز للمستهلكين لخفض استهلاكهم وغيرها[2]، وهناك مفاهيم عديدة لتحديد أفضل السبل لتحديد رسوم المياه، وواحد من المناهج المتداولة هو تسعير المياه بحيث تغطي تكلفة التشغيل والصيانة لتوصيل المياه الى مستخدميها، وثمة نهج ثان يشمل جزءا من الاستثمارات

---

[1] محمود الأشرم، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[2] رشيد فراح، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 64 .

الرأسمالية أيضا، كما أن هناك نهجا ثالثا يتمثل بتسعير المياه بتكلفتها الفعلية، وغيرها من التسعيرات وسنذكر أهمها [1]:

أ. **التسعير حسب كمية المياه المستهلكة** : يتم حساب كمية المياه المستهلكة بإحدى الطريقتين، أما غير المباشرة وتتم بحساب الوقت الجريان معروف التصرف كما هو الحال من التزود من الخزانات، أو غير معروف التصرف كما هو الحال في نسبة من جريان النهر وتحديد السعر لحد ادنى من المياه بغض النظر عن استغلالها أم لا.

ب. **التسعير التصاعدي** : يتم بفرض أسعار اعلى كلما زادت الكميات المستهلكة، ويتم في هذا المجال تقسيم الاستهلاك الى فئات بحث يتم تسعير الفئات الصغيرة، والتي تتحدد بالكميات الأساسية بأسعار منخفضة (مدعومة)، وتكمن صعوبة استخدام هذا الأسلوب في تحديد الفئات، كما أن رفع السعر على الفئة الاخيرة قد يؤدي الى تخفيض استهلاكهم للمياه وهذا يؤدي إلى انخفاض العائدات من المياه.

ت. التسعير غير الكمي : هناك عدة أساليب لتسعير المياه اعتمادا على مناهج غير كمية ويكمن الإشارة إلى أهمها كالتالي:

- **التسعير حسب نسبة من كمية الإنتاج.**

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير دراسة تطوير اساليب إسترداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**، الخرطوم، السودان، 2006، ص ص 70-73.

- **التسعير بفرض ضرائب على عناصر الإنتاج** : يتم فرض ضريبة على عناصر الإنتاج القابلة للاتجار والتي يستخدمها المزارعون في منطقة المشروع.

- **التسعير حسب المساحة المروية** : يتم وضع تسعيرة على أساس وحدة المساحة (الهكتار) للأراضي المروية بغض النظر على كمية الاستهلاك من المياه، وهذه الطريقة مستخدمة في عدد كبير من الدول.

- **التسعير حسب كمية التبخر أو التلوث** : تستخدم هذه الطريقة بدلا من حساب الكمية التي يحصل عليها المزراع، ولكن هذه الطريقة غير عملية بشكل عام لعدم توفير الدراسات المناسبة لتقدير كمية الفقد نتيجة التبخر للمحاصيل المختلفة أو لصعوبة تقدير تكلفة التلوث.

- **التسعير التقريبي للتسعير الكمي** : في حال ثبات معدل جريان الكمية التي يتم تزويد المياه بها، يمكن وضع التسعيرة حسب الزمن الذي يحتاجه المزارع للحصول على ما يحتاجه من المياه، وبشكل عام تستخدم هذه الوسيلة لتثبيت حق الانتفاع وليس لزيادة كفاءة استخدام المياه.

- **التسعير السوقي للمياه** : يهدف التسعير السوقي للمياه الى تنظيم توزيع المياه بطريقة مرنة وكفؤة، وفي نفس الوقت تعطي الدوافع الملائمة لتحسين استخدام الماء من قبل مستخدميه، ففي حالة إمكانية بيع الماء الذي يتم توفيره نتيجة استخدامه، فإن ذلك يمنح المزارع دخلا إضافيا، ولضمان نجاح هذا الأسلوب يجب تسعير الماء بسعر تكلفة اتاحته للمزارع فيحاول تخفيض استهلاكه منه وبيع الفائض بسعر السوق الحقيقي غير المدعوم لمن يدفع السعر الأعلى، وبهذا يتم نقل الماء إلى الاستخدام الاكثر ربحا.

2.الأدوات التشريعية والترتيبات المؤسسية

تشمل الأدوات التشريعية القوانين والأنظمة واللوائح، وغيرها من النصوص القانونية، المتعلقة بإدارة المياه في مختلف الجهات والقطاعات المستخدمة للمياه ويجب أن تتضمن التشريعات المائية إرشادات حول استخدام الموارد المائية، بما في ذلك تحلية المياه وأولويات استخدامها وتكلفتها، وصلاحيات السلطات المسؤولة عن مراقبة الاستخدام، والحماية والتسعير، وتحديدا للاستخدامات المفيدة، وكذلك صلاحيات إصدار رخص الاستخدام وأحكام حل المنازعات[1].

3.استخدام تقنيات الري الحديثة

إن تحسين وسائل الري طالما أتاح الفرص للحفاظ على الماء والحد من إهداره في الزراعة، فطريقة الري التقليدية التي تعتمد على تدفق المياه في اخدود الارض تسمح بعودة كمية نسبتها ثلث إلى نصف المياه المخصصة لحقل ما الى القناة أو النهر الذي جاءت منه، كذلك يمكن للقنوات إذا ما رصفت أن توفر كما كبيرا وتقدر منظمة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ان حوالي 60-80 **%** من الماء الضائع في قنوات لم ترصف جدرانها يمكن أن يدخر لو أن هذه القنوات رصفت بمواد صلبة كالإسفلت والاسمنت كما أن طرق الري التي تعتمد على الرش والتنقيط هي أكثر كفاءة من تلك التي تعتمد على إفاضة الماء أو ارساله عبر قنوات وهي غالبا ما تكون أكثر ملاءمة للأراضي غير المستوية أو للتربة التي تمتص الماء بسرعة [2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الطلب على المياه**، تقرير، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 2002، ص 06 .

[2] رشيد فراح، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

4.التوعية وبناء القدرات والتدريب

إن توعية كافة مستخدمي المياه، بضرورة استدامة هذه الموارد، يعتبر من الأدوات المهمة جدا في سياسات إدارة الطلب، ومن هذه الأدوات أيضا تعزيز ثقافة الاستخدام الرشيد للموارد المائية والمحافظة عليها وإدارتها بصورة صحيحة، وتجري التوعية بتنظيم الحملات والبرامج الإرشادية من خلال وسائل الإعلام، أو بتنظيم ورش العمل على المستوى الوطني، وعقد البرامج التثقيفية لقضايا المياه في كافة القطاعات المستهلكة بما في ذلك قطاع الري، للتنبيه إلى ضرورة المحافظة عليها وحمايتها[1].

5.تعديل التركيب المحصولي وتطوير سلالات نباتية أقل استهلاكا للمياه

يمثل التركيب المحصولي إحدى الآليات الأساسية لترشيد الاستهلاك المائي، سواء عبر خفض نسبة المحاصيل الشرهة للمياه أو عبر اعادة التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة للاستفادة من تباين معدلات استهلاك المياه تبعا لتغير الظروف البيئية والمناخية، وتختلف المحاصيل الزراعية من حيث طول دورة حياتها وتطلبها للمياه وتكيفها مع الشروط الطبيعية والمناخية المختلفة، فقصب السكر يستهلك كميات كبيرة من المياه ودورة حياته طويلة على عكس القمح الذي يتميز بدورة حياة قصيرة ولا يستهلك كثيرا من المياه وفي إطار السعي نحو تحقيق

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الطلب على المياه، مرجع سبق ذكره**، 07.

الأمن الغذائي كان لابد من تطويع التكنولوجيا الحديثة في مجال الهندسة الوراثية لتحقيق المعادلة الصعبة وذلك بتوفير أكبر كم من الإنتاج الزراعي بأقل كمية مياه متاحة[1].

6.المياه الافتراضية

يمكن اعتبار المياه الافتراضية كمية المياه المطلوبة لإنتاج سلعة ما وبالتالي تصدير أي سلعة أو استيرادها هي عبارة عن تصدير واستيراد كميات المياه اللازمة لإنتاجها، وهذا المفهوم يتيح إمكانية استيراد المياه من خلال استيراد المنتجات التي هي أكثر استهلاكا للمياه ويتيح أيضا إنتاج وتصدير المواد والسلع ذات الاحتياج المائي القليل، وبالتالي يمكن للدول الشحيحة بالمياه من المحافظة على مواردها المائية من خلال استيراد المياه الافتراضية أي استيراد المواد الغذائية والسلع ذات الاحتياج المائي العالي، وهذا حل مهم لمشاكل ندرة المياه وشح الموارد المائية المحلية، ولذلك عند رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط الزراعية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مفهوم المياه الافتراضية وتبني نظم إنتاج زراعي أقل استخداما للمياه والتركيز على استيراد المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الأكبر للمياه [2].

---

[1] رشيد فراح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80 .

[2] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، **التعريف بمفهوم تجارة المياه الافتراضية للمحافظة على الموارد المائية**، سورية، منشور بتاريخ 2013/11/26، تم الاطلاع عليه يوم 2015/10/20، على الساعة 10:20، متوفر على الرابط التالي: http://moaar.gov.sy/main/archives/10977

ويكتسب موضوع المياه الافتراضية أهمية متزايدة في مجال تجارة السلع الغذائية على المستوى العربي، فالدول التي تواجه ندرة في مواردها المائية يمكنها تعزيز أمنها المائي عن طريق استيراد السلع الغذائية كثيفة الاستخدام للمياه والتركيز على زراعة المحاصيل ذات الكفاءة العالية في استخدام المياه، وتقدر كمية المياه المستخدمة في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو 280,7 مليار متر مكعب، بينما تقدر كمية صادرات الوطن العربي من المياه في شكل سلع غذائية بنحو 19,5 مليار متر مكعب في عام **2015**، مقابل واردات في شكل سلع غذائية تقدر بنحو 166,5 مليار متر مكعب، وهذا أمر يعني أن الميزان ما زال في صالح الوطن العربي فيما يختص بواردات المياه في صفة محاصيل زراعية، وكذلك يعني افتراضيا بأن هناك حاجة إلى **147** مليار متر مكعب إضافية تقريبا من المياه سنويا في الوطن العربي على الأقل لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية التي نستوردها [1].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2015، ص 26.

خلاصة الفصل:

من خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الزراعة بتوفيرها الغذاء، كان من الضروري تنظيم الدولة للقطاع الزراعي من خلال مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها للنهوض بالقطاع، أي إدارة الدولة للقطاع الزراعي أو ما يسمى بالسياسة الزراعية، من أجل أن تحقق أهدافها المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة، وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة، الداخلية والخارجية، فهي تتباين من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، فهي تعمل مساندة على الإنتاج(سياسة البحث والإرشاد الزراعي، السياسة التمويلية الزراعية، السياسة التشريعية الزراعية، سياسة التأمين الزراعي، السياسة الزراعية التكنولوجية) ، وتعمل على تنظيم السوق (سياسة الدعم، سياسة سعر الصرف ، السياسة الضريبية، سياسة التصنيع الزراعي، السياسة التسويقية ، سياسة التجارة الخارجية) ، كما تعمل على إدارة الموارد المائية وتنميتها.

الفصـل الثالــث

تمهيد:

عرف القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة 2000-2014، من خلال تطبيق سياسات زارعية واعدة بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ووصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، والتي تهدف إلى زيادة مستوى الإنتاج الزراعي كما ونوعا.

وعلى إعتبار أن العلاقات الإقتصادية متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ونتيجة لإعتماد صناعة الغذاء على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بإعتباره المصدر الأساسي للمواد الخام، فإن تحسين إنتاجية القطاع الزراعي يؤدي إلى تطوير الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية، الأمر الذي يتطلب تدخل السياسات الزراعية بغية تحقيق ذلك.

زقد تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : تطور السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الثاني : تطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الثالث : طريقة المربعات الصغرى لدراسة السياسات الزراعية المساهمة في نمو الناتج الزراعي والصناعات العذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الأول : تطور السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

شهد القطاع الزراعي تحولات جذرية بداية من الألفية الحالية، قصد تمكينه من التأقلم مع التحولات الإقتصادية العالمية، وتعزيز الأمن الغذائي ومضاعفة دور الزراعة في الاقتصاد الوطني وتقليص من تبعية البلاد اتجه المحروقات، حيث قامت بداية من سنة 2000 بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 .

المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة زراعية جديدة تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والمزارعين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.

أولا .عرض عام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(PNDA)** في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الزراعي وتحسين مستوى المستثمرات الزراعية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDAR** هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب **1/2** فقراء

الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل المزارعين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الزراعية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي.

ثانيا. برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتنفيذ البرامج السابقة حدد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كما يلي[1]:

I. **دعم تكييف أنظمة الإنتاج :** يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة المزارعين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل المزارعين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الزراعية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

II. **دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الزراعية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، وتوجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج.

---

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره،** ص ص 136-137 .

III. **دعم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:** يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الزراعية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للإستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الزراعي والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة.

IV. **دعم البرنامج الوطني للتشجير:** يهدف هذا البرنامج إلى أعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، ... الخ)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للمزراعين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و 18000 هكتار للعناية بالأشجار، و 1500 هكتار لتحسين العقاري.

V. **دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب:** جاء من أجل وضع الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الإمتيازات الزراعية، أما الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة، فيفسح

فيها المجال للإستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، لاعطاء دفع إستثماري يتلاءم والظروف البيئية.

ثالثا. آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في:

I. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) : أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق تتراوح من 10 % الى 70 % من قيمة الإستثمار وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين، ويدعم الصندوق النشاطات الزراعية سواء كانت قبل المستثمرة الزراعية (تحليل التربة تهيئة الأراضي الزراعية، الري...) أو خلالها، او بعدها (الصناعات الغذائية)[1]، ومجالات النفقات المرتبطة به كما يلي [2] :

1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في الري الزراعي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية؛

2. الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يعلق منها بالحبوب والبذور؛

---

[1] حسينة حوحو، سعاد حوحو، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 324.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31**، المؤرخ في 1 ربيع الاول 1421، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2000، ص 08.

3. الإعانات بعنوان حماية مدخول المزارعين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة ؛

4. الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الزراعة؛

5. تخفيض الفوائد للقروض الزراعية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

II. صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FDRMVTC) :

أنشئ بمقتضى القانون 11-02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 ليحل محل صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز، الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، وإستغلال الأراضي الهامية التابعة للدولة عن طريق الإمتياز، وهو يختص في دعم وإعانة النشاطات التالية [1] :

1. **الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية :** المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتجات الزراعية.

2. **الإعانات الموجهة لعمليات إستصلاح الأراضي :** المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للإستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للإستصلاح .

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36**، المؤرخ في 07 ربيع الاول 1424 الصادرة بتاريخ 08 يونيو 2003، ص ص 20-21.

3. تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط .

4. **تقديم كل النفقات الاخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق :** منها، إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الزراعي، توظيف الفواكه وتحويلها، تأدية خدمة وخدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة).

III. **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) :** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وتسري عليه احكام المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 30 ماي سنة 2000، والمعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 302-71 [1]، ويهدف إلى : [2]

- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبط بالحملات التلقيحية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية، التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية ؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي أو الجهوي ؛

---

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 2000-119**، المؤرخ في 26 صفر 1421، الصادر في30 ماي 2000، الجزائر، ص 09.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53**، المؤرخ في 27 جمادى الأول 1421 الصادرة في 27 أوت 2000، ص ص 26-28 .

- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية .

IV. **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) :** أنشئ بمقتضى الأمر 11-99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 248-02 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المحدد لإراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 109-302، وهو يقدم الإعانات للنشاطات التالية [1] :

1. الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛

2. الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي (إعانات لصيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها، جلب الطاقة الكهربائية، وإقتناء التجهيزات المستعلمة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مسالك زراعية وتهيئتها ....) ؛

3. الإعانات لتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان).

4. الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب النعاج، إعانات لاقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج الى جبن مزرعة؛

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67**، المؤرخ في 06 شعبان 1423، الصادرة في 17 أكتوبر 2002، ص ص 34-35.

5. الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين الزراعيين ؛

6. الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إعانات إنجاز ينابيع المياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية والجب والبرك المائية والسدود الصغيرة ...) ؛

7. تقديم المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات.

٧. **القرض الزراعي التعاضدي** : يتم دعم القطاع الزراعي عن طريق القرض، الذي طالما ظل مشكلا يعاني منه المزارعون، حيث بعد تراجع نشاط بنك االفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)** ، الذي تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206 كشركة مساهمة رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 33 مليار دينار جزائري، والذي قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الزراعي في **25** فيفري **2002**، والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الإقتصادية والتي يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي **(CNMA)** ، الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية[1].

المطلب الثاني : برنامج دعم النمو الزراعي والريفي للفترة 2005-2008

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2008 في مجال الزراعة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 -2009، مرجع سبق ذكره**، ص 83.

لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والإقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج المحلي وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، آخذة في الإعتبار المتغيرات العالمية [1].

أولا.مضمون برنامج دعم النمو الزراعي والريفي للفترة 2005-2008

قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري من أجل إنجاز الأعمال التالية[2] :

- تطوير المستثمرات الزراعية والضبط؛
- تطوير النشاطات الإقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- المشاريع الجوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات.

وستوجه الإعانة والحوافز العمومية لتنمية الزراعة نحو ما يلي[3] :

---

[1] مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 2009**، تقرير 2005، ص 38 .

[2] **المرجع أعلاه**، ص 38.

[3] يسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص **193**.

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
- الدعم الإنتقائي والإنتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الزراعية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الزراعية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الزراعة ودورها؛
- ترقية الصادرات الزراعية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والزراعية الحيوية وحمايتها ؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الزراعي من خلال دعم إندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الزراعي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية ؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية والوقاية منها.

ويرافق إنعاش الزراعة مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات، مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض وتسيير وتنمية برامج الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي بالإضافة الى تعزيز عملية

حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز) ومواصلة برامج الإسكان الريفي [1] .

ثانيا. قانون التوجيه الزراعي : قانون رقم **08 – 16** المؤرخ في 01 شعبان عام **1429** الصادر في 03 أوت سنة 2008 ويهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الزراعة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الإقتصادية وكذا التنمية المستدامة للزراعة على الخصوص والعالم الريفي على العموم [2].

I. الأهداف الأساسية للقانون

يرمي قانون التوجيه الزراعي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية [3]:

- مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والإستعمال الرشيد للمياه؛

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 193-194 .

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46**، المؤرخ في 8 شعبان 1429، الصادرة في 10 اوت 2008، ص 05.

[3] **المرجع أعلاه**، ص ص 05-06.

- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا ومواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

II. آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الزراعي

قصد تجسيد الأهداف المحددة تم تحديد خمسة آليات تتمثل في:

1. أدوات التوجيه الزراعي: تتمثل أدوات التوجيه الزراعي في مخططات التوجيه الزراعي حيث تعد أداة تحدد التوجيهات الأساسية على وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، وأخيرا أدوات التأطير العقاري حيث تعتبر الأراضي الزراعية والأراضي ذات الوجهة الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة مجال تطبيق الأدوات، وبالتالي من أجل معرفة العقار الزراعي والتحكم فيه ينشأ فهرس للعقار الزراعي وخريطة تحدده وتوضح مجموع الأراضي المعروفة بالزراعية أو ذات الطابع الزراعي، حيث يكرس حماية الطابع الزراعي للأراضي ويمنع إستعمالها في غير الزراعة [1].

2. أحكام تخص العقار الزراعي : تهدف إلى تحديد نمط إستغلال الأراضي الزراعية، التي لا يمكن إستغلالها إلا في شكل إمتياز بالنسبة للأراضي التي تم إستصلاحها من قبل الدولة، وتحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الزراعي وتهدف عملية التجميع الى تحسين بنية المستثمرات الزراعية لإقليم زراعي معين عن طريق إنشاء ملكيات زراعية منسجمة وقابلة

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 46، مرجع سبق ذكره،** ص ص 07-08 .

للاستثمار غير متقطعة أو متكونة من قطع مجمعة بشكل جيد، وتحدد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي عن تأهيلها وتهيئتها كلما استدعت حالة تدهور أراضي الرعي المعنية حظر الرعي وإنجاز عمليات الحفظ والإحياء والبذر والتجهيز بالري قصد تجديدها وإستغلالها الرعوي[1].

3. التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الزراعي : تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الزراعي بحيث تخضع المنتجات الزراعية أو ذات الأصل الزراعي الموجهة للأسواق الزراعية و/أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الزراعية يؤسس نظام يسمح بتمييزها حسب نوعيتها وإثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الزراعة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها، كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للإستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية، ولضبط المنتجات الزراعية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ولحماية مداخيل المزارعين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الزراعية وتدابير تحديد التعريفة عند الاقتضاء[2].

4. تأطير النشاطات الزراعية والمهن: يتضمن هذا التأطير المستثمرة الزراعية والمستثمر، والتنظيم المهني الزراعي الذي يمكن أن يتخذ عدة أشكال (جمعيات مهنية زراعية، تعاونيات، غرف

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 08-09.

[2] المواد 31-32-34-40 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46**، ص ص 09-10.

زراعية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية زراعية) ويعد التنظيم المهني المشترك في القطاع الزراعي إلى تنمية الإنتاج الزراعي وترقية توازن أسواق الفروع الزراعية، أما فيما يخص حماية المستثمرين الزراعيين فيستفيدون من إجراءات دعم الدولة مهما كان شكلها وكيفيات اكتتاب عقود تأمين وفي حالة حدوث مخاطر غير محتملة وعلى وجه الخصوص في حالة نكبة لا يؤمن عليها، كأن يستفيد المستثمرون المزارعون بعنوان التضامن الوطني من الإعانات الممنوحة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما كما يتم خلق فضاء للتشاور والاقتراح عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية الذي يتشكل من مختلف الفعآليات ذات الصلة بالزراعة والتنمية الريفية[1] .

5. **التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل:** تهدف تدابير هذا التأطير الى رفع مستوى التأهيل مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والارشاد ، كما تهدف الى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الزراعي يضفي طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة، بما فيها الإنذار المبكر في مجالات

---

[1] المواد 44-63-69-70-71 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46**، ص ص 10-13.

الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة بالتجهيزات المناسبة [1].

ثالثا. صناديق دعم القطاع الزراعي التي أسست خلال 2005-2008

تم إنشاء صناديق فلاحية جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة سابقا:

ا. **الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي (FNDIA):** أنشئ الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط وللتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة 067-302، ويتخصص في دعم الإستثمارات الزراعية فقط والمتمثلة في [2]:

1. تثمين الإنتاج الزراعي وتخزينه وتصديره؛
2. عمليات تطوير الري الزراعي؛
3. حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
4. دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الزراعة؛
5. تخفيض نسبة الفائدة على القروض الزراعية والصناعة الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برنامج القطاع الزراعي؛

---

[1] المواد 73-82 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46**، ص ص 13-14.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52**، المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1426، الصادر في 26 جويلية 2005، ص 08.

6. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد .

II. **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)** : أنشئ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 وفتح له حساب خاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ليعمل على تثمين المنتجات الزراعية وهذا يحدده القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 افريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة فيما يلي [1]:

1. الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج وجمع وتحويل المنتجات الزراعية؛

2. المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي؛

3. التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الزراعي المترتبة عن نمط الإنتاج.

المطلب الثالث : سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديدا على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008 ، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتؤكد من جديد الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44**، المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1427، الصادر في 04 جويلية 2006، ص 27.

الزراعية في الألفية الجديدة، أي تدعيم الأمن الغذائي وجعل الزراعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

أولا. المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث دعائم وهي كالتالي:

I. التجديد الفلاحي

يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة فرع لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول اقامة القيمة المضافة طول سلسلة الإنتاج إلى الإستهلاك، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الزراعي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الإستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي : الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون، والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين، ثم أضيف عملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الزراعي لبرنامج التجديد الزراعي [1] :

1. نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل المزارعين والأسعار عند الإستهلاك؛

2. عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الزراعية .

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الجزائر، ماي 2012، ص 07.

II. **التجديد الريفي :** يهدف المحور الريفي الى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق برامج تستند على الأدوات التالية [1] :

1. نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي : من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

2. النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة : لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

3. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر : من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية، إستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة.

III. **برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، فيما يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة، حيث ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين (المزارعين والمربين والمتعاملين والمسهلين والإدارة والبنوك والتأمينات...) ، ويعزز هذا البرنامج إمكانيات السلطات الوطنية للصحة النباتية والبيطرية والغابية وكذا وسائل التنشيط والمراقبة

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، الجزائر، دون سنة نشر، ص 02.

وعصرنة أنظمة الإعلام والاتصال للإدارة الزراعية، فمن اللازم تزويد المربين والمتعاملين الاقتصاديين بالتكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقر عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصرية مستدامة [1].

ثانيا. قانون إستغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة (10-03)

لقد شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الزراعي، ممثلة في قانون 10-3 المؤرخ في 15 أوت 2010، الذي جاء ليحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، فهذا القانون جاء لحماية العقار الزراعي المملوك من الدولة من كل أشكال إلحاق الضرر به، وتتمثل النقاط الأساسية التي تطرق اليها القانون 10-03 في :

I. شروط وكيفيات منح الإمتياز

يمنح هذا الإمتياز لأعضاء المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون 87-19 والحائزين على عقد رسمي من مشهر في المحافظة العقارية أو قرار من الوالي، في حين يقصى من الاستفادة من أحكام هذا القانون الأشخاص الذين حازوا الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الذين أجروا معاملات أو اكتسبوا حقوق انتفاع و/أو أملاك

---

[1] أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 11-12 مارس 2013، ص 18 .

سطحية خرقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها أو الذين كانوا موضوع اسقاط حق صادر عن طريق القضاء أو الذين الغى الولاة قرارات استفادتهم ، ويتم إيداع طلب تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق إمتياز لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي بدوره يتم تسجيل المستثمرة الزراعية في بطاقية المستثمرات الزراعية، حيث تمنح إدارة الأملاك الوطنية الإمتياز بناءا على طلب الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وذلك بعد ترخيص من الوالي، وتعطى الأولوية الى المستثمرين أصحاب الإمتياز المحتذين من أجل توسيع مستثمراتهم، والمستثمرين أصحاب الإمتياز المتبقين من المستثمرة الزراعية ذات أصحاب امتياز متعددين والأشخاص الذين لهم مؤهلات علمية أو تقنية ويقدمون مشاريع لتعزيز المستثمرة الزراعية وعصرنتها، ويكون حق الإمتياز قابلا للتنازل والتوريث والحجز، بحيث يمكن التنازل مجانا لأحد ذوي حقوق المستفيد للمدة المتبقية من الإمتياز في حالة العجز و/أو بلوغ سن التقاعد، كما يمكن ممارسة حق الشفعة للمستثمرين نفس المستثمرة الزراعية، أو عند الإقتضاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في حالة التنازل عن حق الإمتياز، وتنتهي مدة حق الإمتياز عند إنقضاء المدة القانونية للإمتياز في حالة عدم تجدده، أو بطلب من صاحب الإمتياز قبل إنقضاء مدة الإمتياز، أو عند إخلال صاحب الإمتياز بإلتزاماته، وفي كل الحالات المذكورة تسترجع الدولة الأراضي الممنوحة [1].

---

[1] المواد 04-19 من **شروط وكيفيات منح الامتياز، قانون 10-03**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 46**، 18 أوت 2010، ص ص 05-06.

II. النظام القانوني للمستثمرة الزراعية

تكتسب المستثمرة الزراعية الأهلية القانونية الكاملة للإشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد طبقا لأحكام القانون المدني، كما يمكن للمستثمرة الزراعية إبرام عقد شراكة تحت طائلة البطلان، بموجب عقد رسمي مشهر مع أشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، ويكون جميع أصحاب الأسهم فيه من ذوي الجنسية الجزائرية [1] .

III. إلتزامات المستثمر صاحب الإمتياز

يجب على المستثمرين أصحاب الإمتياز إدارة مستثمراتهم الزراعية مباشرة وشخصيا، أما إذا كانت المستثمرة الزراعية مشكلة من عدة مستثمرين أصحاب الإمتياز فإنه يتعين عليهم بموجب اتفاقية غير ملزمة للغير، تحديد العلاقات فيما بينهم ولاسيما عن طريق تعيين ممثل المستثمرة الزراعية وطريقة أو طرق مشاركة كل واحد منهم في أشغال المستثمرة الزراعية، وتوزيع وإستعمال المداخيل هذا وفي الحالات التي تتوقف فيها إستغلال المستثمرة الزراعية نتيجة لفسخ عقد الإمتياز أو وفاة عضو من الأعضاء، حيث منح الورثة أجل سنة إبتداء من تاريخ وفاة مورثهم من أجل إختيار واحد ليمثلهم، ويتكفل بحقوق وأعباء مورثهم في المستثمرة، أو التنازل عن حقوقهم، وهذا ضمانا لسيرورة المستثمرة الزراعية ويترتب عن كل إخلال من المستثمر صاحب الإمتياز بإلتزاماته كأن يقوم بتحويل الوجهة الزراعية للأراضي و/أو الأملاك السطحية، أو عدم إستغلال الأراضي و/أو الأملاك السطحية خلال فترة سنة واحدة، أو التأجير من الباطن للأراضي و/أو

---

[1] المواد 20-21 من القانون 10-03، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46**، ص 06.

الأملاك السطحية، أو عدم دفع الإتاوة بعد سنتين متتاليتين، إعذاره من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وفي حالة عدم الامتثال تقوم إدارة الأملاك الوطنية بفسخ عقد الإمتياز بالطرق الإدارية وله الحق في الطعن من طرف الجهات القضائية في أجل شهريين إبتداء من تاريخ تبليغ فسخ العقد [1].

المبحث الثاني : تطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

سمح تطبيق السياسات الزراعية منذ سنة 2000 وإلى غاية 2014، بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة ووصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتنمية الإنتاج الزراعي وتحقيق عدة مكاسب، ورغم ذلك فإن الهدف المنشود في تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية وخاصة مادة الحليب والحبوب لم يتحقق بعد.

المطلب الأول : نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة 2000-2004

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى إعادة إحياء التنمية الزراعية المستديمة في المناطق الريفية لإستقرار السكان والمساهمة في خلق قيمة مضافة وتحسين ظروف المعيشة والتي وجب بلوغها على مدة 5 سنوات، ولقد تم تحديد حجم المخطط ب **140** مشروع على مختلف

---

[1] المواد 20-29 من القانون 10-03، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46**، ص ص 06-07.

مناطق البلاد بغلاف مالي قدر ب 9,71 مليار دينار جزائري من بينها 30 % تخص مساهمة السكان المحليين القائمين بالمشروع [1].

أولا. العمالة الزراعية

جدول :(3-1) تطور عدد العمالة خلال الفترة 2000-2014

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
عدد العمال	**2525**	**2381,8**	2204,9	2287,3	2234,9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Madrp,Direction Des Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information, Sous-Direction De L'emploi Agricole, Evolution De La Main-D'œuvre Dans Les Exploitation Agricoles .

بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة لعام 2004 ب 20,74 % وهي أقل من المتوسط العربي والعالمي المقدر ب 28,42 % و 42,28 % على التوالي .

وصل عدد العمالة الزراعية سنة 2004 إلى 2234,9 ألف عامل، وتناقص عدد العمال من 2525 ألف عامل سنة 2000 إلى حوالي 2204,9 ألف عامل سنة 2002 ولعل ذلك يرجع إلى

---

[1] محمد رجراج، **السياسات الإقتصادية وحتمية الأداء المتحيز في القطاع الفلاحي**، ورقة بحثية في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص 220.

النزوح الريفي وإنتقالهم إلى قطاعات اخرى كقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات، ليرتفع عددهم سنة 2003 إلى 2287,3 ألف عامل.

ثانيا. مستلزمات الإنتاج الزراعي

تؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها الجيدة، تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، ومن مستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية، نشير إلى الأسمدة، والمعدات اللازمة من جرارات وحاصدات.

جدول رقم (3-2) : تطور إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

البيان		2000	2001	2002	2003	2004
مجموع العتاد (وحدة)	عدد الجرارات الزراعية	95717	97176	97700	97800	97809
	عدد الحاصدات الزراعية	8541	8222	8265	8310	8357
		104258	**105398**	**105965**	**106110**	**106166**
	الأسمدة البواتسية (طن متري)	**23000**	**25000**	**21266**	**21578**	**25501**
	الأسمدة الازوتية (طن متري)	**44300**	**45300**	**28036**	**17076**	**104717**
	الأسمدة الفوسفاتية (طن متري)	**25000**	**35000**	**23463**	**6377**	**57820**
مجموع الأسمدة (طن متري)		**92300**	**105300**	**72765**	**45031**	**188038**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، الخرطوم، السودان، السنوات 2003،2002، 2006 .

2. منظمة الأغذية والزراعة، **المدخلات**، احصائيات تم الإطلاع عليها يوم 02/20/ 2017، على الساعة 20:17 متوفرة على الرابط التالي:

http://www.fao.org/faostat/ar/#data

عرفت حظيرة العتاد الزراعي إبتداء من سنة **2000** تطورا في الكم والنوع (جرارات وحاصدات) حيث إنتقلت من **104258** جرار وحاصدة سنة 2000 إلى **106166** جرار وحاصدة سنة 2004، وذلك بفضل القروض التي قدمتها الدولة للمزارعين من أجل شراء ما يحتاجونه من عتاد زراعي، وكانت هذه القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وفي بعض الأحيان كانت تقدم القروض بدون فوائد في إطار دعم الدولة من أجل تجديد وعصرنة العتاد الزراعي، في حين عرف إنتاج الأسمدة تذبذبا من سنة لأخرى، حيث سجل أكبر قيمة له سنة 2004 ب **188038** طن متري .

ثالثا. التأمين الزراعي

تتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي ومعظم العاملين فيه، فهناك مخاطر إنخفاض الإنتاج بسبب العوامل الخارجة عن إرادة المزارعين كالظروف الجوية، وهنالك مخاطر من نوع آخر، حتى عندما تكون الظروف الجوية ملائمة، حيث يزداد العرض مما يؤدي الى إنخفاض

الأسعار، ناهيك عن حركة الأسعار الموسمية وغيرها من المخاطر، هنا يظهر حاجة المزارعين إلى نظام للتأمين يمكن أن يحميهم كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج[1].

جدول رقم (3-3) : تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
رقم أعمال ت. الزراعي	949429	1431013	1220369	1039681	993563
نسبة النمو %	/	50.72	- 14.7	- 14.8	- 4.44
إجمالي ر. أ التأمين على الأضرار	18981743	20181846	26357170	31967406	36918892
مساهمة ت. الزراعي في ت. على االأضرار %	5	7	4,6	3,3	2,7

Source: Abderrahmane Bourad, Offre Nationale En Matière D'assurance Agricole, Séminaire Sur Les Risques Agricoles Assurance Et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger, P 05.

عرف رقم أعمال التأمين الزراعي نمو سالبا بداية من سنة 2002 وسجل أقصى قيمة له سنة 2001 قدرت ب **1431013** مليون دينار جزائري، ليصل سنة 2004 إلى **993563** مليون دينار جزائري، بمعدل نمو سالب قدره 4,44 % مقارنة بسنة 2003.

[1] عبد الحميد موسى برغوثي، **التأمين الزراعي في فلسطين الواقع الراهن وآفاق المستقبل**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين، 2009، ص **i** .

ويظهر الجدول مساهمة التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار ككل بنسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز 7 % كأقصى قيمة لها سنة 2001، لتستمر بالإنخفاض حتى تصل إلى نسبة 2,7 % سنة 2004، هذا وأن معظم هذه الاشتراكات يتعلق بالتأمينات الإجبارية، ما يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري.

رابعا. الدعم الزراعي

عرفت نسبة مخصصات الدعم الإجمالي للقطاع الزراعي المتمثلة في (مخصصات ميزانية الدولة+ مخصصات أخرى + تحويلات أرصدة السنة السابقة إلى السنة اللاحقة) إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث عرفت أكبر نسبة سنتي 2001، 2002 بنسبة 1,06 %، وبالنسبة لسنتي 2001 و2002 يمثلان السنة الثانية والثالثة من إنطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي خصصت فيهما الدولة مبالغ إضافية من ميزانية الدولة للتوسع في المشاريع الزراعية بالإضافة إلى تحويل أرصدة 2000 التي لم تصرف والمقدرة ب 13,0 مليار دينار جزائري[1] .

[1] محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

جدول رقم (3-4) : تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : مليون دينار جزائري

الصناديق	رقم حساباتها	2000		2001		2002		2003		2004	
		مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات
FNRDA	302-067	21145	7000	34638	23500	37407	37407	45483	45461,7	41124	40500
FNDIA	302-067	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FNRPA	302-121	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FPZPP	302-071	133,6	0,00	360	123	400,9	397,9	159,1	23	269,9	260,0
FLCDDPS	302-109	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FLCDDPS-PSS	302-109-001	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FLCDDPS-PSHP	302-109-002	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FDRMVTC	302-111	14000	8000	10000	0,00	10000	10000	2000	2000	8840,2	8840
FDRMVTC-PSS	302-111-005	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FDRMVTC-PSHP	302-111-006	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FDRMVTC-DR-PSHP	302-111-007	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
مج مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة كل سنة		35278,6	15000	44998	23623	47807,9	47804,9	47642,1	47484,7	50234,1	49600
نسبة إستخدام مجموع		42,50		52,49		99,99		99,67		98,74	

مبالغ الدعم %					

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وثائق داخلية .

من الجدول نلاحظ أن مجموع المخصصات المالية في حساب الصندوق **FNRDA** لدى الخزينة عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت من 21145 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 41124 مليون دينار جزائري سنة 2004 بمعدل نمو قدره 94,5 % .

وانتقل مجموع المخصصات المالية في حساب الصندوق **FPZPP** من 154,6 مليون دينار جزائري إلى 269,9 مليون دينار جزائري بمعدل نمو 74,6 %، أما مخصصات صندوق **FDRMVTC** فإنتقلت من 14000 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 8840,2 مليون دينار جزائري ويعود هذا التراجع لعدم وجود الطلب عليها من قبل المزارعين وسكان تلك المناطق.

وعرفت حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الزراعية تطورا من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 56241,1 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 136010,4 مليون دينار جزائري بمعدل نمو 141,9 %، ويرجع هذا التطور في حجم المخصصات إلى تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

أما بالنسبة لإستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى، وصلت إلى 99,99 %، 99,91 %، 98,89 % في السنوات 2002، 2003، 2004.

خامسا. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحات المتوفرة من الأراضي للزراعة ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج، وبلغت في الجزائر نسبة مساحات الزراعات المطرية للموسم الزراعي 2004/2003 نحو 83 % من جملة المساحات المزروعة، وقد شهد الموسم الزراعي ظروفا مناخية مواتية للإنتاج حيث أمكن حصاد نحو 90 % من مساحة محاصيل الحبوب المزروعة [1]. والجدول التالي يوضح تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2000-2004.

جدول رقم (3-5): تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2000-2004

الوحدة : بالهكتار

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau
مساحة المحاصيل الموسمية	4141130	**10,1**	3839850	**9,4**	3812760	**9,4**	3802220	**9,3**	4109965	**9,7**
أراضي مستراحة	**3521 290**	**8,6**	3743420	**9,1**	3733750	**9,2**	3701470	**9,1**	3382880	**8,0**
مساحة المحاصيل الدائمة	**565 020**	**1,3**	**610 470**	**1,5**	**682 180**	**1,7**	**767 240**	**1,9**	**828 835**	**2,0**
S.A.U	**8227440**	**20,1**	**8193740**	**20,0**	**8193740**	**20,2**	**8270930**	**20,3**	**8321680**	**19,7**

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الامن الغذائي العربي، 2004، مرجع سبق ذكره**، ص 19.

	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat
المراعي	31794320	77,8	31914760	77,9	3162477 0	77, 6	3163524 0	77,5	32824 410	77,8
أراضي غير مستغلة زراعيا	866 340	2,1	875 340	2,1	882460	2,2	911 770	2,2	1063510	2,5
sat	40888100	100	4098384 0	100	4073592 0	100	40817 940	100	42209 600	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

MADRP , DSASI, Evolution série B 2000-2014 .

زادت المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2004 ب 94240 هكتار أي بمعدل نمو 1,14 %، وتأتي مساحة المراعي في المرتبة الأولى بنسبة 77,8 % من مجموع الأراضي الزراعية الكلية، تليها الأراضي الصالحة للزراعة ب 19,7 % وتقدر الأراضي غير مستغلة زراعيا ب 2,5 % سنة 2004 وقد عرفت هذه الأراضي إرتفاعا بحوالي 23 % خلال الفترة 2000-2004 بسبب عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي فيها وزيادة تعرض التربة للإنجراف بالماء والهواء، وتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى تعديات الزحف العمراني، وممارسات الإستغلال الجائر، مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي.

سادسا.مساحة الأراضي المسقية

تعتبر الجزائر من المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تقل فيها كمية الأمطار، وترتبط جهود تحسين الإنتاج الزراعي بزيادة مساحة الأراضي المزروعة المروية ويعتبر الري أكبر مستهلك للمياه، حيث يستهلك حوالي 187 مليار م^3 من المياه سنويا لري 15 مليون هكتار في الدول العربية وتبلغ المساحة المروية في مصر والسودان والعراق والمغرب والجزائر والسعودية حوالي 12,8 مليون هكتار [1].

جدول رقم (3-6) : تطور مساحة الأراضي المسقية حسب طرق الري المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : هكتار

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	المساحة بالهكتار	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%
الرش المحوري	275000	78,6	458 421	78,7	433531	71	503 019	69,6	516 109	65
الرش العادي	70 000	20	102 978	17,7	127570	21	158 828	22	159 739	20
التقطير	5000	1,4	21 086	3,6	49179	8	60 473	8,4	117 488	15
مجموع الأراضي المسقية	350 000	100	582 485	100	610280	100	722 320	100	793 335	100
مجموع الأراضي الزراعية	8227440		8193740		8228690		8270930		8321680	
م أ م/ م أ ز	4,25		7,11		7,42		8,73		9,53	

[1] صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص 62 .

Source : Madrp , Ddzasa, Evolution par mode d'irrigation.

تعتبر نسبة المساحة المسقية في الجزائر ضئيلة مقارنة مع المساحة الزراعية المستعملة حيث تقدر ب 4,25 % فقط سنة 2000 من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة المقدرة ب 8227440 هكتار، ووصلت إلى 9,53 % سنة 2004، ويرجع تطور المساحة المسقية إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي إنطلق فيه بداية من عام 2000، والذي دعم المزارعين على حفر الآبار وبناء الأحواض المائية وقيام الدولة ببناء العديد من السدود وتوصيل الكهرباء خاصة في المناطق الجنوبية التي إستصلحت فيها مساحة معتبرة بالإضافة إلى إستخدام وسائل الري الحديثة ويؤدي الري بالوسائل الحديثة إلى تفادي إستخدام كميات مياه زائدة عن احتياجات المحاصيل، والتي لا تقل نسبتها عن 20-25 % من كميات المياه المستخدمة في الري السطحي، ولا تتوقف كفاءة الري على إستخدامات التقنيات الحديثة داخل المزارع، حيث تعاني خطوط نقل المياه وشبكات الري الرئيسية أيضا من فواقد كبيرة للمياه نتيجة لضعف الصيانة مما يستلزم تأهيلها أو استبدالها وسيتيح ذلك تخصيص الكميات المهدورة من المياه التي تصل في بعض الأحيان الى 30 % من الكميات المستخدمة[1].

وحسب طرق الري المستخدمة في الجزائر تعد طريقة الري المحوي الأولى في الجزائر من حيث الإستعمال خلال الفترة 2000-2004، بحيث قدرت سنة 2000 بحوالي 78,6 % لتصل سنة 2004 إلى 65 %، في الوقت الذي تطور فيه الري بالتقطير إلى نسبة 15 % بعدما كان

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 66-67.

1,4 % سنة 2000، وتعد هذه الطريقة من الطرق التي توفر كميات معتبرة من المياه وتقلل الفاقد من المياه.

سابعا.الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

جدول رقم (3-7) : تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

الوحدة: طن

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الحبوب	9 342 190	26 591 760	19 529 250	42 659 620	40 328 280
البقول الجافة	218 640	384 360	435 340	577 480	580 000
مزروعات صناعية	4 910 340	4 749 210	4 290 500	4 440 490	5 981 590
خضر	33 081 560	33 622 030	38 374 160	49 088 610	54 800 000
زيتون	2 171 120	2 003 390	1 919 260	1 676 270	4 688 000
الفواكه ذات الحبيبات والنواة	3 980 110	4 275 840	5 031 490	5 696 590	6 190 600

Source : MADRP , DSASI, Evolution série B 2000-2004.

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الإستهلاكي للمجتمع الجزائري، ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب والقمح اللين، والشعير والخرطال والذرة بأنواعها، ولقد عرف إنتاج الحبوب تأرجحا بين الإنخفاض والإرتفاع وهذا راجع إلى تأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار ويوضح الجدول أن الإنتاج إرتفع من **190 9342** قنطار سنة 2000 الى 26591760 قنطار سنة 2001 أي بمعدل 184,64 % وهذا راجع إلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة، فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل دعم للمزارعين سنة **2001** مثلا كان في حدود **35** مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ففي مجال البذور تم بيع ما مقداره **1302627** قنطار، منها **710717** قنطار عبر الصندوق أما بالنسبة لمبيدات الحشائش فقد تم بيع ما يكفي **258280** هكتارا، في حين أنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي **65000** هكتار فقط [1]، لينخفض الإنتاج سنتي 2002 و2004، ولقد سجل أعلى مستوى له سنة 2003 قدر بحوالي **42 620 659** قنطار ولعل هذا يرجع إلى تحسن الظروف المناخية.

بالنسبة للبقول الجافة بدأ الإنتاج بالإرتفاع ليصل سنة 2004 إلى 580000 قنطار وهذا راجع إلى تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث ارتفعت المساحة المخصصة من

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره**، ص 121.

63140هكتار سنة 2000 إلى **72063** هكتار سنة 2004[1]، غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة إلى مزيد من الفعالية .

وتعتبر المزروعات الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والإستهلاكية ونقصد بالمزروعات الصناعية هي تلك المنتجات الزراعية التي تدخل مباشرة في المجال الصناعي كمواد أولية، كالتبغ والطماطم الصناعية والفول السوداني وعباد الشمس والشمندر السكري، بحيث لا يمكن إستخدامها مرة أخرى إلا إذا حولت أو أدخلت عليها تحويلات في المجال الصناعي إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي وذلك بالرغم من قيمتها الإقتصادية الكبيرة [2]، فقد عرف الإنتاج إنخفاضا على مدار ثلاث سنوات متتالية، ثم عرف إرتفاعا سنتي 2003 و 2004، ليصل إلى **5981590** قنطار سنة 2004 بمعدل نمو قدره 34,7 % مقارنة بالسنة السابقة (2003) ، أما إنتاج الخضر فقد عرف إتجاها تصاعديا، حيث قدر سنة 2000 بحوالي **33081560** قنطار ليسجل سنة 2004 ما يعادل **54800000** قنطار، بمعدل نمو 11,6 % مقارنة بسنة 2003، وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة عربيا من حيث إنتاج الخضر بمختلف أنواعها بنحو 7,9 % لسنة 2003 [3]، ويرجع هذا الإرتفاع في الإنتاج إلى زيادة المساحة المخصصة للزراعة ب 70628 هكتار، بمعدل نمو 25,69 % خلال الفترة 2000- 2004 [4].

---

[1] **MADRP , DSASI, Evolution Série B 2000-2004.**

[2] زهير عماري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 182 .

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي**، 2003، الخرطوم، السودان، ص 45.

[4] **Madr , Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2000/2004 ,Algerie .**

وتشير بيانات الجدول إلى أن إنتاج الزيتون عرف إنخفاضا في كل من السنوات 2001، 2002، 2003، وفي سنة 2004 عرف معدل نمو قارب 179,7 % مقارنة بسنة 2003، ورغم هذه الزيادة إلا أن الإنتاج يبقى ضعيفا ولعل من بين الأسباب يرجع الى ضعف الإستثمار في هذا المجال، الشيء الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون.

وعرف إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة إتجاها تصاعديا بداية من سنة **2000**، أين تم تسجيل **3980110** قنطار، ثم ترتفع الحصيلة لتقدر بما يعادل **6190600** قنطار بالنسبة لسنة **2004**، وذلك بمعدل نمو إيجابي يقدر ب 55,53 % .

ثامنا. الإنتاج الحيواني

شهد إنتاج المنتجات الحيوانية استهلاكها توسعا كبيرا وهو ما يتوقع أن يستمر في النمو وتتسم الثروة الحيوانية في الجزائر إلى حد كبير بالتنوع والوفرة، كما أنها عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي في عدد من الدول العربية التي تعد حيازة وتربية المواشي فيها نمطا معيشيا أساسيا وينتشر نظام الرعي المتنقل على نطاق واسع، في حين ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن في حيازات عائلية صغيرة، ويتم تربيتها على نطاق محدود وفقا لنظم الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف .

جدول رقم (3-8) : تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
اللحوم الحمراء طن	2 517 830	2 598 550	2 907 620	3 004 590	3 200000
اللحوم البيضاء طن	1 981 360	2 010 000	1 507 000	1 568 000	1 700 000
الحليب ل (10 ^{3})	1 583 590	1 637 210	1 544 000	1 610 000	1 915 000
البيض(1000 وحدة)	2 020 000	2 160 000	3 220 000	3 302 000	3 500 000
العسل (طن)	10 540	16 390	19 495	21 000	28 000
الأسماك (ألف طن)	102,25	102,25	103,79	141,76	137,56

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلدين 23 و26 للسنوات 2003 و2006**، الخرطوم، السودان.

2.ONS, Statistiques Economiques , Agriculture et Pêche, Evolution Des Produits De L'élevage , 2000-2004.

لإنتاج اللحوم الحمراء أهمية بالغة وهذا راجع للطلب الكبير وبخاصة على لحوم الأغنام خلال عيد الأضحى وشهر رمضان الكريم من كل سنة، حيث عرف إنتاج اللحوم الحمراء إتجاها تصاعديا وقد قدر سنة 2000 بحوالي **2517 830** طن ليسجل سنة 2004 حوالي **3200 000** طن بمعدل نمو 6,5 % مقارنة بسنة 2003، هذا التطور جاء بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال تنمية الثروة الحيوانية، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر كل الإمكانيات والدعم

المالي والمادي والمعنوي للمزارعين من أجل تشجيعهم على العمل الزراعي، وكذلك بدعم الشباب خاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالزراعة في الإستثمار في هذا القطاع خاصة في مجال تربية الأغنام والأبقار الحلوب، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الزراعي في هذا المجال، فلقد أخذت أعداد الماشية في التزايد طيلة الفترة 2000-2004 حيث أن للجزائر ثروة حيوانية معتبرة، إذ بلغ متوسط العدد الإجمالي للمواشي في الفترة 1999-2004 بأكثر من **23 300** ألف رأس وهذا راجع إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بخصوص هذا المنتوج، إذ ركز المخطط على إعادة الاعتبار للمناطق السهبية وللمساحات الرعوية من أجل توفير الأعلاف اللازمة لتغذية المواشي، وهذا التطور الملحوظ في عدد رؤوس الماشية ساهم في توفير كميات جيدة من اللحوم الحمراء[1] .

وعرف إنتاج اللحوم البيضاء تذبذبا خلال الفترة 2000-2004، فقد سجلت سنة 2002 معدلا سالبا بالنسبة للسنة السابقة قدره 25,02 %، ليعود الإنتاج الى الإرتفاع سنتي 2003 و 2004، في حين عرف إنتاج البيض إرتفاعا خلال الفترة 2000-2004، وهذا راجع الى الاهتمام أكثر بالدجاج البياض الذي ارتفع عدده من 16486,32 ألف سنة 2001 الى 17705,70 ألف سنة 2004.[2]

---

[1] أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 10.

[2] **Madr, Direction Des Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information , Rapport Sur Situation Du Secteur Agricole, 2006, P 30.**

ونظرا لزيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية، وإرتفاع مستوى الوعي الصحي وما ترتب عليه من تغيير مستمر في الأنماط الإستهلاكية الغذائية، فقد إزداد الطلب على الحليب ومشتقاته، ويتضح من الجدول أن إنتاج الحليب قد عرف إرتفاعا، ماعدا سنة 2002 الذي عرف فيها إنتاج الحليب معدلا سالبا قدره 5,7 % ليسجل سنة 2004 إنتاجا قدره **1915000** ألف لتر.

كما يتضح من الجدول بأن الإنتاج المحلي في مجال إنتاج العسل قد ارتفع بمعدل نمو قدره 165,65 % ويرجع هذا إلى أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث ارتفع عدد خلايا النحل من **565 686** خلية سنة 2002 الى **891 497** خلية سنة 2004 [1].

أما فيما يخص إنتاج السمك يبقى ضعيفا في الجزائر إذ لم يتعد 141 ألف طن، فمساهمته إلى جملة إنتاج الوطن العربي لم تتجاوز 2,91 % [2].

تاسعا. مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي

أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد.

---

[1] **EPID, P 30** .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الامن الغذائي العربي**، 2004، الخرطوم، السودان، ص 27.

جدول رقم (3-9) : تطور مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الزراعي	7.425 583	7.505 135	3.510 637	7.630 893	4.710 494
الناتج المحلي الاجمالي	3.5 116 430	5 5.234 272	.5 551 046 3	6 3.289 595	5.7 303 406
الناتج الزراعي من إجمالي الناتج %	8,32	9,65	9,20	10,03	9,73

Source : **ONS, Compte De Production Et Compte D'exploitation Par Secteur D'activité Et Secteur Juridique Années 2000-2004.**

بلغ حجم الناتج الزراعي سنة 2000 حوالي **425 583,7** مليون دينار جزائري، وقد عرف تطورا خلال الفترة 2000-2004 ليصل سنة 2004 إلى **710 494,4** مليون دينار جزائري، أي بمعدل نمو 12,61 % بالمقارنة بسنة 2003 وبمساهمة في إجمالي الناتج المحلي بلغت 9,73 % ، حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2003 بحوالي 10 % من إجمالي الناتج، وبالتالي الزراعة أصبحت تساهم بشكل أفضل في الناتج المحلي وذلك منذ تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثاني : نتائج برنامج دعم النمو الزراعي والريفي خلال الفترة 2005-2008

استفاد قطاع الزراعة من برامج تنموية طموحة جعلته يعرف نموا مضطردا، فقد سجل الإنتاج الزراعي إرتفاعا قيما، حيث انتقلت قيمته من **9.715 461** مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى**126 902 . 7** مليار دينار جزائري سنة 2008 أي بمعدل نمو 26 % خلال الفترة 2005-2008، وتمثل متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي خلال هذه الفترة 7,68 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

أولا. العمالة الزراعية

تطور عدد العمال من 2237,8 ألف عامل سنة 2005 إلى 2244,1 ألف عامل سنة 2008، وبمعدل نمو قدره 1 % عن السنة السابقة (2007)، في نفس الوقت الذي عرف فيه القطاع مناصب مفقودة بسبب إنتقالهم إلى قطاعات أخرى أكثر ربحا فقد وصل عدد العمال سنة 2006 في كل من قطاع الصناعة ،البناء والتجارة إلى 1263، 1257، 4737 ألف عامل على التوالي بعدما كان عدد العمالة سنة 2005 في قطاع الصناعة وقطاع البناء، التجارة على التوالي 1059، 1212، 4393 ألف عامل [1]، هذا بالاضافة إلى إحالة العمال الدائمون في قطاع الزراعة على التقاعد حيث قدر عدد العمال الدائمين سنة 2006 ب 376625 عمال دائم مقارنة ب 399076 عامل دائم سنة 2005 وبالتالي تم إحالة 22451 عامل دائم [2] .

---

[1] **Ons, Emploi Et Chômage Au Quatrième Trimestre, Algerie, 2005-2006.**
[2] **MADR , Rapport Sur La Situation Du Secteur Agricole, op.cit, P 10.**

جدول رقم (3-10) : تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

الوحدة : ألف عامل

البيان	2005	2006	2007	2008
عدد العمال (ألف عامل)	2237,9	2212,6	2220,3	2244,1

Source : Madrp, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, Sous-direction de l'emploi agricole, Evolution de la main-d'œuvre dans les exploitation agricoles .

شهدت الجزائر في سنة 2005 فتح مناصب شغل زراعية معتبرة، في إطار الإستثمارات المنجزة في قطاع الزراعة بنسبة 19,34 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة والمقدر عددها ب 132.428 منصب، ووصلت سنة 2008 إلى 83.903 منصب شغل، ليصل إجمالي المناصب المستحدثة خلال الفترة 2005-2008 إلى 422.651 منصب شغل منها ما هو دائم ومنها المؤقت[1].

ثانيا. مستلزمات الإنتاج الزراعي

بلغ عدد الجرارات والحاصدات ب **104529** و**12650** وحدة على التوالي سنة 2008، ويتراوح معدل إستخدام الجرارات ب 12 جرار لكل 1000 هكتار وهو معدل مرتفع عن المعدل

[1] مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الإقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**، الجزائر، جانفي 2009، ص 07 .

العربي المقدر ب 7,9 جرار وأقل من المتوسط العالمي المقدر ب 17,4 جرار لكل 1000 هكتار سنة 2006 [1].

جدول رقم (3-11) : تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

البيان		2005	2006	2007	2008
المجموع (وحدة)	عدد الجرارات الزراعية	100128	102363	103558	104529
	عدد الحاصدات الزراعية	**12346**	**12418**	**12554**	**12650**
		112474	**114781**	**116112**	**117179**
المجموع (طن متري)	الأسمدة الازوتية	**4086**	**43847**	**36626**	**23102**
	الأسمدة لفوسفاتية	**32499**	**31784**	**52394**	**20760**
	الأسمدة البوتاسية	**19221**	**23441**	**22728**	**20369**
		55806	**99072**	**111748**	**64231**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **المدخلات**، إحصائيات تم الاطلاع عليها يوم 2017/02/20 على الساعة 20:17 متوفرة على الرابط التالي: http://www.fao.org/faostat/ar/#data

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الدول العربية**، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أما بالنسبة لإستهلاك الأسمدة تأتي الجزائر بمعدل 11,7 كغ /الهكتار من المساحة المزروعة وهو معدل أقل بكثير من المتوسط العربي والعالمي المقدر ب 51,3 كغ و 91,4 كغ لعام 2006 .[1]

ثالثا. التأمين الزراعي

واصل رقم أعمال التأمين الزراعي نموه السلبي حتى سنة 2007 بمعدل 9,9 %، ليعود النمو إيجابيا بمعدل 39,4 % سنة 2008، أما فيما يخص مساهمة التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار ككل فلم تتجاوز 1,9 % كأقصى نسبة لها سنة 2005.

جدول رقم (3-12) : تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2005	2006	2007	2008
رقم أعمال ت. الزراعي	780520	604244	544571	759330
نسبة النمو %	- 21,44	- 22,58	- 9,9	39,4
إجمالي ر. أ التأمين على الأضرار	41754907	46541557	53632050	67629809
مساهمة ت. الزراعي في ت. على الأضرار %	1,9	1,3	1	1,1

Source : Conseil National Des Assurances (CNA), Note De Conjuncture Du Marché Des Assurances 4ème Trimester, Les Années 2006-2008 .

[1] **المرجع السابق**، ص 13.

رابعا. الدعم الزراعي

يرجع الإرتفاع لسنة 2008 إلى الأرصدة المحولة خاصة وهذا من سنوات 2005 و 2006 و 2007 والمقدرة ب 12,35 مليار دينار جزائري و18,98 مليار دينار جزائري و 53,46 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا بسبب الإصلاحات التي عرفتها سياسة الدعم في سنة 2005، خاصة في مجال دعم الإستثمارات الزراعية التي أصبحت يشترط فيها مشاركة صاحب المشروع ب 30 % من تكاليف المشروع، وكذا إنشاء صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي الذي أصبح يقدم الدعم بعد عملية الإنتاج والمصادقة عليه من طرف الجهات المسؤولة، بالإضافة إلى مراجعة سياسة الدعم والقيام بعملية تطهير واسعة ووضع حدا لتبعثر الأطراف الفاعلة والوسائل، كما شرع في عملية تعزيز وسائل التدخل ومراقبة السلطة العمومية من خلال إدراج قانون التوجيه الزراعي لسنة 2008 الذي أعاد مركزية سياسة التنمية الزراعية [1].

أما بالنسبة لحجم مدفوعات الدعم الزراعي الكلي إلى الناتج الإجمالي فكانت هذه النسب ضعيفة مما يعني عدم صرف أو إستخدام هذه المخصصات من طرف الهيئات المخولة لها ذلك، خاصة في سنة 2008 التي كانت أضعف نسبة ب 0,14 %، مع العلم أن هذه النسب في كل من الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية تساوي 1,1 % ، 1,1 % ، 0,8 % على التوالي سنة 2005 [2]، في حين بلغت في الجزائر 0,49 %.

---

[1] محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[2] محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، ملخص سياسات رقم 28، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية، 2008، ص 07.

والجدول التالي يوضح تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها في الجزائر خلال الفترة 2005- 2008.

جدول رقم(3-13) : تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها في الجزائر خلال الفترة 2005- 2008

الوحدة : مليون دينار جزائري

الصناديق	رقم حساباتها	2005		2006		2007		2008	
		مجموع المخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع لمدفوعات	مجموع مخصصات	مجموع مدفوعات
FNRDA	302.067	/	/	/	/	/	/	/	/
FNDIA	302-067	29441,1	27500	39335,2	34000	24945,7	6000	59254,2	9465,9
FNRPA	302-121	8500	0,00	8500	8500	8500	6000	14500	5500
FPZPP	302-071	191,1	185,4	1066,1	714,8	508,8	508,8	1469,3	716,0
FLCDDPS	302-109	5108	3200	9068	3555,7	10512,4	0,00	15512,4	1000
FLCDDPS-PSS	302-109-001	/	/	/	/	294	0,00	475	200
FLCDDPS-PSHP	302-109-002	/	/	/	/	6141	0,00	9758	500
FDRMVTC	302-111	13000,4	13000	14280,7	6500	13904,7	7934,4	15270,4	1000
FDRMVTC-PSS	302-111-005	/	/	/	/	5901	1113,6	6657,4	0,00
FDRMVTC-PSHP	302-111-006	/	/	/	/	4663	352	9346	0,00
FDRMVTC-DR-PSHP	302-111-007	/	/	/	/	0,00	0,00	5000	0,00
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة في كل سنة		**56241,1**	**43885,4**	**72250**	**53270,5**	**75370,4**	**21908,8**	**137242,7**	**17665,9**
نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم %		**78,03**		**73,73**		**29,07**		**12,87**	

مخصصات ومدفوعات الدعم إلى الناتج الزراعي % (*)	7,86	6,13	9,10	6,71	8,51	2,47	1,52	1,96
مخصصات ومدفوعات الدعم إلى إجمالي الناتج % (*)	0,63	0,49	0,70	0,52	0,70	0,19	1,07	0,14

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وثائق داخلية.

* من إعداد الطالبة استنادا على إحصائيات الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي والتي مصدرها الجدول رقم **(3-18)** .

من الجدول نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي **FNDIA** في حساب التخصيص الخاص بالميزانية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، إنتقلت من 29441,1 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 59254,2 مليون دينار جزائري سنة 2008، أما مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق فقد عرفت تراجعا خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدم إستغلال هذه المخصصات من قبل الجهات المختصة نظرا لضعف عدد المشاريع في هذا المجال، وعدم توفر الشروط المطلوبة في مشاريع أخرى، مما أدى إلى إرتفاع رصيد نهاية كل سنة الذي يحول إلى السنة المقبلة، وهو ما تبينه حجم المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف **CNMA** و **BADR** التي عرفت تراجع من 27500 1 مليون دينار جزائري إلى 9465,9 1 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة الذي يحول إلى السنة المقبلة.

وبالنسبة إلى مجموع مخصصات الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي في حساب التخصيص الخاص بالخزينة عرف ثبات في السنوات 2005، 2006، 2007 بمبلغ 8500 مليون دينار جزائري لكل سنة غير أن هذا المبلغ عرف إرتفاعا في سنة 2008 وهذا راجع إلى زيادة مخصصات ميزانية الدولة في سنة 2008 إلى 12000 مليون دينار جزائري عوض عن

8500 مليون دينار جزائري للسنوات السابقة، ويعود سبب الزيادة في مخصصات ميزانية الدولة لسنة 2008 خاصة إلى تطبيق الأسعار الجديدة في دعم الحبوب التي إنتقلت من 570 دج/للقنطار إلى2200 دج/للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، ومن 770 دج/للقنطار إلى 1900 دج/للقنطار بالنسبة للقمح للين، ومن 500 دج/للقنطار إلى 1000 دج/للقنطار بالنسبة للشعير والخرطال، وكذا إدخال دعم البقول الجافة، وزيادة في دعم الحليب والبطاطا خاصة الموجهة لضبط الإستهلاك، بالإضافة إلى دعم إنتاج الطماطم الصناعية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية للصندوق من طرف **CNMA** و **BADR** عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى بسبب أن مبالغ الدعم تقدم بعد الإنتاج الذي يعرف تغير من سنة إلى أخرى [1].

بالنسبة لحساب التخصيص الخاص ببرامج الجنوب فنجد أنه خلال سنتين لم يصرف منه سوى 200 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لحساب التخصيص الخاص بالهضاب العليا فنجد أنه صرف من حسابه 500 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة، بالرغم من ان الدولة قد خصصت للحسابين (**FLCDDPS-PSS**، **FLCDDPS-PSHP**) مبالغ أكبر، هذا ما يؤدي إلى إرتفاع أرصدة نهاية السنة لكل من الحسابين والتي تحول إلى السنة المقبلة، مما يزيد في مجموع مخصصات الحسابين، أما سبب عدم إستخدام المخصصات المالية فيرجع إلى ضعف الإعلام والإرشاد والتوجيه لسكان في هذه المناطق من طرف السلطات المعنية، وكذلك قلة عدد السكان في هذه المناطق نتيجة النزوح الريفي.

---

[1] محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

ويظهر الجدول أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الزراعية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، فسنة 2006 عرفت إنشاء فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، لدعم البرامج الخاصة بتنمية الجنوب والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، مما جعل هذه المبالغ تنتقل من 56241,1 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 137242,7 مليون دينار جزائري سنة 2008، وهو ما يمثل نسبة نمو ب 144,03 % .

وكان أكبر حجم من المبالغ المالية خصص للصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي بمتوسط 38244,05 دينار جزائري سنويا، يليه صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بمتوسط 141114,05 مليون دينار جزائري سنويا، ثم يليه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب بمتوسط 10050,2 مليون دينار جزائري سنويا، هذا مما يدل على إهتمام الدولة وتحفيزها لزيادة الأراضي الزراعية والإستثمارات الزراعية والتنمية الريفية والحفاظ على المناطق السهبية والصحراوية وحمايتها.

أما بالنسبة لإستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت تراجعا كبيرا وصل إلى 12,87% سنة 2008، بعدما كانت النسبة 78,03% ويرجع هذا الإنخفاض في إستخدام هذه المخصصات إلى الزيادات الكبيرة في مبالغ مخصصات حسابات صندوقي **FLCDDPS** و **FDRMVTC** الموجهة لتطبيق البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا من جهة، وعدم إستخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها

ذلك، لعدم وجود الطلب عليها من قبل المزارعين وسكان تلك المناطق، بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الموضوعة من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم، والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسبة مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الزراعية، إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في هذه المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الإستقرار الذي تعرفه بعض المناطق من جهة أخرى[1] .

خامسا. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

زادت المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 2005-2008 ب 35120 هكتار بمعدل نمو ب 0,42 % ، حيث تم سنة 2008 غرس أكثر من 13 ألف هكتار اشجار مثمرة وكروم، وتأهيل **7745** مستثمر زراعية، بالإضافة إلى حماية المساحات السهبية وزراعة النباتات الرعوية بأكثر من 2.818 مليون هكتار، كما تم إعداد أكثر من 865 برنامج لمكافحة التصحر خلال الفترة 2005-2008 [2].

والجدول التالي يوضح تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2005-2008.

---

[1] محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

[2] مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الإقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، مرجع سبق ذكره**، ص ص 04-06.

جدول رقم (3-14) : تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

البيان	2005		2006		2007		2008	
	بالهكتار	% sau	بالهكتار	% sau	بالهكتار	% sau	بالهكتار	% sau
مساحة المحاصيل الموسمية	3 921 190	9,3	4 064 857	9,6	3 895 529	9,2	3 925 971	9,3
أراضي مستراحة	3 589 890	8,5	3 404 758	8,0	3 573 009	8,4	3 563 302	8,4
مساحة المحاصيل الدائمة	878560	2,1	933955	2,2	946132	2,3	935487	2,2
S.A.U	8 389 640	19,8	8 403 570	19,8	8 414 670	19,8	8 424 760	19,9
	بالهكتار	% sat	بالهكتار	% sat	بالهكتار	% sat	بالهكتار	% sat
المراعي	32 821 550	77,4	32 776 670	77,4	32 837 225	77,4	32 884 875	77,5
أراضي غير مستغلة زراعيا	1 169 440	2,8	1 187 650	2,8	1 196 945	2,8	1 126 355	2,7
S.A.T	42 380 630	100	42 367 890	100	42 448 840	100	42 435 990	100

Source : **MADRP , DSASI, Evolution série B 2005-2008 .**

تأتي مساحة المراعي في المرتبة الأولى بنسبة 77,5 % من مجموع الأراضي الزراعية الكلية، تليها الأراضي الصالحة للزراعة ب 19,9 % وتقدر الأراضي غير مستغلة زراعيا ب 2,7 % سنة 2008 وقد عرفت هذه الأراضي إنخفاضا بحوالي 3,68 % خلال الفترة 2005-2008 .

سادسا.مساحة الأراضي المسقية

شرعت الجزائر في تطبيق سياسة جديدة لتسعير المياه إعتبارا من جانفي 2005، وقد أوضحت هذه السياسة أنه يجب أن تغطى تسعيرة الماء المستعمل في الزراعة تكاليف وأعباء صيانة وإستغلال المنشات والهياكل الأساسية للسقي والصرف والتطهير الزراعي وتساهم في تمويل الإستثمارات من أجل تجديدها وتوسيعها، ويحدد سعر المتر المكعب من الماء المستعمل في الزراعة بمراعاة الشروط الخاصة بكل مساحة مروية والمزروعات الموجودة فيها [1].

جدول رقم (3-15) : تطور مساحة الأراضي المسقية حسب تقنيات السقي المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

البيان	2005		2006		2007		2008	
	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الرش المحوري	526 922	63,2	480 653	57,5	557 327	61,4	566 971	62,6
الرش العادي	157 622	19	175 057	21	177 360	19,6	183 584	20,2
التقطير	148 233	17,8	179 487	21,5	172 606	19	155 619	17,2
مجموع الأراضي المسقية	832 777	100	835 197	100	907 293	100	906 174	100
مجموع الأراضي الزراعية	8 389 640		8 403 570		8 414 670		8 424 760	
مجموع أ م / مجموع أ ز	9,93		9,94		10,78		10,75	

Source : Madrp , Ddzasa, Evolution Par Mode D'irrigation.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير أساليب إسترداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، مرجع سبق ذكره**، ص 13.

لم يتجاوز مجموع المساحة المسقية النسبة **10** % من المساحة الزراعية المستخدمة أي حوالي 900 ألف هكتار، وتبقى نسبة المساحة المسقية غير كافية، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الدولتين الجارتين المغرب وليبيا بلغت نسبة المساحة المسقية لهما لسنة **2007** حوالي **16** % و **23**% على الترتيب، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف التنسيق بين قطاعي الري والزراعة وعدم التمكن الجدي بتنمية الري الزراعي بالرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه المساحات المسقية في تحديد حجم الناتج الزراعي الكلي[1].

سابعا. الإنتاج النباتي

عرف الإنتاج النباتي عموما خلال الفترة 2005-2008 تراجعا كبيرا، وخاصة في إنتاج الحبوب، كما مس هذا التراجع كل من إنتاج البقول الجافة والزيتون، ويرجع هذا إلى الى عوامل داخلية متعلقة أساسا بالظروف المناخية وانخفاض المساحات المخصصة للزراعة، بالإضافة إلى عوامل خارجية كإنخفاض أسعار البترول والآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، واستمرار التباطؤ في الاقتصاد العالمي.

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

جدول رقم (3-16) : تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

الوحدة : طن

البيان	2005	2006	2007	2008
مجموع الحبوب	35 274 335	40 177 450	36 019 070	15 356 665
البقول الجافة	471 060	440 690	500 830	401 725
زيتون	3 164 890	2 647 330	2 089 520	2 540 670
خضر	59 265 500	59 291 430	55 242 790	60 681 320
الفواكه ذات الحبيبات والنواة	7 732 440	9 809 810	6 907 420	9 226 510
مزروعات صناعية	5 246 015	2 627 900	2 688 920	5 288 360

Source : **MADRP, DSASI, Evolution série B 2000-2014.**

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب إنخفاضا كبيرا خلال الفترة 2005-2008، فقد إنخفضت كمية الإنتاج من **40177450** طن سنة 2006 إلى **15356665** طن سنة 2008 وذلك بمعدل نمو سالب قدره 61,7 %، ومن بين أهم اسباب إنخفاض الإنتاج سنة 2008 هي إنخفاض المساحة المخصصة للزراعة إلى 1186713 هكتار مقارنة بسنة 2006 أي بمعدل نمو سالب قدره 44,41 %، وتعتبر الجزائر من بين أكبر البلدان المستوردة للحبوب بشكل عام، وللقمح بشكل خاص إذ احتلت المرتبة الرابعة بعد كل من أوروبا، البرازيل ومصر في ترتيب أكبر الدول المستوردة للقمح.

وعرف كل من إنتاج البقول الجافة والزيتون إنخفاضا في كمية الإنتاج خلال الفترة 2005-2008، وذلك بمعدلات نمو سالبة 14,7 % و19,7 % على التوالي، ذلك بسبب الظروف

المناخية غير المواتية وإنصراف المزارعين عن زراعتها إلى زراعة الخضر والفواكه تحت تأثير عامل الأسعار المجزية حيث عرف إنتاج الخضر والفواكه إرتفاعا خاصة إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة، وذلك خلال الفترة 2005-2008 بمعدلات نمو 2,4 % و 19,3 % على التوالي ويرجع هذا الإرتفاع إضافة الى عامل الأسعار إلى عدة أسباب منها تطور الزراعة المحمية البلاستيكية ودعم الدولة لها، وتأتي البطاطا بأكبر إنتاج بالنسبة للخضر بإنتاج قدره 21 مليون طن سنة 2005 وبمساحة قدرها **717 99** هكتار من إجمالي مساحة **549 363** هكتار، حيث تحتل ولاية عين الدفلى المرتبة الأولى وطنيا من حيث إنتاج الخضر بإنتاج يقدر ب **830 480 6** طن سنة 2008 بإنتاجية عالية **235,3** طن/هكتار تليها ولاية بومرداس بإنتاج قدره **760 478 5** طن وإنتاجية قدرها **218,3** طن/هكتار[1].

أما عن إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة فتحتل ولاية البليدة المرتبة الأولى بإنتاج قدره **513 988** طن وإنتاجية قدرها **121,5** طن/ هكتار تليها ولاية عين الدفلى بإنتاج قدره **210 866** طن وإنتاجية قدرها **91,0** طن/ هكتار[2]، وسجلت الإنتاجية خلال الفترة 2005-2008 مستويات عالية، بحيث بلغ متوسط الإنتاجية 51.48 طن / هكتار[3].

نلاحظ من الجدول أن إنتاج المزروعات الصناعية قد عرف إنخفاضا كبيرا على مدار سنتي 2006 و2007 وذلك بحوالي النصف ليرتفع من جديد الإنتاج سنة 2008 إلى **360 288 5** طن، وهذا راجع إلى زيادة في المساحة المخصصة إلى **468 27** هكتار سنة 2008، حيث

---

[1] **MADRP, Statistique Agricole (Superficies Et Productions), Série B, 2008, P** 32 **.**
[2] **Ipid , P** 60**.**
[3] **MADR, Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2005/2008 .**

احتلت فيها الطماطم المساحة الأكبر ب **17 871** هكتار أي ما نسبته 65 % من إجمالي المساحة المخصصة لهذه المزروعات، يليها التبغ ب 16,53 % من إجمالي المساحة، كما تحسنت الإنتاجية بحيث انتقلت من 130,6 طن سنة 2007 في الهكتار إلى 192,5 طن في الهكتار لسنة 2008[1].

ثامنا. الإنتاج الحيواني

عرف نشاط تربية الدواجن انتشارا واسعا على النطاق التجاري خلال الفترة 2005-2008، حيث حققت نتائج ملموسة على صعيد الإكتفاء الذاتي الغذائي بما يوفره هذا النشاط من لحوم بيضاء وبيض.

جدول رقم (3-17) : تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

البيان	2005	2006	2007	2008
اللحوم الحمراء(طن)	3 015 680	2 985 000	3 201 250	3 157 570
اللحوم البيضاء (طن)	1 685 730	1 453 000	2 605 850	3 056 950
الحليب ل (10^3)	2 092 000	2 244 000	2 184 846	2 219 708
البيض(1000 وحدة)	3 444 978	3 570 000	3 813 000	3 507 575
العسل (طن)	29 910	25 000	29 590	33 120
الأسماك (الف طن)	139,94	156,73	148,44	139,26

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

[1] **MADRP, DSASI, Evolution Série B 2000-2014.**

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي،** الخرطوم، السودان، المجلد رقم 03، 2009.

2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي،** الخرطوم، السودان، المجلد رقم 05، 2011.

3. ONS, Statistiques Economiques , Agriculture et Pêche , Evolution Des Produits De L'élevage, 2005-2008.

شهد إنتاج اللحوم الحمراء تأرجحا بين الإنخفاض والإرتفاع خلال الفترة 2005-2008، حيث وصل سنة 2008 إلى حوالي **3 157 570** طن بمعدل نمو 4,7 % خلال الفترة، أما عن إنتاج اللحوم البيضاء فقد عرف تطورا كبيرا خلال الفترة فقد وصل سنة 2008 إلى **3056 950** طن بمعدل نمو قدره 81,3 % مقارنة بسنة 2005.

وعرف تطور إنتاج الحليب تذبذبا خلال الفترة 2005-2008، حيث وصل الإنتاج سنة 2008 إلى **2 219 708** لتر، وتبقى هذه القيمة غير كافية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحليب حيث استوردت الجزائر عام **2005** قرابة **210** ألف طن من الحليب بقيمة إجمالية تقدر ب **600** مليون دولار أمريكي، منها قرابة **80** ألف طن من حليب البودرة، ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي **3** مليارات لتر من الحليب، تبعا لتقديرات سنة **2006**

وتعتبر عملية تجميع الحليب والقدرات المسخرة للتجميع محدودة مما يعيق تطور الإنتاج، حيث أن الحليب المجمع يصل إلى **300** مليون لتر، أي أقل من **% 17** من الإنتاج المحلي [1].

أما عن إنتاج البيض فقد بلغ المتوسط ب 3583888 ألف وحدة خلال الفترة 2005-2008، وفيما يخص إنتاج العسل فقد عرف نموا قدره 10,7 % خلال الفترة 2005-2008، وتعود هذه الزيادة إلى إرتفاع عدد خلايا النحل من **551** ألف خلية نحل للفترة 1999-2004 إلى **964** الف سنة 2006 [2]، إلا أن هذا الإنتاج يبقى غير كافي ولا يرقى إلى الطلب المحلي.

في المقابل عرف إنتاج الأسماك تذبذبا في إنتاجه، حيث بلغ 148,44 ألف طن سنة 2007 بمعدل زيادة قدره 6 % مقارنة بسنة 2005، ليعود إلى الإنخفاض سنة 2008 .

تاسعا.مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي

بلغت نسبة مساهمة الجزائر في الناتج الزراعي العربي حوالي 11,0 % لعام 2006 [3] وتعتبر مساهمة معتبرة، أما فيما يخص مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي فهذا ما يظهره الجدول التالي:

---

[1] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 191-192.

[2] **MADR, DSASI, Rapport sur la situation du secteur agricole , op.cit , P 28.**

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2008، ص 04.

جدول رقم (3-18) : تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2008

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2005	2006	2007	2008
الناتج الزراعي	9.715 461	8.793 556	2.885 091	7.902 126
الناتج الوطني الإجمالي	9.8 873 009	2.10 195 227	4.11 257 566	7.12 836 873
الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي %	8,06	7,78	7,86	7,03

Source : ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Années 2005-2008.

أدى التحول نحو الإستخدامات البديلة للمحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي خلال السنوات الأخيرة إلى إرتفاع مستمر في أسعار المحاصيل الغذائية وحجم المخزون منها، وقد إنعكس ذلك على إرتفاع قيمة الإنتاج الزراعي، وعلى الجانب الآخر أدى إرتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة البترول إلى إرتفاع ملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ولقد قدرت قيمته سنة 2008 ب 12.836 مليار دينار جزائري وقيمة الإنتاج الزراعي بحوالي 902,1 مليار دينار جزائري وإنخفضت نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 8,06 % سنة 2005 إلى 7,03 % سنة 2008، ويرجع هذا إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من الناتج الزراعي.

المطلب الثالث : نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014 باستحداث أكثر من 192 ألف منصب عمل، وزادت المساحة الصالحة للزراعة ب 41700 هكتار ووصلت نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي 11,29 % مقارنة 9,60 % سنة 2009.

أولا. العمالة الزراعية

شهدت الفترة 2009-2014 تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وحسب الجدول رقم (3-19) فقد تم خلق حوالي 192,4 ألف منصب عمل، بمعدل نمو قدره 8,2 %، ويرجع ذلك إلى عدة إجراءات قامت بها الدولة خلال تلك الفترة من بينها تثبيت سكان الريف وخفض النزوح الريفي بالإضافة إلى إنشاء المشاريع الجوارية.

جدول رقم (3-19) : تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : ألف عامل

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	2 358 ,3	2 420 ,1	2 442 ,6	2 476 ,5	2 529	2 550 ,7

Source : Madrp, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, Sous-direction de l'emploi agricole, Evolution de la main-d'œuvre dans les exploitation agricoles .

ثانيا. مستلزمات الإنتاج الزراعي

بفضل التدابير التحفيزية التي تهدف إلى إنعاش صناعة المكننة الزراعية في الجزائر وتطوير المكننة في الأنظمة الزراعية، تمت المبادرة ببرنامج مرافقة تجاه المزارعين والتعاونيات (وحدات الحراثة الآلية) في 2009 (قرض الإيجار لبنك الفلاحة سنة 2011) وبلغت التسليمات المجمعة بما يزيد عن 7829 جرار جديد يمثل 11 % من الحظيرة الوطنية للجرارات و 1252 آلة حاصدة دارسة [1].

جدول رقم (3-20) : تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

البيان		2009	2010	2011	2012	2013	2014
المجموع (وحدة)	عدد جرارات الزراعية	**105657**	**107456**	**100847**	**102055**	**103635**	**105789**
	عدد الحاصدات الزراعية	**12850**	**13146**	**9443**	**9521**	**9619**	**9713**
		936 862	**981 736**	1004105	1064578	1119258	1228111
المجموع (طن متري)	الأسمدة الآزوتية	47802	70911	63282	75013	44689	266565
	الأسمدة الفوسفاتية	37876	46327	36442	53978	56451	74708
	الأسمدة البوتاسية	19124	28912	31449	34503	25750	42063
		104802	**146150**	**131173**	**163494**	42063	**383336**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سبق ذكره،** ص 22.

1. العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 32**، ص ص 121-122.

2.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 35، مرجع سبق ذكره**، ص ص 108-110 .

3.منظمة الأغذية والزراعة، **المدخلات**، إحصائيات تم الاطلاع عليها يوم 2017/02/20 على الساعة 20:17، متوفرة على الرابط التالي: http://www.fao.org/faostat/ar/#data

بالنسبة للأسمدة فقد ارتفع حجم الأسمدة الموزعة بما فيه كل الأنواع، وبذلك إرتفع مستوى خصوبة زراعة الحبوب فيما يخص المساحة التي مرت من 130.000 ألف هكتار في الموسم 2009/2008 إلى 404000 هكتار في 2010/2009، وإلى 543.779 هكتار في 2011/2010 بالنسبة للأسمدة الجوفية و380.000 هكتار في 2011/2010 بالنسبة لأسمدة التغطية [1].

ثالثا. التأمين الزراعي

عرف التأمين الزراعي إزديادا ملحوظا منذ سنة 2008 ليصل إلى **2 929 593** مليون دينار جزائري، بمعدل نمو إيجابي قدره 4,9 % مقارنة بسنة 2013 و 272,5 % مقارنة بسنة 2009.

[1] **المرجع السابق**، ص 22.

جدول رقم (3-21) : تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رقم أعمال ت. الزراعي	786540	842002	1620553	2241164	2241164	2 929 593
نسبة النمو %	3,6	7,1	92,5	38,3	24,6	4,9
إجمالي ر. أ التأمين على الأضرار	77635240	80714930	79950597	92057417	105927069	110533509
مساهمة ت. الزراعي في ت. على الأضرار %	1	1	2	2,4	3	2,6

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Conseil national des assurances (CNA), **Note de conjoncture du marché des assurances 4ème trimestre**, les années 2009-2014 .

ولعل إرتفاع التأمين الزراعي يرجع إلى زيادة الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى نذكر منها [1] :

- إرتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية، وهي المرشحة للاستمرار؛
- الزراعة التجارية في تطور مستمرة، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر؛

[1] عبد الحميد موسى برغوثي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 02-03 .

- تحرير التجارة عالميا، ومنع الدعم المباشر على الزراعة، ومنع الحماية بفرض الضرائب والجمارك، ولكنه لا مانع من التأمين ودعم أقساط أو برامج التأمين، وهذا كوسيلة الدعم غير المباشر للمزارعين؛

- تطوير وإبداع نماذج تأمين زراعي عملية للمؤمن والمؤمن له، مثل التأمين المبني على المؤشر، وربط التأمين بالإقراض مثلا؛

- تعرض الزراعة لمخاطر جديدة، وبخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية؛

- الإهتمام المتزايد بالزراعة وكذلك بنوعية التأمين أحد مكونات العملية الإنتاجية الزراعية.

رابعا. مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الزراعي ومجموع مدفوعاتها خلال الفترة 2009-2013

عرفت مخصصات الدعم الإجمالي لقطاع الزراعة إلى إجمالي الناتج الزراعي إرتفاعا حيث انتقلت من 11,75 % سنة 2009 الى 12,6 % سنة 2013، ومن 1,13 % الى 1,38 % .

جدول رقم (3-22) : تطور مجموع المخصصات والمدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2009-2013

الوحدة : مليون دينار جزائري

الصناديق	رقم حساباتها	2009		2010		2011		2012		2013	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNRDA	302-067	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
FNDIA	302-067	58781,6	9650	64432,7	3529,5	67178,4	10634,3	76336,5	11892	93691,1	25061,6
FNRPA	302-121	12000	9914,5	13735,5	11702	19892,6	18659	21384	21384	40262	40023
FPZPP	302-071	1172,6	753,3	1783,7	700	2253,2	1500	1995,4	700	3994	1316,3
FLCDDPS	302-109	15762,4	2325	15687,3	500	24080,3	500	26615,3	7055,5	22238,6	7063,1
FLCDDPS-PSS	302-109-001	407	0,00	407	0,00	407	0,00	407	0,00	432	0,00
FLCDDPS-PSHP	302-109-002	9508	1000	8508	1092	7416,2	1360	6056,4	0,00	6056,4	0,00
FDRMVTC	302-111	16520,4	3750	16000.4	12271,1	16272,4	6597,4	27778,3	1231,2	64944,7	15623,1
FDRMVTC-PSS	302-111-005	6962,4	447	6515,4	2055,8	4459,6	318,3	4141,3	1000	3141,3	0,00
FDRMVTC-PSHP	302-111-006	9646	2104,5	7541,5	3695,3	3846,2	0,00	3846,2	1000	2846,2	269,8
FDRMVTC-DR-PSHP	302-111-007	5250	0,00	5250	0,00	5250	0,00	5250	0,00	5250	0,00
FSAEPEA		/	/	1250	0,00	1250	0,00	2688	0,00	12162	3247,9
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة في كل سنة		**136010,4**	**29944,3**	**141111,5**	**33545,7**	**152305,9**	**39569**	**176498,4**	**44262,7**	**255018,3**	**92604,8**
نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم %		**22,02**		**23,77**		**26**		**25,09**		**36,31**	

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، وثائق داخلية .

عرف حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الزراعية تطورا من سنة إلى أخرى، فإنتقلت من 136010,4 مليون دينار جزائري **2009** إلى 255018,3 مليون دينار جزائري سنة 2013 وهو ما يمثل نسبة نمو ب 87,5 % وكان أكبر حجم من المبالغ المالية خصصت للصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي بمتوسط 72084,1 مليون دينار جزائري سنويا، يليه صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بمتوسط 26303,2 مليون دينار جزائري سنويا، ثم يليه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بمتوسط 21454,8 مليون دينار جزائري سنويا، أما بالنسبة لإستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة وصلت الى 36,31 % سنة 2013، بعدما كانت النسبة 22,02 % سنة 2009، وإنخفضت نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم إلى 20,7 سنة 2014 مقارنة ب 36,31 % سنة 2013.

جدول رقم (3-23) : تطور مجموع المخصصات ومجموع المدفوعات سنة 2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

الصناديق	رقم الحساب	2014	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNDA-DIA	302-139-001	75234,1	11882,4
FNDA-PZPPS	302-139-002	4853	1000
FNDA-RPA	302-139-003	30117,2	30117,1
FNDR-LDDPS	302-140-001	21817	0,00
FNDR-DRMVTC	302-140-002	87136,1	4534

FNDR-AEPEA	**302-140-003**	10291	0,00
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة في سنة 2014		**229448,4**	**47533,5**
نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم %		**20,7**	

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **وثائق داخلية** .

بحلول سنة 2014 تم جمع حسابات التخصيص في حسابين : الأول تحت رقم **302-139** الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والحساب الثاني تحت رقم **302-140** الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية.

ويفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم **302-139** الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، يسير هذا الحساب الذي يكون الوزير المكلف بالزراعة الأمر الرئيسي بصرفه، ويتضمن حساب التخصيص الخاص رقم **302 - 139** الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ويتضمن الحساب :

- تطوير الإستثمار الزراعي؛
- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- ضبط الإنتاج الزراعي.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنتظم لحساب التخصيص الخاص رقم **302-139** الذي يجب أن يكون في أجل أقصاه **31** ديسمبر سنة

2013وبحلول هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص الخاص رقم **302-067** و **302-071** و **302-121** وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم **302-139** [1].

يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم **302-140** الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية، يسير هذا الحساب الذي يكون الوزير المكلف بالزراعة الأمر الرئيسي بصرفه، ويتضمن حساب التخصيص الخاص رقم **302-140** الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية الآتية:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛
- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين المزارعين.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنظم لحساب التخصيص الخاص رقم **302 - 140** الذي يجب أن يكون في أجل أقصاه **31** ديسمبر سنة **2013**، هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص الخاص رقم **302 - 109** و **302 - 111** و302-126 وتحول أرصدة كل منها إلى الحساب رقم **302 - 140** [2].

ومن خلال الجدول نلاحظ تراجع في مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، بمعدل نمو سالب قدره 10 % و 48 % على التوالي.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 72**، المؤرخ في 16 صفر 1434، الصادر في 30 ديسمبر 2012، ص ص 19-20 .

[2] **المرجع أعلاه**، ص 21 .

خامسا. القروض الزراعية

في ظل عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية يلجأ المزراع والمؤسسات إلى مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في قروض الإستغلال وقروض الإستثمار حيث تمنح لتمويل رأس مال العامل عادة وتقل مدتها سنة واحدة، في حين توجه الثانية لتمويل الأصول الثابتة للميزانية وعليه طبيعة هذه القروض تختلف من حيث المدة، الشروط، الضمانات، الأخطار، العائد [1] .

جدول رقم (3-24) : تطور القروض الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان		2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	قروض موسمية (حصاد)	44 000	47 080	45 475	51 075	51 000
	قرض الرفيق	3300	6 499	8160	8 645	12 687
تربية الدواجن	قروض كلاسيكية موسمية	3 350	11379	2 751	4 044	1 144
	قرض رفيق	1 180	11548	6 730	10 482	1 650
اللحوم الحمراء والبيضاء وغيرها من المنتجات الحيوانية		3 950	3692	1 379	609	664
البطاطا والبستنة		1 153	1042	521	740	877
معالجة الطماطم		/	2 060	4 718	4 012	4 617
تصدير التمور (الرفيق للتصدير)		668	459	856	954	1 340
تصنيع المحركات والجرارات		10 000	3 800	15 214	14 594	16 100
الإنتاج النباتي والتنمية الريفية		/	/	503	610	586
اجمالي قروض الاستغلال		67601	87559	86 307	95 765	90 665

[1] زهية قرامطية، **إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015/2014، ص 25.

إجمالي قروض الإستثمار	الحبوب (تخزين)	33 000	/	/	/	/
	التمويل التأجيري للآلات الزراعية	6209	3 437	3 250	1 630	2 771
	الدواجن	150	4 064	498	189	125
	منتجات الالبان	483	1 653	54	2	192
	معاصر الزيوت	/	/	447	13	/
	إنتاج اللحوم الحمراء والتخزين البارد	23 180	6 850	15 730	23 244	921
	الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية	7 900	11774	1 084	3 438	257
	تمويل المشاريع الزراعية في إطار الاجهزة المساعدة (ANSEJ–CNAC–ANGEM)	10500	22712	27 020	27 018	57 276
	تصنيع المحركات والجرارات	/	/	/	200	/
	الري	/	/	/	/	1 053
	قرض التحدي	/	/	537	8 759	8 670
		81422	50490	48620	64293	70412
إجمالي القروض الزراعية		149023	138049	134927	160058	161077

Source : Ministère De l'Agriculture Et Du Développement Rural Algérien Banque De L'agriculture Et Du Developpement Rural, Financement De L'agriculture, 2010-2014 .

شهدت قروض الإستغلال إرتفاعا خلال الفترة 2010–2014 بحيث إنتقلت من 67601 مليون دينار جزائري إلى **90 665** مليون دينار جزائري بمعدل نمو قدره 34 %، وعرفت إنخفاضا سنتي 2012، 2014، ويرجع هذا الإرتفاع عموما إلى الإرتفاع في قيمة قروض الرفيق ب 9857 مليون دينار جزائري، ويمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مدته سنة وبسعر فائدة 0 % ويستفيد منه المستثمرين

الزراعيين حسب قانون التوجيه الزراعي : مزارعين، مربين، بصفة فردية أو منظمين على شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات، والفدرآليات، وحدات الخدمات الزراعية، مستودعي المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع، أما مجالات القرض فتشمل [1] :

- إقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الزراعية (بذور، شتلات، أسمدة....) ؛
- إقتناء أغذية الحيوانات كل الاصناف، وسائل التروية والموارد الدوائية البيطرية؛
- إقتناء المنتجات الزراعية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع (سيريلاك) ؛
- تقوية قدرات المستثمرات الزراعية عن طريق تحسين جهاز الري وذلك من خلال:
  - ✓ إقتناء العتاد الزراعي في نطاق القرض الايجاري؛
  - ✓ إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشات التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الزراعية؛
  - ✓ إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأسقف؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **قرض الرفيق**، تم الإطلاع عليه يوم 2016/12/07 على الساعة 17:22، متوفر على الرابط التالي:
http://www.minagri.dz/despositif%20de%20soutien.html

- ✓ إعمار وإعادة إعمار الاسطبلات والحظائر.

ويفقد الذين لم يسددوا خلال السنة مع التمديد ب 6 أشهر في الحالات القصوى حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة.

وعرفت قروض الإستثمار إنخفاضا خلال ثلاث سنوات 2010، 2011، 2012، من 81422 مليون دينار جزائري سنة 2010، إلى 48620 مليون دينار جزائري بمعدل نمو سالب قدره 40 % ويرجع هذا الإنخفاض إلى تفضيل قروض الإستغلال خاصة بعد دخول المنتج البنكي الجديد وهو قرض الرفيق سنة 2009 بمعدل فائدة 0 %، لترتفع قروض الإستثمار سنة 2013 ويرجع هذا إلى الإرتفاع الى القيمة المسجلة لقرض التحدي إذ بلغت قيمته سنة 2013 ب **8 759** مليون دينار جزائري، وهو منتج بنكي جديد تم العمل به سنة 2012 وقدرت قيمته ب **537** مليون دينار جزائري، وهو من قروض الإستثمار، تكمن خاصيته أن الدولة تتحمل الفوائد خلال الثلاث سنوات الأولى، من أخذ القرض بالنسبة لولايات الشمال، أما بالنسبة لولايات الجنوب فإن الدولة تتحمل الفوائد خلال الخمس سنوات الأولى، وذلك بغرض تشجيع الزراعة الصحراوية في الجزائر [1].

سادسا. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

زادت المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 2009-2014 ب 41700 هكتار بمعدل نمو ب 0,5% . والجدول التالي يوضح تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.

---

[1] زهية قرامطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

والجدول التالي يوضح تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

جدول رقم (3-25) : تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

البيان	2009		2010		2012		2014	
	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau	بالهكتار	% من sau
مساحة المحاصيل الموسمية	4069 380	9,6	4 225 784	10,0	4 354 242	10,2	4 403 937	10,3
أراضي مستراحة	3 423 502	8,1	3 275 705	7,7	3 152 328	7,4	3 065 544	7,1
مساحة المحاصيل الدائمة	930 458	2,2	928539	2, 3	948060	2.3	995559	4,2
S .A.U	8423 340	19,8	8 435 028	19,9	8 454 630	19,9	8 465 040	19,7
	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat	بالهكتار	% من sat
المراعي	32 955 880	77,6	32 938 300	77,6	32 943 690	77,5	32 965 976	76,9
أراضي غير مستغلة زراعيا	1 087 700	2,6	1 071 022	2,5	1 101 110	2,6	1 457 539	3,4
S .A.T	42 466 920	100,0	42 444 350	100,0	42 499 430	100,0	42 888 555	100,0

Source: MADRP , DSASI, Evolution série B 2009-2014.

تأتي مساحة المراعي في المرتبة الأولى بنسبة 76,9 % من مجموع الأراضي الزراعية الكلية، تليها الأراضي الصالحة للزراعة ب 19,7 %، وتقدر الأراضي غير مستغلة زراعيا ب 3,4 % سنة 2014 وقد عرفت هذه الأراضي إرتفاعا بحوالي 34 % خلال الفترة 2009- 2014 .

سابعا. مساحة الأراضي المسقية

بخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر، يحذر المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي من خلال تقريره لسنة **2005** من أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين سنتي **2010** و **2025** إذ تصبح لا تكفي الحاجيات الضرورية في مجال الإستهلاك، وبالطبع سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير غير الفعال إنعكاسات سلبية على كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته[1].

جدول رقم (3-26) : تطور مساحة الأراضي المسقية حسب تقنيات السقي المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

البيان	2009		2010		2012		2013		2014	
	مساحة بالهكتار	%	مساحة بالهكتار	%	مساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%
الرش المحوري	577699	61,7	573 667	58,4	586451	55,1	600754	53,7	631898	51,4
الرش العادي	171 615	18,3	211 594	21,6	263222	24,7	284321	25,4	343741	28
التقطير	187 548	20,0	196 475	20	214905	20,2	234184	20,9	252472	20,6

[1] زهية قرامطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

مجموع الأراضي المسقية	936 862	100	981 736	100	1 064 578	100	1 119 258	100	1 228 111	100
مساحة الأراضي الزراعية	8423 340		8 435 028		8 454 630		8 461 880		8 465 040	
مجموع أ مسقية / أ زراعية	11,12		11,64		12,59		13,23		14,50	

Source : Madr, ddzasa, Evolution par mode d'irrigation.

وصلت نسبة الأراضي المسقية إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة سنة 2014 حوالي 14,5 % ، أي ما يقارب 1,2 مليون هكتار، بعدما كانت سنة 2009 حوالي 11,12 % .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 51,4 % من تقنيات السقي الحديثة المستخدمة في القطاع الزراعي هي تقنية الرش المحوري، أما بالنسبة للرش العادي فبلغت نسبة إستخدامها 28 % في حين بلغت تقنية الرش بالتقطير 20,6 %، هذه الأخيرة التي هي في تطور مستمر.

ثامنا. الإنتاج النباتي

بلغت نسبة مساهمة الجزائر في إنتاج القمح والشعير على المستوى العربي لعام 2014 ب 11,0 % و 22 % على التوالي[1].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي**، 2014، ص ص 06-07.

جدول رقم(3-27) : تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2009-2014

الوحدة: طن

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الحبوب	**52531502**	**45585650**	**42472155**	**51371533**	**49122300**	**34352150**
البقول الجافة	64890	723450	788170	842900	958330	937065
مزروعات صناعية	3999863	7776900	7237140	8758680	9323210	11147450
خضر	72912950	86404430	95692325	104023180	118682650	122977470
زيتون	4751820	3112520	6107755	3938400	5787400	4828600
الفواكه ذات الحبيبات والنواة	10153894	12330600	13821630	13588145	15401040	13965310

Source :Madrp , direction de Statistiques agricoles et des systèmes d'information, Evolution série B 2009-2014.

عرف إنتاج الحبوب خلال الفترة 2009-2014 تذبذبا، حيث بلغ معدل نمو إنتاج مجموع الحبوب خلال الموسم الزراعي 2011 /2012 ب 21 %، ويرجع ذلك إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتخفيض فاتورة الاستيراد وتشجيع الدولة من خلال الإمتيازات التي تمنحها للمزراع وكذلك عن طريق توسيع المساحات المسقية وتطوير وسائل التخصيب وإستعمال البذور المصادق عليها وتطوير الميكنة.

وبسبب الجفاف خاصة فإن إنتاج الحبوب تراجع عن المستوى القياسي الذي عرفه الموسم الزراعي 2008-2009 الذي بلغ حوالي 52 مليون قنطار ثم انخفض إلى 45 مليون قنطار سنة 2010 ومن ثم إلى 42 مليون قنطار سنة 2011 ليرتفع إلى 51 مليون قنطار سنة 2012، لينخفض من جديد إلى حدود 49 مليون قنطار سنة 2013 و35 مليون قنطار خلال موسم 2014، كما يرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب من 3176 ألف هكتار سنة 2009 إلى 2509 ألف هكتار أي بانخفاض مساحة قدرت ب 667 ألف هكتار

وعرف إنتاج البقول الجافة تطورا ملحوظا قياسا، على إعتبار أن المساحة التي خصصت لزراعتها وصلت خلال سنة 2014 إلى **90 507** هكتار بعدما كانت **67 448** هكتار سنة 2009[1]، بالإضافة إلى تطبيق برنامج إنعاش مجال البقوليات الجافة وتدعيم الدولة لأسعار شراء بذور البقوليات وتوفير نوعيتها الممتازة، فضلا عن توفير أصناف جديدة من البذور تم استيرادها من مركز بحث المعهد السوري للبقوليات، إلى جانب توفير الأسمدة وتدعيم أسعار شرائها بنسبة 20 % [2].

فيما يخص إنتاج المزروعات الصناعية عرف هو الآخر تطورا كبيرا خلال الفترة 2009-2014، حيث بلغ معدل نموه ب 178,7 %، حيث تطورت المساحة المزروعة من

---

[1] **Madrp, Direction De Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information, Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2009-2014**.

[2] جزايرس، **مساحة زراعة البقوليات**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/05 على الساعة 17:08، متوفر على الرابط التالي:http://www.djazairess.com/elkhabar/230275

219 21هكتار سنة 2009 إلى **472 28** هكتار سنة 2014[1]، أي بزيادة في المساحة قدرها 34 %.

وعرف إنتاج الزيتون خلال الفترة تذبذبا كبيرا خلال الفترة 2009-2014 وتعد الظروف المناخية، خصوصا ظاهرة الجفاف وتقنيات الزرع السيئة من العوامل التي أدت إلى ضعف مردود هذه الشعبة الزراعية، حيث سجل أكبر إنتاج له سنة 2011 ب 6107755 طن.

وفيما يخص إنتاج الزيتون تسعى الجزائر في إطار سياسة التجديد الفلاحي من خلال استراتيجية التي أعدتها للفترة 2009-2014 للنهوض بهذه الشعبة [2]:

- إعادة تأهيل بساتين الزيتون القائمة؛
- عصرنة معاصر الزيتون؛
- تحصيل العلامة التجارية لمنتوج الزيتون تطبق على **15** مزرعة نموذجية، منها **13** مزرعة لإنتاج زيت الزيتون ومزرعتين لإنتاج زيت المائدة.

ولقد عرف الإنتاج النباتي عموما خلال سنة 2014 إنخفاضا بسبب موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال النصف الأول من العام .

---

[1] **Madrp, Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2009/2014 .**

[2] **Madrp, Projet De Programme Quinquennal De Développement 2010-2014, Algérie, P 14.**

تاسعا. الإنتاج الحيواني

يرجع التطور الحاصل في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2014 إلى انتشار وسائل التربية والتوليد الحديثة بإستخدام تقنيات متطورة في مجال التغذية والتناسل والرعاية، وتوفير الخدمات البيطرية، بالإضافة إلى الارشاد الزراعي والحملات التحسيسية حول وقاية الحيوانات من بعض الأمراض .

جدول رقم (3-28) : تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء (طن)	3465956	**3816124**	4195529	4397886	4671997	4862903
اللحوم البيضاء (طن)	2092253	2816315	3361279	3653982	4183967	4634522
الحليب(1000 ل)	2092253	2816315	3361279	3653982	4183967	4634522
البيض(1000 وحدة)	3838298	4379713	4822477	5326572	5987024	6060558
العسل (طن)	40016	48803	47525	53201	61467	57139
الأسماك الف طن	127,26	93,41	101,76	107,83	101,86	99,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي،** المجلد رقم 09، 2015.

2.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي،** المجلد رقم 07، 2013.

3.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي،** المجلد رقم 05، 2011.

4.Madrp , Dsasi , Evolution De La Production Animale De 2009 A 2014 .

تشير تطورات الإنتاج الحيواني إلى تحقيق معدلات نمو في الثروة الحيوانية تراوحت تلك المعدلات بين 21,8 % في عدد الأبقار و 29,9 % في عدد الأغنام و29,5 % في عدد الماعز و 17,7% في عدد الجمال[1]، وكانت محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 40,3 % والحليب بنسبة 121,5 % خلال الفترة 2009-2014، ويعود تحقيق هذا التطور في إنتاج الحليب إلى تطبيق تلك السياسات والمتمثلة في استيراد **15000** بقرة ولود في سنة **2009**، وهي سنة إنطلاق برنامج الحليب و **26000** بقرة ولود سنة 2011 [2].

إرتفع إنتاج اللحوم البيضاء ب 121,5 % وإنتاج البيض بنسبة 57,9 %، وذلك خلال الفترة 2009-2014، ولقد ساهمت في ذلك الإجراءات التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2008 والمتمثلة في إعفاء المتعاملين من رسم القيمة المضافة على المواد التي تدخل في إنتاج الأغذية

---

[1] **Madrp , Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et les taux d'accroissement 2009-2014.**

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض و آفاق، مرجع سبق ذكره** ، ص **22** .

والمواد البيطرية وكذا الإعانات المقدمة للمربين لإعادة تهيئة وتحسين حظائر الدواجن والتي قد تصل إلى 1 مليون دينار جزائري للمربي الواحد.

في المقابل عرف إنتاج الأسماك تراجعا كبيرا من سنة 2009 والى غاية سنة 2014 بمعدل سالب قدره وهذا نتيجة الصيد الجائر وطرق الصيد غير المستديمة والمناخ، مما إنعكس على معدلات الإكتفاء الذاتي حيث إنخفضت من 81,67 % سنة 2013 الى 71,35 % سنة 2014.[1]

ويمكننا القول أن معدل تطور الإنتاج بالنسبة لأي منتوج يرجع إلى ثلاثة عوامل هي معدل التوسع في المساحة المحصولية بإعتبارها تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، وتطور الإنتاجية من مختلف المنتجات الزراعية بإعتبارها كذلك تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، والتغيرات في التركيب المحصولي وفي الهيكل الإنتاجي للمنتجات الحيوانية، حيث أن تغير التركيب المحصولي أو الهيكل الإنتاجي قد يتجه نحو إنتاج منتجات مرتفعة القيمة تزيد من قيمة الإنتاج الزراعي، أو يتجه نحو إنتاج منتجات منخفضة القيمة، فيؤثر سلبا على قيمة الإنتاج الزراعي، وهذه العوامل الثلاثة تتداخل فيما بينها لتشكل في المحصلة النهائية مدى الإهتمام والعناية بهذا المجال.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35**، الخرطوم، السودان، 2015، ص 269.

عاشرا. مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي

وصلت نسبة مساهمة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي سنة 2014 إلى 11,29 % ، وتأتي في المرتبة الخامسة بعد كل من قطاع المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدرولوكية، قطاع التجارة، قطاع النقل والمواصلات[1] .

جدول رقم (3-29) : تطور مساهمة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الزراعي	1 157 175,9	1 269 838,7	1478 482,30	1 775 127,3	2 021 415,8	2 191 907,3
الناتج المحلي الإجمالي	12043503,5	13846 883,6	15979784,00	17480 191,4	18444 513,8	19410 624,5
الناتج الزراعي من إجمالي الناتج %	9,60	9,17	9,25	10,15	10,96	11,29

Source : ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Années 2009-2014 .

إرتفعت قيمة الناتج الزراعي من **1 157 175,9** مليون دينار جزائري سنة 2009 إلى **2 191 907,3** مليون دينار جزائري سنة 2014 أي بمعدل نمو قدره 89,42 %، وهذا بفضل تدابير سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

[1] **Ons, Compte De Production Et Compte D'exploitation Par Secteur D'activité Et Secteur Juridique Année 2014.**

المبحث الثالث : طريقة المربعات الصغرى لدراسة مساهمة السياسات الزراعية في نمو الناتج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

على إعتبار أن العلاقات الإقتصادية متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ونتيجة لإعتماد صناعة الغذاء على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بإعتباره المصدر الأساسي للمواد الخام، إذ تعتبر مخرجات القطاع الزراعي مدخلات لفرع الصناعات الغذائية، وأن تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي لابد أن يقابلها تطور الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية، الأمر الذي جعل من السياسات الزراعية الدور الكبير في تطويرها.

المطلب الأول : تطور الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية معدنية وأخرى، وتقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة من 2008-2010 بحوالي 55 % أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11 % منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6 % من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع، ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في الصناعات الغذائية، صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة بحوالي 35 % من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الآخر على فرعين، الصناعات

الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة ومثل ما نسبته 42 % من إجمالي إنتاج القطاع الخاص[1].

وسنعتمد في هذا المطلب على العديد من المؤشرات لدراسة تطور الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2014.

أولا . الناتج المحلي للصناعات الغذائية

بلغت أعلى نسبة مساهمة للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي 8,6 % سنة 2001، وارتفع من 434 مليار دينار جزائري سنة 2000 الى 1079 مليار دينار جزائري سنة 2014، أي بزيادة قدرها 148,5 % خلال الفترة 2000-2014، ووصلت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 ب 5,6 % ويرجع هذا التراجع كون أن معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من الزيادة في ناتج الصناعات الغذائية.

ويصنف دليل النشاط الاقتصادي في الجزائر الصناعات الغذائية إلى عدة أقسام، حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية تم ذكرها في الملحق رقم 01.

---

[1] رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، **أهمية تأهيل وتثمين الموراد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، 23 – 24 أفريل 2012، ص 146.

جدول رقم (3-30) : تطور الناتج المحلي للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	187,72	170,13	151,13	128,69	114,86	101,49	96,49	99,98	108,20	112,51	118,95	143,14	150,01	160,17	172,84
خاص	246,60	280,3	313,77	339,20	370,84	401,92	429,11	471,21	499,56	574,20	627,47	681	749,30	826,98	906,47
مجموع	434,32	450,43	464,90	467,89	485,70	503,41	525,60	571,19	607,76	686,71	746,42	824,14	899,31	987,15	1079,31
الناتج المحلي إجمالي	5116,43	5234,27	5551,05	6289,59	7303,40	8873,01	10195,22	11257,56	12836,87	12043,50	13846,88	15979,78	17480,19	18444,51	19410,62
ن ص غ / إ الناتج	**8,5**	**8,6**	**8,4**	**7,4**	**6,6**	**5,7**	**4,8**	**5,1**	**4,7**	**5,7**	**5,4**	**5,2**	**5,1**	**5,3**	**5,6**

Source : **ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Années 2000-2014 .**

يتضح من الجدول أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مستمرة، حيث بلغت سنة 2014 نسبة 5,6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 7,9 % من الناتج المحلي خارج المحروقات، وأن هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى مساهمة القطاع الخاص الذي أضحى يساهم بأكثر من **84 %** من الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية سنة 2014 مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز **16** % وجاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي

أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم ومن ذلك إهتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية، ومع ذلك تبقى مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد 5,3 **%** و 5,6 **%**على التوالي سنتي 2013 و 2014 .

ثانيا.القيمة المضافة للصناعات الغذائية

توفر الصناعة الغذائية ثلث القيمة المضافة المتأتية من القطاع الصناعي و40 % من مناصب الشغل في قطاع الصناعة [1].

جدول رقم(3-31) : تطور القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	40,01	34,33	34,57	28,36	26,36	24,7	24,72	23,66	24,39	25,73	27,55	32,06	116,08	123,86	41,71
خاص	64,60	74,56	80,54	90,02	100,94	113,69	121,30	132,42	139,92	162,75	186,58	199,78	517,1	577,80	288,98
مجموع	104,61	108,89	115,11	118,38	127,30	138,39	146,02	156,08	164,31	188,48	214,13	231,84	633,18	701,66	330,69

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الاخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، مكتب شمال إفريقيا، 2014، ص 05 .

Source : ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Années 2000-2014.

يتضح من الجدول أن مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة على المستوى الوطني بلغت 330 مليار دينار جزائري سنة 2014 بعدما كانت 104 مليون دينار جزائري سنة 2000 أي بزيادة قدرها 216 % خلال الفترة 2000-2014، ويعتبر القطاع الخاص المساهم الفعال لهذا الفرع، ومن خلال الجدول يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في زيادة مستمرة فبعدما كانت قيمتها 64 مليار دينار جزائري سنة 2000 وصلت إلى 288 مليار دينار جزائري سنة 2014 أي بحوالي 87 % من إجمالي القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية، وقد جاء ذلك كنتيجة للإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد إعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والإمتيازات المتضمنة في قوانين الإستثمار، التي سمحت باندماجه في مجال الإستثمار، وهذا ما يفسره دخول نشاط القطاع الخاص بقوة وهذا راجع إلى الانفتاح الاقتصادي والتقليص من احتكارات الدولة، بالإضافة أن القطاع الخاص يعتبر حديث النشأة في مؤسساته عند مقارنته مع القطاع العام، وهو ما يفسر حداثة وسائل الإنتاج والتكنولوجيا العالية ما أدى إلى تفوق القطاع الخاص في جل الميادين التي ينشط بها.

وجاءت فكرة الخوصصة في الجزائر بعد الفشل الذي ميز القطاع العام والقصد منها تحويل كل نشاط عام الى القطاع الخاص لتولي القيام به، أو نقل جزء، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر رقم 22-95 بتاريخ 26 أوت 1995، ليليه صدور الأمر 25-95 بتاريخ 25 سبتمبر 1995 وهو القانون الذي كرس فكرة خوصصة القطاع العام الجزائري، ولقد تبنت الجزائر هذا التوجه بسبب دعمها لتوجهها الجديد والمتمثل في انتقالها إلى أسلوب اقتصاد السوق، ونظرا إلى

الظروف التي ميزت الفترة وجوانب النقص على صعيد قانون الخوصصة كونها لم تلب متطلبات الواقع للكثير من إجراءات الخوصصة ومن أجل تسريع العملية لعوامل داخلية وأخرى خارجية اجبرت الدولة على تبني اصلاحات قانونية علها تحدث أثرا ايجابيا على برنامج الخوصصة وهذا من خلال صدور نص الأمر رقم 01-04 لعام 2001، والتي حاول من خلالها تبني نهجا جديدا في الخوصصة بتركيز الجهود المرتبطة بالعملية للإسراع في تنفيذها وبالتالي ضمان قدر من النجاح لها[1]، وهذا ما يفسر تناقص القيمة المضافة والناتج لفرع الصناعات الغذائية، إلا أنها عرفت عودة القطاع العام وإرتفاع القيمة المضافة والإنتاج بداية من سنة 2007 وهذا راجع إلى تأثر القطاع الخاص بالأزمة المالية العالمية.

أما عن مساهمة فرع الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة فقد بلغت 2,5 % من إجمالي القيمة المضافة، وقد احتلت المرتبة السادسة سنة 2014 بعد كل من قطاع المحروقات، قطاع الزراعة، قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدرولوكية، قطاع التجارة، قطاع النقل والمواصلات، على التوالي [2].

---

[1] فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الإقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 164.

[2] **ONS, Compte De Production Et Compte D'exploitation Par Secteur D'activité Et Secteur Juridique, 2014, P 01 .**

واستعمل هذا الفرع الذي يعرف قيمة مضافة مرتفعة ويعتبر الأكثر حركية في مجال الصناعة الوطنية، أكثر من 75 % من قدراته الإنتاجية حسب ما أشارت إليه حوالي 64 % من المؤسسات التي شملها التحقيق [1].

ثالثا. واردات الصناعات الغذائية

تمثل واردات الصناعات الغذائية ما نسبته 10,10 % من إجمالي الواردات سنة 2014 وهي نسبة كبيرة والجدول التالي يوضح تطور قيمة واردات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (3-32) : تطور قيمة واردات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

بيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
و صغ	102 975,5	109 032,0	115 183,7	153 410,0	146 625,9	157 345,6	193 699,6	227 670,6	230 431,8	274 236,3	386 818,9	407 381,9	441 225,4	521 571,1
و صغ/ إو	9.81	10,09	10,10	10,79	8,07	9,10	11,23	10,42	10,09	11,05	11,67	9,81	10,09	10,10

[1] **Office National Des Statistiques, Enquête Sur La Situation Et Les Perspectives Dans L'industrie Au Quatrième Trimestre 2014 , N°695, 2014 , P 06 .**

Source : Office National Des Statistiques, La Direction Technique Chargée De La Comptabilité National , Evolution Des Echanges Exterieurs De Marchandises De 2004 A 2014, Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 84, Octobre 2015, P P 29-30 .

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الصناعات الغذائية في حالة إزدياد مستمر، وهذا ما يعكس جيدا مدى إعتماد السوق الوطنية على الواردات رغم دخول القطاع الخاص في الفترة الأخيرة بشكل مكثف، وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي وإرتفاع أسعار السلع الغذائية بالإضافة إلى إرتفاع الطلب نتيجة إرتفاع النمو الديموغرافي وزيادة الإستهلاك .

رابعا. صادرات الصناعات الغذائية

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا إذ تمثل ما نسبته 4,3 % سنة 2014، وتمثل صادرات الصناعات الغذائية 4,31 % من إجمالي الصادرات، وقد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2013 بمعدل 5,30 %.

جدول رقم (3-33) : تطور قيمة صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2000-2014

الوحدة : مليون دينار جزائري

بيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ص ص غ	1115,1	2164,2	2663,8	3433,9	3149,9	4220,0	4114,1	5401,7	5599,1	2072,3	2352,3,4	2182,0	2765,8,2	21213
ص صغ/ ا ص	0,07	0,14	0,14	0,15	0,09	0,11	0,11	0,11	0,17	0,48	0,44	0,38	0,53	0,43

Source:

1.**Office National Des Statistiques, La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale , Evolution Des Echanges Exterieurs De Marchandises De 2004 A 2014, Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 84 , Octobre 2015, P P 106-107** .

2. Office National Des Statistiques , La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale . **Evolution Des Echanges Exterieurs De Marchandises De 2001 A 2012,** Ollections Statistiques N° 182/2014 Série E : Statistiques Economiques N° 75 ,P 107.

يظهر الجدول أن صادرات الصناعات الغذائية عرفت إتجاها تصاعديا بداية من سنة 2001 وحتى سنة 2008، حيث بدأت بالتراجع وهذا راجع إلى تأثرها بأزمة إرتفاع أسعار الغذاء لسنة 2007، وارتباط الصناعات الغذائية بالمواد الأولية المستوردة من الخارج، وبلغت سنة 2014 حوالي 21213 مليون دينار جزائري أي ما نسبته 0,43 % من إجمالي الصادرات وهي نسبة جد ضعيفة مما يجعل قدرة الدولة على إتاحة الغذاء مرهونة بالأسواق الخارجية .

خامسا. مؤسسات الصناعات الغذائية

شهد عدد المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (3-34) : تطور عدد مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ص غ	**11594**	**12353**	**13058**	**13673**	14417	15270	**16109**	**17045**	**17679**	**18394**	**19172**	20198	21624	**23075**

Source: Ministère De l'Industrie Et Des Mines Direction Générale De La Veille Stratégique, Des Etudes Et Des Systèmes d'Information , Bulletin D'information Statistique N 18,22,23, 28.

إنتقل عدد الصناعات الغذائية من **11594** مؤسسة في سنة 2001 إلى أكثر من 23075 مؤسسة سنة 2014، علما أنه سجل معدل نمو ب 99 **%** مقارنة بسنة 2001 وبمعدل نمو 6,7 **%** مقارنة بسنة 2013 بإنشاء 1451 مؤسسة، وهي تشكل 29,5 **%** من النسيج الإجمالي للمؤسسات الصناعية (**78108** مؤسسة) [1] .

[1] **Ministère De l'Industrie Et Des Mines, Direction Générale De La Veille Stratégique, Des Etudes Et Des Systèmes d'Information , Bulletin D'information Statistique N 28 , Mai 2016 , P 52 .**

المطلب الثاني: مساهمة السياسات الزراعية في نمو الناتج الزراعي والصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2014

تتعدد عوامل ومحددات الانتاج الزراعي ولكل منها خصائص، إذ توجد عوامل ذات خصائص اجتماعية اقتصادية وأخرى اقتصادية سياسية وثالثة فنية تكنولوجية ورابعة بشرية ادارية [1].

وبعد حصر المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر في الناتج الزراعي وفي الصناعات الغذائية، من خلال دراستنا النظرية والتحليلية ومن خلال بعض الدراسات السابقة، تم في هذا المطلب صياغة النموذج القياسي الخاص بالناتج الزراعي والمتغيرات المؤثرة فيه، بصياغة النموذج القياسي الخاص بالصناعات الغذائية وتقديره.

أولا. صياغة النموذج القياسي الخاص بالناتج الزراعي

لقياس تأثير أهم السياسات الزراعية على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، لابد من تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة على اتجاهات الناتج الزراعي والمتمثلة في المتغيرات المفسرة.

- ✓ **المتغير التابع :** ويتمثل المتغير التابع في الناتج الزراعي ويرمز له ب : **Y**
- ✓ **المتغيرات المفسرة** : وتتمثل في :
  - حجم العمالة الزراعية ويرمز له ب **L**؛

---

[1] زويد فتحي عبد، **العوامل المحددة للإنتاج الزراعي في العراق للفترة 1985-2005**، مجلة الرافدين، العدد 01، المجلد 37، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 01.

- حجم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ويرمز له ب **SAU**؛
- حجم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المسقية ويرمز له ب**SAUI**؛
- حجم الآلات الزراعية (الجرارات+ الحاصدات) ويرمز له ب **TM**؛
- حجم التأمين الزراعي ويرمز له ب **ASS**؛
- حجم الدعم الزراعي ويرمز له ب **SUB**؛

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$\mathbf{Y}=f\ (\mathbf{L, SAU, SAUI, TM, ASS, SUB})$$

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بحجم الناتج الزراعي، والصيغة الرياضية المناسبة كالتالي :

$$\mathbf{Y}_i = B_0 + B_1\mathbf{L_i} + B_2\mathbf{SAU_i} + B_3\mathbf{SAUI_i} + \mathbf{B_4TM_i} + \mathbf{B_5ASS_i} + \mathbf{B_6SUB_i} + u_i$$

حيث أن :

(**i**) تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة **i** ؛

- **Y:** يمثل حجم الناتج الزراعي ب مليون دينار جزائري؛
- **L :** يمثل حجم العمالة الزراعية ب الآلاف؛
- **SAU :** يمثل حجم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب هكتار؛

- **SAUI** : يمثل حجم مساحة الأراضي المسقية ب هكتار؛
- **TM** : يمثل حجم الآلات الزراعية (الجرارات+ الحاصدات) ب الوحدة الواحدة؛
- **ASS**: يمثل حجم التأمين الزراعي ب مليون دينار جزائري ؛
- **SUB** : يمثل حجم الدعم الزراعي ب مليون دينار جزائري .

تمثل B_0، B_1، B_2، B_3، B_4، B_5، B_6 معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في حجم الناتج المحلي للناتج الزراعي لكن يصعب قياسها مثل التغيرات المناخية أو لأسباب أخرى.

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين على النحو التالي :

$$\mathbf{LnY}_i = \mathbf{Ln}B_0 + \mathbf{Ln}B_1\mathbf{L_i} + \mathbf{Ln}B_2\mathbf{SAU_i} + \mathbf{LnB_3SAUI_i} + \mathbf{Ln}B_4\mathbf{TM} + \mathbf{LnB_5ASS_i} + \mathbf{LnB_6SUB_i}.$$

حيث أن:

$\mathbf{Ln}B_0$ تمثل الحد الثابت .

معلمات النموذج .B_0، B_1، B_2، B_3، B_4، B_5، B_6.

وتمثل مرونة تغير حجم الناتج الزراعي المحلي بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، حيث تعرف المرونة **ni** بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1 %، وتعطى بالصيغة التالية:

$$ni = \frac{dY_i}{Y_{ij}} \cdot \frac{X_j}{dX_{ij}}$$

بحيث :

Y_i : المتغير التابع ؛

X_j : يمثل المتغير المستقل .

ا. تقدير النموذج القياسي الخاص بالناتج الزراعي المحلي

يتم تقدير النموذج القياسي الاقتصادي بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (**MCO**) والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **EVIEWS 9** وبعد إدخال البيانات من الجدول في الملحق رقم 02 في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-35) : نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي لحجم الناتج الزراعي خلال الفترة 2000-2014 :

Dependent Variable: LNY
Method: Least Squares
Date: 04/16/17 Time: 14:00
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTM	0.905135	1.147367	0.788880	0.4529
LNSUB	0.047241	0.059686	0.791500	0.4515
LNSAU	15.15700	5.534814	2.738485	0.0255
LNSAUI	0.677164	0.284517	2.380045	0.0445
LNL	2.388705	1.029565	2.320111	0.0489
LNASS	0.207681	0.135550	1.532133	0.1640
C	-117.0545	35.80706	-3.269033	0.0114

R-squared	0.988669	Mean dependent var	5.972074
Adjusted R-squared	0.980170	S.D. dependent var	0.225600
S.E. of regression	0.031768	Akaike info criterion	-3.755966
Sum squared resid	0.008074	Schwarz criterion	-3.425543
Log likelihood	35.16975	Hannan-Quinn criter.	-3.759486
F-statistic	116.3362	Durbin-Watson stat	2.535485
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **EViews 9**

ووفقا للجدول رقم **(3-35)** كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لحجم الناتج الزراعي على النحو التالي:

$$LNY = -117.05446 + 2.38870LnL + 15.1570LnSAU + 0.6771LnSAUI + 0.9051LnTM + 0.2076LnASS + 0.04724LnSUB$$

II. اختبار فرضيات النموذج

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بحجم الناتج الزراعي المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات.

1.اختبار Breusch-Godfrey(B-G):

من بين الاختبارات التي تستعمل للكشف عن الإرتباط الذاتي من رتبة أعلى من الرتبة الأولى نجد اختبار **Breusch-Godfrey(B-G)** والذي يختبر فرض العدم H_0 بغياب الإرتباط الذاتي بين البواقي في مقابل الفرض البديل **H_1** بوجود الإرتباط الذاتي [1].

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho_P = 0$$

فإذا كانت $n \times R^2 \succ \chi^2(p)$ فإنه ترفض الفرضية H_0 وتقبل الفرضية البديلة ويعني هذا وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من الدرجة **P**، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار **Breusch-Godfrey(B-G).**

جدول رقم (3-36) : نتائج اختبار Breusch-Godfrey(B-G)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.540262	Prob. F(2,6)	0.6085
Obs*R-squared	2.289077	Prob. Chi-Square(2)	0.3184

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/17/17 Time: 18:46
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.10729	40.42397	0.299508	0.7747
LNASS	-0.029960	0.150612	-0.198923	0.8489
LNL	0.452062	1.186975	0.380852	0.7164
LNSAU	-1.773416	6.207048	-0.285710	0.7847
LNSAUI	0.142794	0.339608	0.420466	0.6888
LNSUB	-0.029302	0.071476	-0.409952	0.6961
LNTM	-0.373194	1.280231	-0.291505	0.7805
RESID(-1)	-0.528244	0.508865	-1.038081	0.3392
RESID(-2)	-0.180570	0.451970	-0.399517	0.7033

R-squared	0.152605	Mean dependent var	-2.65E-14
Adjusted R-squared	-0.977255	S.D. dependent var	0.024015
S.E. of regression	0.033768	Akaike info criterion	-3.654888
Sum squared resid	0.006842	Schwarz criterion	-3.230058
Log likelihood	36.41166	Hannan-Quinn criter.	-3.659414
F-statistic	0.135066	Durbin-Watson stat	2.206206
Prob(F-statistic)	0.993725		

[1] **Régis bourbonnais, écoométrie cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015 , P 130.**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **EViews 9**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ أن $n \times R^2 = 2.289 \prec \chi^2(p) = 5.99$ وعليه يتم قبول الفرضية H_0 اي عدم وجود إرتباط ذاتي بين بواقي تقدير النموذج.

حيث تم حساب قيمة $\chi^2(p) = 5.99$ بالاعتماد على الملحق رقم 05.

2. إختبار أثر ARCH :

تحت فرضية العدم المتمثلة في أن الأخطاء متجانسة :

H0= : $\alpha_0 = \alpha_1 = \ldots\ldots = \alpha_p = 0$

إذا كان **LM** أكبر من χ^2 نرفض الفرضية **H0** أي نقبل بالنموذج **ARCH** ، كما تجدر الإشارة إلى أن القيم الصغيرة ل R^2 تعني أن أخطاء الفترات السابقة لا تؤثر على الخطأ الحالي وبالتالي لا يوجد أثر **ARCH** ، أي أننا نقبل بفرضية العدم، بينما إذا كان TR^2 أكبر χ^2 المجدولة من فهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالنموذج **ARCH** و بالتالي نقدر النموذج على هذا الأساس[1].

[1] **Régis bourbonnais ,Op. Cit, P 153.**

جدول رقم (3-37) : إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.244531	Prob. F(2,10)	0.7876
Obs*R-squared	0.606137	Prob. Chi-Square(2)	0.7385

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/17/17 Time: 20:19
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000719	0.000424	1.695348	0.1209
RESID^2(-1)	-0.220789	0.317407	-0.695603	0.5025
RESID^2(-2)	-0.074938	0.317231	-0.236224	0.8180

R-squared	0.046626	Mean dependent var	0.000541
Adjusted R-squared	-0.144049	S.D. dependent var	0.001007
S.E. of regression	0.001077	Akaike info criterion	-10.62929
Sum squared resid	1.16E-05	Schwarz criterion	-10.49891
Log likelihood	72.09036	Hannan-Quinn criter.	-10.65608
F-statistic	0.244531	Durbin-Watson stat	1.942283
Prob(F-statistic)	0.787620		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Eviews 9**

ومن خلال هذه النتائج نجد أن احصائية مضاعف لاغرنج TR^2(0.60) قد أخذت قيمة أقل من القيمة المجدولة لـ χ^2 عند درجة حرية 2 ومستوى ثقة **5%** (5.99) وعليه فإنه يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود أثر **ARCH** في سلسلة بواقي التقدير.

III.الدراسة الإقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر الخاص بالناتج الزراعي المحلي

تم دراسة النموذج المقدر من منظور منطق النظرية الإقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

1. الدراسة الإقتصادية

بالنسبة لمعامل لوغاريتم العمالة الزراعية B_1 نلاحظ ان إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع لحجم الناتج الزراعي المحلي والمتغير المفسر العمالة الزراعية، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه اذا تغير حجم العمالة الزراعية ب 1 % فإن حجم الناتج الزراعي المحلي سيتغير ب 2,38 % ، إذن معامل B_1 له معنوية إقتصادية.

بالنسبة لمعامل لوغاريتم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع حجم الناتج الزراعي المحلي والمتغير المفسر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه اذا تغير مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب 1 %، فإن حجم الناتج الزراعي المحلي سيتغير ب 15,15 %، إذن معامل B_2 له معنوية إقتصادية.

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم الأراضي المسقية، نلاحظ إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع حجم الناتج الزراعي المحلي والمتغير المفسر مساحة الأراضي المسقية، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه إذا تغيرت مساحة الأراضي المسقية ب 1 % فإن حجم الناتج الزراعي المحلي سيتغير ب 0,67 %، إذن معامل B_3 له معنوية إقتصادية.

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم الآلات الزراعية، نلاحظ إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع حجم الناتج الزراعي المحلي والمتغير المفسر حجم الآلات الزراعية، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه إذا تغير حجم الآلات الزراعية ب 1 % فإن حجم الناتج الزراعي المحلي سيتغير ب 0,90 % ، إذن معامل B_4 له معنوية إقتصادية .

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم التأمين الزراعي نلاحظ إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع حجم الناتج الزراعي المحلي والمتغير المفسر حجم التأمين الزراعي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه إذا تغير حجم التأمين الزراعي ب 1 % فإن حجم الناتج الزراعي المحلي سيتغير ب 0,20 % ، إذن معامل B_5 له معنوية إقتصادية .

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم الدعم الزراعي نلاحظ إشارته موجبة أي أن العلاقة موجبة بين المتغير التابع حجم الناتج المحلي للناتج الزراعي والمتغير المفسر حجم الدعم الزراعي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه إذا تغير حجم الدعم الزراعي ب 1 % فإن حجم الناتج المحلي للناتج الزراعي سيتغير ب 0,04 % ، إذن معامل B_6 له معنوية إقتصادية .

2. الدراسة الإحصائية

سيتم إختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي :

أ. **إختبار معنوية المعالم**

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية **prob** وذلك عند مستوى معنوية 5 % .

نستخرج القيمة الجدولية T_{tab} من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5 % وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $8 = 7 - 15$ أي $T^{\alpha}_{n-k} = T^{0.05}_{8} = 2.306$

جدول رقم (3-38) : نتائج إختبار معنوية المعالم

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	أدنى مستوى معنوية prob
الثابت	B_0	3,2690	**2,306**	0,0114
L	B_1	2,3201	**2,306**	0,0489
SAU	B_2	2,7384	**2,306**	0,0255
SAUI	B_3	2,3800	**2,306**	0,0445
TM	B_4	0,7888	**2,306**	0,4529
ASS	B_5	1,5321	**2,306**	0,1640
SUB	B_6	0,7915	**2,306**	0,4515

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (3-35)، يتم حساب القيمة الجدولية من جدول ستودنت الملحق رقم 03.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت **B_0**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أكبر من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} < T_{cal}$** ، وبهذا نرفض فرضية العدم **H_0**،أي أن **B_0** معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,0114 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 1,14 % عند مستوى معنوية 5 % .

بالنسبة لمعامل حجم العمالة الزراعية **B_1**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أكبر من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} < T_{cal}$** ، وبهذا نرفض فرضية العدم **H_0**،أي أن **B_1** معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,0489 أقل من 5 % ، ومنه يمكن القول أن حجم العمالة الزراعية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج الزراعي

خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم العمالة الزراعية يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي.

بالنسبة لمعامل حجم الأراضي الصالحة للزراعة **B_2**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أكبر من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} < T_{cal}$** ، وبهذا نرفض فرضية العدم **H_0**،أي ان **B_2** معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,0255 أقل من 5 %، ومنه يمكن القول أن حجم الأراضي الصالحة للزراعة له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم الأراضي الصالحة للزراعة يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي .

بالنسبة لمعامل حجم الأراضي المسقية **B_3**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أكبر من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} < T_{cal}$** ، وبهذا نرفض فرضية العدم **H_0**، أي أن **B_3** معنوي وحيث إن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,0445 أقل من 5 %، ومنه يمكن القول أن حجم الأراضي المسقية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم الأراضي المسقية يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي .

بالنسبة لمعامل حجم الآلات الزراعية **B_4**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أقل من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} > T_{cal}$** ، وبهذا نقبل فرضية العدم **H_0**، أي أن **B_4** ليس معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,4529 أكبر من 5 %، ومنه يمكن القول ان حجم الآلات الزراعية ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج

الزراعي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم الآلات الزراعية لا يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي .

بالنسبة لمعامل حجم التأمين الزراعي **B_5**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أقل من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} > T_{cal}$** ، وبهذا نقبل فرضية العدم **H_0**، أي أن **B_5** ليس معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,1640 أكبر من 5 %، ومنه يمكن القول أن حجم التأمين الزراعي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم التأمين الزراعي لا يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي .

بالنسبة لمعامل حجم الدعم الزراعي **B_6**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أقل من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي أن : **$T_{tab} > T_{cal}$** ، وبهذا نقبل فرضية العدم **H_0**، أي أن **B_6** ليس معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,4515 أكبر من 5 % ، ومنه يمكن القول أن حجم الدعم الزراعي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم الدعم الزراعي لا يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج الزراعي.

ب. إختبار المعنوية الكلية للنموذج

لإختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نستعمل معامل التحديد **R^2** واختبار فيشر **F** انطلاقا من الجدول رقم (**3**-35) .

- **معامل التحديد R^2** : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0,9886 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 98,86 % من التغيرات التي تحدث للناتج الزراعي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الزراعي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 1,14 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ U_i .

- **إختبار فيشر F**: يتم بمقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 116,33 مع القيمة الجدولية F_{tab}، التي تم استخراجها من جدول فيشر الملحق رقم 04، عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية البسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{15-6-1}^{6} = F_{8}^{6} = 4.1468$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

ومن خلال الدراسة الإقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل من حجم العمالة الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المسقية له معنوية إقتصادية وإحصائية، بينما كل من حجم الآلات الزراعية والتأمين الزراعي والدعم الزراعي ليس له معنوية إحصائية، حيث يرجع عدم معنوية معامل حجم الآلات الزراعية إلى إمتلاك آلات ومكائن زراعية لم يتم إستغلالها بالكامل، بالإضافة إلى تخصص هذه الآلات والمكائن لعمل معين دون آخر مما يؤدي

بتعطيل جزء منها في مساهمتها في زيادة الناتج الزراعي، كما أن أغلب هذه الآلات أصبحت غير فعالة وهذا راجع إلى تقدم معدل عمرها الإنتاجي المعتمد تقنيا .

ويرجع عدم تأثير حجم التأمين الزراعي على الإنتاج الزراعي إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند المزارعين، أو تلك المشاكل التي تتعلق بالتطبيق السليم لبرنامج التأمين الزراعي والتي تتمثل غالبا أنه قد توجه هذه المبالغ الخاصة بالتأمينات إلى من لا يستحقونها ويستعملونها في تسديد قروضهم أو لأغراض شخصية، أو تحاشي التأمين ذو المخاطر العالية مما يؤدي في الأخير إلى إفلاس شركات التأمين، بالاضافة الى ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ.

أما عن عدم تأثير حجم الدعم الزراعي على الإنتاج الزراعي فقد يرجع ذلك إلى إجراءات وشروط منح الدعم والتي كانت سببا في عدم طلب المزارعين والأشخاص العاملين في النشاط الزراعي لهذا الدعم.

ثانيا. تقدير النموذج القياسي الخاص بالناتج المحلي للصناعات الغذائية

يتم تقدير النموذج القياسي الاقتصادي بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ويتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي **EVIEWS 9** .

- **المتغير التابع :** ويتمثل المتغير التابع في الناتج المحلي للصناعات الغذائية ويرمز له ب : **YIAA**

- **المتغير المفسر** : ويتمثل في حجم الناتج الزراعي المحلي ويرمز له ب **y**

وشكل الدالة هو كما يلي : **YIAA =f (Y)** ، وسيتم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بحجم الصناعات الغذائية، والصيغة الرياضية المناسبة كالتالي :

$$\mathbf{YIAA}_i = B_0 + B_1\mathbf{Y_i} + u_i$$

حيث أن :

(i) تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة **i** .

- **YIAA :** يمثل حجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية ب مليار دينار جزائري.
- **Y :** يمثل حجم الناتج الزراعي ب مليون دينار جزائري

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين على النحو التالي :

$$\mathbf{LnYiaa}_i = \mathbf{Lin}B_0 + \mathbf{Ln}B_1\mathbf{Y_i} + \mathbf{Ln}\ u_i$$

حيث أن:

LnB_0 تمثل الحد الثابت.

B_1 مرونة تغير حجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية بالنسبة إلى للناتج الزراعي المحلي .

وبعد إدخال البيانات من الملحق رقم 02 في برنامج **EViews 9**، تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3-39) : نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي بين الناتج المحلي للصناعات الغذائية والناتج الزراعي المحلي خلال الفترة 2000-2014

Dependent Variable: LNYIAA
Method: Least Squares
Date: 04/16/17 Time: 15:53
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNY	0.771037	0.022652	34.03863	0.0000
C	-1.925778	0.135368	-14.22619	0.0000

R-squared	0.988904	Mean dependent var	2.678913
Adjusted R-squared	0.988051	S.D. dependent var	0.174919
S.E. of regression	0.019121	Akaike info criterion	-4.952515
Sum squared resid	0.004753	Schwarz criterion	-4.858109
Log likelihood	39.14387	Hannan-Quinn criter.	-4.953521
F-statistic	1158.628	Durbin-Watson stat	1.320708
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **EViews 9**

والنتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

LNYIAA = - 1.9257 + 0.7710LNY

حيث قمنا بدراسة النموذج اقتصاديا واحصائيا كالتالي:

ا. دراسة إقتصادية:

بالنسبة لمعامل لوغاريتم الناتج المحلي الزراعي B_1 نلاحظ ان إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع لحجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية والمتغير المفسر حجم الناتج المحلي الزراعي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية حيث أنه إذا تغير حجم الناتج

الزراعي المحلي ب 1 % فإن حجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية سيتغير ب 0,77 % ، إذن معامل B_1 له معنوية إقتصادية.

II. دراسة إحصائية:

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B_0، نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن : $T_{tab} < T_{cal}$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,00 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج .

بالنسبة لمعامل حجم الناتج المحلي الزراعي B_1، نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن : $T_{cal} < T_{tab}$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_1 معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية **prob** تساوي 0,00 أقل من 5 % ، ومنه يمكن القول أن حجم الناتج الزراعي المحلي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % في تفسير حجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل حجم الناتج الزراعي المحلي يؤثر على المتغير التابع حجم الناتج المحلي للصناعات الغذائية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0,9889 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير المفسر يتحكم ب 98,89 % من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي للصناعات الغذائية، مما يدل على أن هناك إرتباط قوي بين الناتج الزراعي المحلي والناتج المحلي للصناعات الغذائية، أما الباقي 1,11 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ U_i.

خلاصة الفصل:

سمح تطبيق السياسات الزراعية منذ سنة 2000 وإلى غاية 2014، بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة ووصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتنمية الإنتاج الزراعي خاصة فيما يخص الخضر والفواكه، اللحوم البيضاء والحمراء، البيض وغيرها، ورغم ذلك فإن الهدف المنشود في تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة مادة الحليب والحبوب لم يتحقق بعد.

وتبين المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة في دالة الناتج الزراعي أن زيادة قيمة العمالة الزراعية بنسبة قدرها 1 % تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 2,38 %، وأن زيادة المساحات الصالحة للزراعة بنسبة 1 % قدرها تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 15,15 %، كما أن زيادة الأراضي المسقية بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 0,67 %، وعلى ضوء معاملات المرونات الكلية للدالة يمكن القول أن زيادة كل من المتغيرات السابقة معا ب 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي خلال الفترة 2000-2014 ب 18,2 %، وتعد هذه المتغيرات الثلاث السابقة من أهم العوامل المؤثرة والموجهة للناتج الزراعي في الجزائر، كما أن زيادة الناتج الزراعي ب 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للصناعات الغذائية ب 0,77 % كما أنه يتحكم ب 98,89 % من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي للصناعات الغذائية، وبالتالي يؤثر الناتج الزراعي بطريقة فعالة، الأمر الذي يستدعي إتباع سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة المساحات الصالحة للزراعة، تطوير أساليب الري والاهتمام بزيادة العنصر البشري وتطويره فنيا وإداريا.

الفصـل الرابـع

تمهيد:

يتأثر القطاع الزراعي بالعديد من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والطبيعية المتداخلة فيما بينها، ومن بين هذه العوامل حزمة السياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة، وتتداخل مع هذه السياسات الظروف البيئية المحيطة وأهمها المستجدات الدولية والإقليمية، بسبب إقبال الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والظروف المناخية والتي ينتج عنها التعديل المستمر في رسم السياسات والتنفيذ تبعا لمرونتها في مواكبة تلك المستجدات والظروف بغية تطوير الصناعات الغذائية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

المبحث الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية على الصناعات الغذائية في الجزائر.

المبحث الثالث : معوقات تنفيذ السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2015-2019 .

المبحث الأول : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي، عن طريق تصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية، تؤمن الغذاء للسكان بإستخدام مختلف تقنيات الحفظ والتغليف والتبريد والتخزين ومن ثم تقليل الفاقد من الغذاء .

ويعتمد توضيح مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي على تحديد مؤشراته، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي المتمثلة في عنصر الإتاحة والاستقرار وإمكانية الوصول.

المطلب الأول : وضع الأمن الغذائي في الجزائر

بلغ الناتج الإجمالي 213,5 مليار دولار أمريكي سنة 2014، ونما حجم الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,8 ٪، وبلغ معدل نمو سنوي متوسط للتضخم 3,8 ٪ من مؤشر أسعار المستهلك الوطني، في حين استقرت البطالة عند 1.214 مليون شخص من بين 10,6 **%** من إجمالي السكان الناشطين[1].

[1] **Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, site consulté le 01 février** 2016 **:** **http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm**

ونستطيع تقويم الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات والتي نذكر بعضها:

أولا. المتاح للاستهلاك من الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر سنة 2014

يقاس المتاح من الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي كالتالي [1]:

- **المتاح من الاستهلاك = الإنتاج + الواردات – الصادرات**
- **نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج /المتاح للاستهلاك)*100**

والجدول التالي يوضح المتاح للاستهلاك من الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر 2014.

جدول رقم (4-1) : المتاح للاستهلاك من الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر 2014

القيمة : مليون دولار أمريكي ، الكمية : ألف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		المتاح من الاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
القمح والدقيق	2436,20	0,00	0,00	7417,03	2368,56	**9853,23**	**24,72**
الذرة الشامية	2,57	/	/	**04,4108**	**65,975**	**61,4110**	**06,0**
الشعير	**40,939**	/	/	**22,770**	**28,196**	**62,1709**	**95,54**
البطاطس	**52,4673**	**64,0**	**22,0**	**58,123**	**12,88**	**46,4796**	**44,97**
البقوليات	**70,93**	/	/	**12,192**	**38,229**	**82,285**	**78,32**
الخضر	**73,12297**	**24,3**	**65,2**	**65,27**	**56,32**	**15,12322**	**80,99**
الفاكهة	**10,4205**	**78,25**	**50,38**	**50,494**	**65,392**	**83,4673**	**97,89**
الزيوت والشحوم	**01,70**	**15.0**	**26,0**	**65,801**	**93,789**	**51,871**	**03,8**

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلد 35، الخرطوم، السودان، 2015، ص 06.

لحوم حمراء	**64,252**	**82,1**	**24,0**	**19,80**	**98,306**	**01,331**	**33,76**
لحوم بيضاء	**18,463**	/	/	**02,0**	**06,0**	**20,463**	**00,100**
الأسماك	**58,101**	**95,1**	**74,7**	**74,42**	**64,135**	**37,142**	**35,71**
البيض	**03,303**	/	/	/	/	**03,303**	**00,100**
الألبان ومنتجاتها	**55,3648**	**34,0**	**25,0**	**38,3579**	**,203445**	**59,7227**	**48,50**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،** المجلد 35، مرجع سبق ذكره.

عرفت الجزائر تحقيق معدلات عالية من نسب الاكتفاء الذاتي سنة 2014 وصلت الى 100 % في كل من البيض واللحوم البيضاء والخضر، أما اللحوم الحمراء والأسماك والفواكه فعرفت نسبة تجاوزت 70 % ،إلا انها عرفت فجوة غذائية في كل من القمح والدقيق والذرة الشامية ولعل السبب الرئيسي في انخفاض نسبة الاكتفاء هو زيادة حجم الواردات.

وحققت معدلات تجاوزت النصف في كل من الألبان والشعير بالرغم من حجم الواردات المسجل.

ثانيا.متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد الجزائري من السعرات الحرارية نحو **3296** كيلو كالوري مقارنة بنحو**2870** كيلو كالوري على المستوى العالمي، ويقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد

الجزائري من البروتين بنحو **92** غرام، مقارنة بمتوسط عالمي يقدر بنحو 80,5 غرام بروتين، ونحو 76,6غراما من الدهون مقارنة بمتوسط عالمي يقدر بنحو 82 غرام دهون[1].

ثالثا. نقص التغذية في الجزائر

سجل مؤشر الجوع في عام 2014 وفقا لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أقل من 5 ويوضح الجدول التالي النسب الخاصة بالسكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع خلال الفترة 2011-2014.

جدول رقم (4-2) : نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في الجزائر خلال الفترة 2011-2013

المؤشر	الفترة	النسبة
نسبة السكان ناقص التغذية %	متوسط 2011-2013	2,4
مؤشر الجوع	2014	أقل من 5

Source : **International Food Policy Research Institute, Global Hunger Index, Washington, 2014, P 41.**

يظهر الجدول نسبة السكان ناقصي التغذية والتي قدرت بنسبة 2,4 خلال الفترة 2011-2013، أما مؤشر الجوع فقد بلغت سنة 2014 إلى أقل من 5 وإذا ما قورن بالدرجات المعترف بها فهي درجة منخفضة .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2014، ص 25.

رابعا. خط الفقر في الجزائر

تمثل حصة من يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم من السكان النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم مقاسة بدولارات القوة الشرائية الثابتة لعام **2005** ويشار إلى ذلك أحيانا على أنه الفقر المدقع، أما حصة من يعيشون على أقل 2 دولار أمريكي في اليوم من السكان فتمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم مقاسة بدولارات القوة الشرائية الثابتة لعام 2005 .

جدول رقم (4-3) : نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 وأقل من 2 دولار أمريكي في اليوم في الجزائر لسنة 2014

البيان	النسبة
أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم	1,2
أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم	8,2

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية والزراعة الحماية الاجتماعية والزراعة لكسر حلقة الفقر في الريف**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

يعيش حوالى 1,2 % من سكان الجزائر فقرا مدقعا، اي على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم، وحوالي 8,2 % من سكان الجزائر يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم وهي نسبة كبيرة .

خامسا. بعض المؤشرات المتعلقة باستخدامات المياه في الجزائر

تعتبر الجزائر من المناطق الأكثر جفافا في العالم، وقد بلغت حصة الفرد من المياه المتجددة سنة 2011 ب 319,8 م^3، ومن المتوقع أن تصل الى 290,4 م^3 سنة 2020 [1]، وهي الأضعف مقارنة بجارتيها تونس والمغرب حيث قدرت حصة الفرد ب 429,2 و 3147,0 على التوالي .

جدول رقم (4-4) : بعض المؤشرات المتعلقة باستخدامات المياه في الجزائر

السكان المستفيدة من مصادر المياه المحسنة (%) 2015		نسبة السكان المستفيدة من مرافق الصرف الصحي 2015	الطلب على المياه حسب كل قطاع 2011		التبعية المائية للمياه السطحية % 2011	سحب المياه العذبة من مجموع الموارد المائية المتجددة (%) 2007-2011
ريفي	81,8	89,8	زراعة	63,95	% 3,6	% 48,9
حضري	84,3	82,2	صناعة	13,54		
كلي	83,6	87,6	شرب	22,11		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة وتأمين المستقبل**، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2014.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 409.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر**، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص 211.

3. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 420.

يعتبر قطاع الزراعة أكبر مستهلك للمياه، حيث يستخدم 63,95 % من إجمالي الطلب على المياه هذا لسنة 2011، وحوالي 13,54 % للصناعة، و22,1 % للأغراض المنزلية، وبلغت نسبة السكان المستفيدة من مصادر المياه المحسنة 83 % سنة 2015، أما المستفيدين من مرافق الصرف الصحي فبلغت نسبة 87,6 سنة 2015 بعدما كانت 95 % سنة 2010.

سادسا. المؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر

تقيس وحدة الذكاء الاقتصادي لصحيفة الايكونوميست الأمن الغذائي ضمن ثلاثة معايير تتمثل في توافر الأغذية والقدرة على تحمل تكاليف الأغذية، سلامة الأغذية.

والجدول التالي يوضح هذا المؤشر في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى.

جدول رقم (4-5) : مقارنة المؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر مع بعض الدول لسنة 2014

الدولة	القدرة على تحمل التكاليف	توفر الأغذية	جودة وسلامة الأغذية	المؤشر العالمي للأمن الغذائي	الترتيب على مستوى الإقليم	الترتيب العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	94,8	85,5	85,7	89,3	**1 عالميا**	**1**
فرنسا	85,9	79,7	87,6	83,4	**7 اوروبيا**	**10**
الصين	58,9	63,5	66,6	62,2	**7 اسيويا**	**42**
الكويت	83,1	61,2	75,3	72,2	**1 عربيا**	**28**
الجزائر	46,6	48,3	47,7	47,5	**8 عربيا**	**70**
الكونغو	16,0	31,4	28,5	24,8	**26 على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء**	**109**

Source : The Economist And Intelligence Unit, Food Security In Focus : North America, Asia And Pacific, Europe, Middle East & North Africa, Sub-Saharan Africa, **The Economist And Intelligence Unit,** 2014**.**

حلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا من حيث المؤشر العالمي للأمن الغذائي مع قدرة جد عالية على تحمل تكاليف الغذاء بمعدل قدره 94,8 من 100، وجاءت فرنسا في المرتبة 10 عالميا و7 أوروبيا أما الصين فاحتلت المرتبة 42 عالميا و7 اسيويا.

وجاءت الكويت بالمرتبة **28** عالميا والأولى عربيا بمقدرة على تحمل التكاليف بمعدل قدره 83,1، في حين جاءت الجزائر في المرتبة 70 عالميا من أصل 109 دولة بمعدل قدر ب 47,5 وهي نتيجة ضعيفة والتي تعتبر أقل من نصف نتيجة الهدف المرجو تحقيقه (100)، واحتلت في المرتبة 109 والأخيرة دولة الكونغو بمؤشر قدر ب 24,8 .

سابعا. بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي

يوضح الجدول بعض المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر.

جدول رقم (4-6) : بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي لسنة 2014

البيان	2014
نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات	3,7
القيمة المضافة للزراعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	10
الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي)	277
الواردات الغذائية (مليون دولار أمريكي)	8478
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب	67,6

Source : Food And Agriculture Organization Of The United Nations, Statistical Pocketbook World Food And Agriculture , Rome, 2015, P 55.

تظهر أن ما نسبته 3,7 % من الاطفال الأقل من 5 سنوات هم ناقصي الوزن، وتقدر القيمة المضافة للزراعة ب 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، والباقي تساهم فيه القطاعات الأخرى، ووصلت الصادرات الغذائية إلى 277 مليون دولار أمريكي، في حين وصلت الواردات الغذائية ما قيمته 8478 مليون دولار أمريكي، وهو رقم كبير إذا ما قورن بحجم الصادرات الغذائية إذ يصل حجم صافي واردات الغذاء 8201 مليون دولار أمريكي، وتصل نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب إلى حوالي من 67,6 % أي أن ما نسبته 32,4 % يتم إنتاجه محليا وتحقق به اكتفاء ذاتيا.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر حسب بعد الإتاحة

يتطلب على الدولة لتوفير الغذاء أن تكون قادرة على إنتاج أو استيراد الأغذية التي تحتاجها وتمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية[1]، لتلبية الحاجات الإستهلاكية بصورة مستمرة تتماشى مع التطورات السكانية الحاصلة وتغير العادات الإستهلاكية.

وترتبط قدرة الصناعات الغذائية في الجزائر على إتاحة الغذاء على ما يلي:

أولا. حجم الإنتاج الزراعي الوطني للصناعات الغذائية

ترتبط الإتاحة بحجم الإنتاج الوطني للصناعات الغذائية ومدى قدرتها على تغطية الطلب المحلي، علما أن هذه الصناعات تعتمد في مدخلاتها على المواد المحلية والسلع الزراعية المستوردة من الأسواق الدولية، وبالإسقاط على الجزائر يلاحظ أن معدل تغطية الإنتاج الوطني للطلب المحلي لسنة 2014 بالنسبة لمجموع الحبوب 21,65 %، و 32,78 % بالنسبة للبقوليات، جملة الزيوت والشحوم 8,03 % ، اللحوم الحمراء بنسبة 76,33 % [2] .

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010، ص 12.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلد رقم **35**، القسم التاسع، مرجع سبق ذكره.

وبالتركيز على المنتجات واسعة الإستهلاك يلاحظ أنه بالرغم من الإهتمام بفرع الحبوب في الجزائر وتخصيص أكثر من 2,5 مليون هكتار لزراعة الحبوب، إلا أن إنتاج الفرع يعد غير قادر على تلبية متطلبات السوق المحلي نظرا لضعف قدرات الإنتاج التي قدرت ب 3,4 مليون طن سنة 2014 وتدني الإنتاجية التي لا تتعد 13,7 قنطار/هكتار، بالنسبة للحبوب الشتوية (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان) ولم تتعد 29 قنطار/ هكتار بالنسبة للحبوب الصيفية (الذرة الصفراء والبيضاء)[1]، وهو ما جعل مؤسسات الفرع مرتبطة بالأسواق الدولية في توفير مدخلات الإنتاج.

وعليه يقتصر دور الكثير من مؤسسات الحبوب ومشتقاتها على عملية تحويل هذه المدخلات وعرضها في السوق المحلي في شكل منتجات تامة أو متوسطة الإنتاج، أما بالنسبة لفرع السكر فالإعتماد كلي على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني على مادة السكر، ورغم ذلك فإن زراعة الشمندر السكري لم يحظى بالعناية اللازمة في المخططات الزراعية، وظلت المساحة المخصصة لزراعته منعدمة، وبإختفاء الإنتاج الوطني من الشمندر السكري تحولت مصانع السكر في كل من خميس مليانة ومستغانم وقالمة إلى مجرد معامل للتكرير وتعبئة خام السكر المستورد[2] .

---

[1] **Madr , Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2014/2013 .**

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الزراعي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وتأتي مجموعة السلع الغذائية في المرتبة الثالثة من هيكل الواردات خلال سنة 2014 مع حصة 18,79٪ (11 مليار دولار أمريكي) من الحجم الكلي للواردات (58,6 مليار دولار أمريكي)[1] .

والجدول التالي يوضح حجم الواردات الغذائية لسنة 2014.

جدول رقم (4-7): الواردات من السلع الغذائية لسنة 2014

الوحدة : مليون دولار أمريكي

المنتج	2014	
	القيمة	النسبة %
الحبوب	3 679,51	33,43
الحليب ومشتقاته	2 045,16	18,58
السكر	910,61	8,27
القهوة والشاي	378,3	3,44
الخضر المجففة	370,12	3,36
اللحوم	307,27	2,79
منتجات أخرى	3314,03	30,11
المجموع	11005	100

Source : Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieurs De L'Algérie, 2015, P 09.

تمثل الحبوب حوالي **33,43 %** من فاتورة استيراد المواد الغذائية أي ما قيمته **3 679,51** مليون دولار أمريكي وتحتل بذلك المرتبة الأولى، تليها منتجات الحليب **18,58**٪ بقيمة **2**

[1] **Direction Générale Des Douanes, Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation Période: Années 2005 - 2015, 2015 , P 05.**

045,16 مليون دولار أمريكي، السكر**8,27** ٪ ، القهوة والشاي **3,44** ٪ ، في حين تمثل المنتجات الأخرى ما نسبته 36,28 **%**.

ويسجل في هذا الإطار إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر حيث سجلت الواردات من السلع الغذائية أكثر من 11 مليار دولار أمريكي، وهذا دليل واضح على الفرق القائم بين حجم الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، ويشير إتساع الفجوة إلى تفاوت معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج، وقد قدرت قيمة هذه الفجوة سنة 2014 ب 5745,6 مليون دولار أمريكي وهي بذلك تساهم ب 16,8 % من إجمالي فجوة الغذاء العربية[1].

إن إعتماد الصناعات الغذائية في تحقيق عنصر الإتاحة على الأسواق الدولية بشكل كبير يتطلب توفر شرطان أساسيان يرتبطان بالقدرة على الإستيراد، بمعنى قدرتها على توفر النقد الأجنبي إنطلاقا من قيامها بعملية التصدير ومسألة الحصول على المنتجات الغذائية بأسعار معقولة، وهو ما تواجهه الصناعات الغذائية باعتبار أن قدراتها التصديرية جد ضعيفة حوالي 21213 مليون دينار جزائري [2] .

إن هذه المعطيات تجعل من الصناعات الغذائية غير قادرة في المدى القصير والمتوسط على إتاحة وتوفير المنتجات الغذائية بالحجم الكافي لتغطية متطلبات السوق المحلي.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2015، الخرطوم، السودان، ص 29-30 .(تم حساب قيمة الفجوة إنطلاقا من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية العربية).

[2] Office National Des Statistiques , La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale, **Evolution Des Echanges Exterieurs De Marchandises De 2001 A 2012,** Collections Statistiques N° 182 Série E : Statistiques Economiques N° 75 , 2014 , P 107 .

ثانيا.القدرة على تقليص نسبة الفاقد والمهدر من الغذاء

ترتبط الإتاحة أيضا بالقدرة على تقليص نسبة الفاقد والمهدر عبر سلسلة الغذاء، حيث يتم فقد الغذاء في مراحل الإنتاج والحصاد بما في ذلك مراحل الترحيل والتصنيع والتخزين والتسويق، أما هدر الغذاء فيحدث في نهاية سلسلة القيمة أي عند مستوى المستهلكين[1]، ولهما آثار وخيمة على جميع المستويات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، حيث يؤدي ذلك إلى خسارة وهدر في الموارد النادرة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إنتاج الغذاء على غرار المياه والأراضي والطاقة والقوى العاملة، مما يتسبب في إنخفاض العائدات الإقتصادية من الأعمال التجارية الزراعية وعائدات المزارعين ويزيد فقد وهدر الغذاء من انعدام الأمن الغذائي في البلدان ذات الموارد الضئيلة والتي عادة تكافح لتحمل كلفة الإمدادات المستوردة التي تكاد تلبي الاحتياجات الأساسية من الأغذية، ويشكل فقد وهدر الغذاء عاملا يكتسب أهمية حاسمة في البلدان التي تواجه قيودا تمنعها من زيادة الإنتاج الغذائي فيتعين عليها بالتالي الإعتماد على الواردات لتلبية احتياجاتها، ومن الناحية البيئية يساهم فقد وهدر الغذاء في زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتدهور الموارد[2].

وفي هذا الإطار أشارت دراسة أجرتها منظمة الزراعة والأغذية إلى أن مشكل الزراعة الجزائرية لا يكمن في نقص الإنتاج فقط وإنما في ضعف هياكل البنى التحتية الضرورية للتخزين

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير اللقاء القومي حول الحد من فاقد وهدر الغذاء لتعزيز الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2016، ص 88.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، **الإطار الاستراتجي الاقليمي للحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا**، القاهرة، مصر، 2015، ص 01.

وتوصلت إلى أن مستوى الخسارة من الحبوب الجزائرية وفي حدود **20 %** سنويا من حجم الإنتاج وأرجعته إلى سوء شروط وظروف التخزين والنقل السيئة [1] .

ووصل إجمالي الفاقد إلى إجمالي الكمية المعروضة من الغذاء إلى 15 **%** سنة 2015 [2]، كما يسجل في الكثير من فروع الإنتاج الزراعي الوطني عدم قدرة هذه الصناعات على احتواء واستيعاب فائض الإنتاج في بعض المواسم من الخضر والفواكه وهو ما يؤكد ضعفها في تحقيق المنفعة الزمانية والمكانية لإتاحة الغذاء.

المطلب الثالث : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر حسب بعد الإستقرار

يتمثل إستقرار الغذاء في إستدامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة[3]، ولا يزال الإستقرار يشكل تحديا في الأقاليم التي تعتمد إعتمادا كبيرا على الأسواق الدولية للأغذية لتوفير الإمدادات المحلية، وتلك التي لم تضمن إمكانية الحصول على الأغذية محليا، أو هي معرضة للمخاطر بشكل خاص بسبب محدودية

---

[1] **Adel A.Kader, Role Of Agro-Industry In Reducing Food Losses In The Middle East And North Africa Region, FAO, February 2012, P 16** .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2015، ص 37.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010، ص 27 .

وهشاشة قاعدة مواردها الطبيعية، هذه الظروف ذات أهمية خاصة في إقليم افريقيا الشمالية والشرق الأدنى ومنطقة البحر الكاريبي [1].

وهو ما يؤكد أهمية ضمان الإمدادات الغذائية الثابتة التي يمكن التعويل عليها للحفاظ على بعد استقرار الأمن الغذائي أو المعروض سواء كان مصدرهما الإنتاج المحلي أو الواردات أو كلاهما فضلا حجم المخزون الإستراتيجي، فالإنخفاض سواء كان في المعروض أو المخزون ينشأ عنه مخاطر عدم إستقرار إمدادات الغذاء، والذي من شأنه أن يتسبب في تراجع الأمن الغذائي.

وترتبط قدرة الصناعات الغذائية في الجزائر حسب بعد الإستقرار، على ما يلي:

أولا.مؤشر التعرض للمخاطر

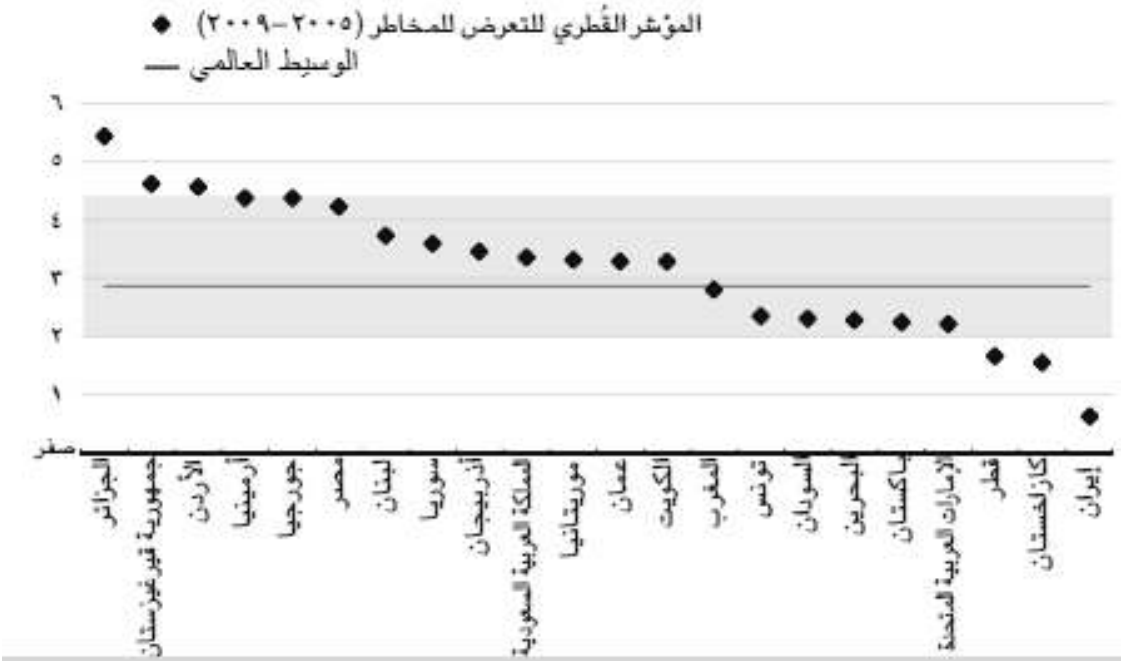
يقاس مؤشر التعرض للمخاطر من نسبة واردات الغذاء إلى إجمالي استهلاك الأسر (كمؤشر الإعتماد على الغذاء)، ونسبة واردات الغذاء إلى إجمالي الواردات السلعية (كمؤشر على عبئ واردات الغذاء)، والدالة العكسية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي [2].

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2014، ص 17.

[2] صندوق النقد الدولي، **أضواء على أهم الاحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، الفصل الأول والثاني**، 11 نوفمبر 2012، ص 55.

شكل رقم (4-1) : التعرض لمخاطر صدمات أسعار الغذاء خلال الفترة 1980- 2009



المصدر : صندوق النقد الدولي، **أضواء على أهم الاحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الفصل الأول والثاني،** 11 نوفمبر 2012، ص 55.

يلاحظ من الشكل إرتفاع قيمة مؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 المقدر ب 5**%** وأنها تقع أعلى المتوسط العالمي المقدر ب 3 % ما يجعلها شديدة التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية، والتي يظهرها الشكل على أنها الأكثر عرضة لهذه المخاطر والتي تؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم الكلي وتقليص القدرة الشرائية المعيشية للأسر .

وللحفاظ على إستقرار الإمدادات تعتمد الجزائر بشكل كبير على الدواوين الوطنية للإستيراد وتوزيع المنتجات الغذائية لضمان إستمرار توفير الغذاء، كما حدث سنة **2011** أين تدخل الديوان

المهني للحبوب لإبرام إتفاقيات شراء وقائية جديدة لمادة القمح **7,4** مليون طن بقيمة **2,8** مليار دولار أمريكي عندما تراجع القطاع الخاص عن الإستيراد بسبب إرتفاع أسعار الغذاء دوليا .

ثانيا.حجم المخزون من السلع الغذائية

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية إرتباطا وثيقا بالمعروض من الغذاء[1]، كما أن تطوير السعات التخزينية للإحتياطي الغذائي يعتبر مطلبا ضروريا من شأنه ضمان إستقرار إمدادات الغذاء والحد من تأثير تقلبات أسعار الغذاء العالمية وبخاصة في المدى القصير، وهو بحاجة إلى العمل على بناء مخزونات إستراتيجية محلية وإقليمية للإحتياطي الغذائي تساعد على التنسيق وعقد الصفقات التجارية المشتركة التي يمكن من خلالها فرض شروط والحصول على مكاسب قد يصعب تحقيقها بشكل فردي على مستوى دولة ما [2].

جدول رقم (4-8) : صوامع التخزين في الجزائر وبعض الدول العربية سنة 2012

الدولة	عدد الصوامع	السعة التخزينية (ألف طن)	سعة التخزين(شهر)	سعة التخزين المخطط لها (شهر)
الأردن	4	550	5	12,9
البحرين	1	8,0	8	16,6
تونس	/	/	4	6,9
الجزائر	/	/	4	9,7
السعودية	/	/	11	13
سوريا	/	/	12	13,8
العراق	45	3650,1	/	/

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2007، ص 04.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2012، ص 24.

سلطنة عمان	/	/	5	17
قطر	/	200,0	6	13,8
لبنان	2	148	2	2,6
مصر	9	/	1	2,1
المغرب	/	4500	5	6,1
اليمن	/	580	3	3,6

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2012، ص 24 .

تشير بيانات الجدول إلى أن السعات التخزينية للصوامع ومخازن الاحتياطي الغذائي في الدول العربية لعام **2012** تكفي لفترة تتراوح بين شهر إلى أربعة أشهر في مصر، اليمن وتونس، والجزائر، وبين **5** إلى**7** شهور في كل من سلطنة عمان، المغرب، قطر والأردن، وبين **8** شهور إلى **12** شهرا في كل من البحرين، السعودية، وسوريا، وتخطط قطر وسوريا والأردن والسعودية لزيادة السعة التخزينية بها لأكثر من عام، أما الجزائر فتخطط لزيادة السعة التخزينية إلى أكثر من 9 اشهر بينما تخطط سلطنة عمان والبحرين لزيادة السعة التخزينية لنحو **17** شهرا .

وتبقى نسبة تلبية الطلب على المواد الأولية دون الحاجيات والذي نجم عنه نفاذ المخزون، من قبل 37 **%** من أصل 64 % من مؤسسات الصناعات الغذائية التي شملها تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، مما تسبب في إنقطاع عن العمل لمدة 29 يوم، كما أن حوالي 60 % من القدرة الإنتاجية سجلت توقفا عن العمل بسبب أعطاب كهربائية لأكثر من 12 يوم من قبل 53 **%** من المؤسسات التي شملها التحقيق، كما صرح أكثر من 86 **%** منهم أن إمدادات الماء تبقى غير

كافية[1]، وبالتالي فالصناعات الغذائية غير قادرة على إستيفاء عنصر الاستقرار في عرض المنتجات الغذائية لاسيما واسعة الإستهلاك، وهو ما يجعل الأمن الغذائي للمستهلك الجزائري مهددا ومرهونا بالتطورات الحاصلة في الأسواق الدولية، خاصة وأن إعتماد الجزائر على المخزون الإستراتيجي يظل ضعيفا جدا لا يتعد **6** أشهر من الإستهلاك، حيث سجل المخزون الإستراتيجي سنة 2014 من القمح 9,85 ألف طن، الشعير 1,6 ألف طن، الأرز 117 مليون طن، السكر المكرر 190 ألف طن، الزيوت النباتية 773 ألف طن [2].

المطلب الرابع : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي حسب بعد إمكانية الوصول إلى الغذاء

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير إحتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية، ومن العوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها: أسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني[3] .

أولا. أسعار السلع الغذائية

---

[1] **Ons, Enquete Sur La Situation Et Les Perspectives Dans L'industrie Au Quatrieme Trimestre 2014 , 2014 , N°695 , P 06.**

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2015، ص 24.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010، ص 24.

تعتبر مستويات أسعار السلع الغذائية والأسعار النسبية لتلك السلع بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب سلع الغذاء، وتحد من إمكانية حصول المستهلك عليها[1].

وتستورد الجزائر الغذاء بدرجات متفاوتة سعيا منها تلبية لإحتياجاتها الإستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة وبخاصة الحبوب، الحليب، ولذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة الأفراد الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين.

ونظرا للإرتفاع الكبير الذي تشهده أسعار معظم المنتجات الغذائية، فإن قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على تحقيق هذا العنصر صعبة، بالرغم من تدخل الدولة لدعم بعض أسعار المنتجات وتسقيفها حيث يترتب على إرتفاع الأسعار آثار عديدة منها على المدى القصير وآثار على المدى البعيد والتي ترتبط أساسا بحجم المعروض من الغذاء وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية، ومن الآثار في المدى القريب فيما يتعلق بالطلب وحجم الإستهلاك من السلع الغذائية، الإنفاق على الغذاء، ونوعية الغذاء، دخول الأفراد ومستوى الفقر[2] ، ويأتي ذلك بسبب إرتباط الصناعات الغذائية بالتقلبات الحاصلة التي شهدتها أسعار الغذاء على المستوى العالمي سنتي 2008 و2011 والتي عرفت إرتفاعا ملحوظا مقارنة بمستواها قبل ذلك لاسيما بالنسبة للمنتجات الأساسية كالحبوب والزيوت والسكر كما يبرزه الجدول التالي:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2005، ص 45.

[2] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، الدورة 83، الخرطوم، السودان، 2009، ص 08.

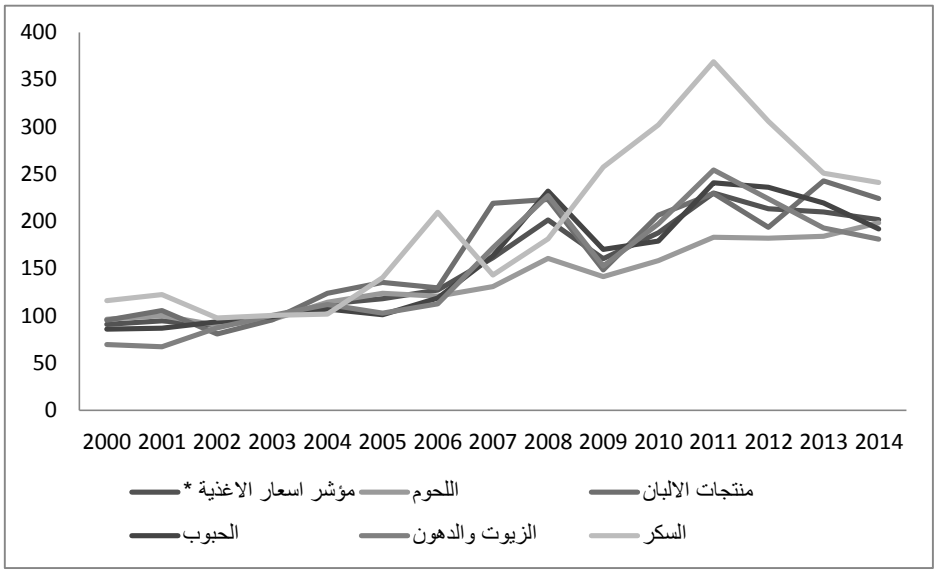
جدول رقم (4-9) : تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية

	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
2000	**91,1**	96,5	95,3	85,8	69,5	116,1
2001	**94,6**	100,1	105,5	86,8	67,2	122,6
2002	**89,6**	89,9	80,9	93,7	87,4	97,8
2003	**97,7**	95,9	95,6	99,2	100,6	100,6
2004	**112,7**	114,2	123,7	107,1	111,9	101,7
2005	**118,0**	123,7	135,2	101,3	102,7	140,3
2006	**127,2**	120,9	129,7	118,9	112,7	209,6
2007	**161,4**	130,8	219,1	163,4	172,0	143,0
2008	**201,4**	160,7	223,1	232,1	227,1	181,6
2009	**160,3**	141,3	148,6	170,2	152,8	257,3
2010	**188,0**	158,3	206,6	179,2	197,4	302,0
2011	**229,9**	183,3	229,5	240,9	254,5	368,9
2012	**213,3**	182,0	193,6	236,1	223,9	305,7
2013	**209,8**	184,1	242,7	219,3	193,0	251,0
2014	**201,8**	198,3	224,1	191,9	181,1	241,2

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية في العالم، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء**، تم الإطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 13:30، مقال متوفر على الرابط التالي: **http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar**

ويمكن ترجمة الجدول رقم **(4-9)** بالشكل البياني التالي :

شكل رقم (4-2) : تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية خلال الفترة 2000-2014



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم **(4-9)** المتعلق بتطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية.

ويقاس مؤشر أسعار الغذاء من متوسط مؤشرات 5 مجموعات السلع (**اللحوم، منتجات الألبان، الحبوب، الزيوت والدهون، السكر**)، مع معايرة لمتوسط حصة الصادرات لكل مجموعة منها للفترة 2002-2004، وإجمالا يتضمن المؤشر الكلي 73 تسعيرة يراعيها خبراء السلع في منظمة

الأغذية والزراعة كمعيار للأسعار الدولية للسلع الغذائية وكل مؤشر فرعي هو المتوسط النسبي لأسعار السلع المدرجة في المجموعة [1].

ولقد عرف المؤشر إرتفاعا منذ سنة 2000، حيث تجاوز 200 نقطة سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية، ويعزى إرتفاع أسعار الأغذية بقدر كبير إلى سلسلة صدمات العرض المرتبطة بالأحوال الجوية في عامي **2006** و **2007** وموجات الجفاف التي ضربت أستراليا وأوروبا الشرقية وشمال افريقيا، والتي أسهمت في حدوث إنخفاض محصولي القمح وبذور اللفت خلال عامي **2006** و **2007** ، وجاء تصاعد الطلب على الذرة وبعض الزيوت النباتية من جانب منتجي الوقود الحيوي كعامل بارز من العوامل التي ساهمت في إرتفاع أسعار الغذاء، حيث إتسع إنتاج الوقود الحيوي بسرعة إستجابة لإرتفاع أسعار الوقود، وكذلك كرد فعل للصلاحيات المتزايدة لإنتاج الوقود الحيوي وسياسات الدعم السخية والحماية الجمركية من جانب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي[2]، وبلغ أعلى قيمة له سنة 2011 ب 229,9 نقاط، وتراجع هذه القيمة المرتفعة إلى زيادة في عروض أسعار السكر الدولية وزيادات في أسعار تصدير الحبوب والزيوت النباتية كذلك بأكثر من 55 نقطة لكل منها في حين ظلت أسواق اللحوم ومنتجات الألبان الأكثر استقرارا،

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية في العالم، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء**، تم الاطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 13:30، مقال متوفر على الرابط التالي: **http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar**

[2] إبراهيم بلقلة، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الإقتصادية الدولية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص 05.

وكانت هته الزيادات نتيجة لنوبات الجفاف في الولايات المتحدة وشرق أوروبا[1]، ولا تزال المخزونات العالمية منخفضة وقد أدت المخاوف بشأن إنخفاض غلال محصول قصب السكر عن المتوقع في البرازيل إلى زيادة أسعار السكر ب 29 % بين ماي و جويلية 2011[2].

وقد عرفت السنوات الثلاثة المتتالية 2012، 2013، 2014، تراجعا في أسعار المواد الغذائية المتداولة في الأسواق العالمية في حين بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء أقل مستوى خلال الفترة 2011–2014 مسجلا 201,8 نقاط سنة 2014 وقد تراجع ب 8 نقاط عن السنة السابقة (2013) وذلك نتيجة لاستمرار التحسن وتحسن آفاق الإنتاج والمخزون الوفير للأغذية بالإضافة إلى الظروف المناخية المواتية.

ثانيا. تكاليف إنتاج السلع الغذائية

إن إرتباط وتبعية الصناعات الغذائية الجزائرية للأسواق الدولية جعلها مستوردة للتضخم الحاصل في أسعار المدخلات الزراعية وبخاصة الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات وإنعكس على أسعار السلع الغذائية التي شهدت إرتفاعا ملحوظا، ويتوقع أن تشهد فاتورة الإستيراد نموا مستمرا مستقبلا، لاسيما وأن معظم دراسات تؤكد استمرارية هذا التصاعد في الأسعار في السنوات المقبلة وبالرجوع إلى التقلبات السعرية للمنتجات الزراعية الغذائية منذ بداية عملية الإنفتاح التجاري وتحرير

---

[1] البنك الدولي، **مراقبة أسعار الغذاء**، الصفحة الرئيسية، تم الإطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 09:35، متوفر على الرابط التالي:-http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/publication/food-price-watch-home

[2] البنك الدولي، **مراقبة أسعار الغذاء**، أوت 2011، ص 04 .

أسعار هذه المنتجات، يلاحظ أن هناك إرتفاعا ملحوظا في مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية في الجزائر يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4-10) تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في الصناعات الغذائية 2000-2014

الوحدة : التغير %، سنة الأساس 1989

النشاط	سنوات / ط ق*	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14 (ف2)
القطاع العام	—	1082,6	1130,8	1147,5	1187,0	1234,6	1234,8	1260,6	1291,8	1395,1	1419,1	1450,7	1462,9	1473,3	1475,0	1477,5
القطاع الخاص	—	531,4	563,5	552,5	541,6	542,0	567,9	580,7	612,9	619,0	619,6	651,8	666,4	682,8	702,9	709,6
التبغ وكبريت	ق ع	/	928,0	991,4	1083,3	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1251,3	1292,9	1292,9	1292,9
إنتاج البذور	ق ع	/	1435,0	1426,5	1473,3	1486,4	1476,7	1493,6	1541,7	1667,8	1655,4	1651,4	1651,4	1655,7	1660,7	1668,5
	ق خ	/	739,7	738,8	669,0	667,3	669,0	672,1	683,1	692,7	693,8	721,9	734,7	757,4	816,8	833,4
صناعة السكر	ق ع	/	931,0	931,0	845,6	802,3	843,4	1080,8	1080,3	1080,3	1210,3	1743,8	1699,6	1689,3	1689,3	1689,3
مشروبات غازية	ق خ	/	851,3	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8
مشروبات غير كحولية	ق ع	/	702,1	703,8	698,9	701,3	699,0	694,5	694,5	694,5	668,1	641,7	641,7	641,7	641,7	641,7
	ق خ	/	929,4	932,9	932,9	932,9	932,9	1023,4	1110,5	1109,7	1109,2	1336,5	1338,0	1338,0	1338,0	1338,0
صناعة الحليب	ق ع	/	1462,4	1472,0	1466,4	1462,6	1469,8	1476,2	533,7	1615,6	1613,7	1606,6	1606,6	1606,6	1606,6	1604,8
	ق خ	/	785,9	785,9	785,9	785,9	785,9	785,9	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7
مصبرا	ق ع	/	686	74	69	74	79	90	90	97	10	10	10	10	10	102

ت الفواكه			,6	4,8	7,7	8,2	0,8	5,0	2,4	1,0	21,9	21,9	21,9	21,9	21,9	1,9
والخضر	ق خ	/	372,9	357,3	343,4	334,7	404,7	404,7	463,5	463,5	446,3	446,3	446,3	446,3	446,3	446,3
منتجات ذات أصل حيواني	ق ع	/	881,7	901,6	956,4	1065,1	1057,8	1057,8	1107,1	1372,2	1471,3	1471,3	1471,3	1471,3	1471,3	1471,3
	ق خ	/	365,6	355,2	381,9	382,7	419,7	433,8	447,3	463,3	477,7	502,4	549,9	595,2	615,9	626,1

Source :

1 .Ons, L'Algérie En Quelques Chiffres , Resultats 2000, P P 27 **-** 26**.**

2. Ons, Indice Des Prix A La Production Industrielle 2001–2011, La Direction Technique Chargée Des Statistiques Economiques Et Du Suivi De La Conjoncture, Collections Statistiques N° 175/2011 Série E : Statistiques Economiques N° 71, 2012, P P 26-47.

3. Ons , Prix A La Production Industrielle, Indice Trimestriel, 3 T 2013 , P P 06-07.

4. Ons, Indice Des Prix A La Production Industrielle 2004–2014, Collections Statistiques N° 192/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 82, La Direction Technique Chargée Des Statistiques D'entreprises Et Du Suivi De La Conjoncture , Alger, Juin 2015 , P P 23-35.

5.Ons , Prix A La Production Industrielle, Indice Trimestriel , 2 T 2014 , 2014 , P P 06-07.

6. الديوان الوطني للإحصائيات، **نشرة فصلية للإحصائيات**، الفصل الرابع، رقم 72، **2013** ، ص 27.

يتضح من الجدول أن مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي قد ارتفع بشكل ملحوظ في مؤسسات القطاع العام والخاص وبالنسبة لكل المنتجات، وعليه فإن أثر الإنفتاح التجاري سيكون جد واضح

على السياسة السعرية بنوعيها الإستهلاكي والاستثماري ويحمل الصناعات الغذائية الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي وأهدافها الإستراتيجية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

وقد دفع إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الغذائي في الجزائر إلى إرتفاع أسعار المنتجات النهائية وتضخم الأسعار بالرغم من استمرار دعم الدولة لأسعار المواد الغذائية واسعة الإستهلاك، حيث يظل الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمنتجات الغذائية في حدود مرتفعة قدر سنة **2009** ب **%** **8,23**وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري وإمكانية وصوله إلى هذه المنتجات بصورة مستمرة لتلبية احتياجاته الغذائية.

وشهدت أسعار المواد الغذائية خلال سنة 2014 إرتفاعا بنسبة **6,62 %** مقارنة بنفس الفترة لسنة 2013 المقدر ب **3,90 %**، بسبب الإرتفاع العام لأسعار المنتجات الزراعية الطازجة التي زادت بنسبة ب **10,22 %** ، ومنتجات الصناعة الغذائية **3,10 %**، وهذا نظرا لإرتفاع أسعار المشروبات إرتفاعا ب **3,36 %** والسكر **1,20 %** والخبز والحبوب **1,97 %** ، أما الزيوت والدهون فقد ارتفعت أسعارها ب **0,69** %، الحليب ومشتقاته بحوالي **4,72** % والأسماك الطازجة ب 10,99 **%**، اللحوم والاسماك المعلبة ب **7,41** %[1].

كما تبين المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تقلبات الأسعار الكبيرة بين سنتي **2001** و **2014**، والتي فاقت **177%** بالنسبة للحم الخروف و **65%** للبيض أما سعر

---

[1] الديوان الوطني للاحصائيات، **موشر أسعار الإستهلاك شهر ديسمبر 2014**، رقم 229، جانفي 2015، ص ص 02-04.

الطماطم والبرتقال فقد عرف نموا ب **82,03 %** و **99,6 %**على التوالي وتضاعفت أسعار دقلة نور ب 243 **%** .

ثالثا.مستويات الدخول

يرتبط مستوى معيشة الافراد وأنواع وكمية السلع الغذائية المكونة لسلتهم بمستوى دخولهم، ويمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته خاصة الأسر الفقيرة ذات الدخول المنخفضة وغير المستقرة [1]، وبالرغم من التحسن المسجل في متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل إلى 5401,9 دولار أمريكي سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة، إلا انه يبق من أضعف معدلات الدخل مقارنة ببعض الدول العربية والأوروبية وبعيد عن المتوسط العربي المقدر ب 7150,01 دولار أمريكي[2]، ولا يتسم بالعدالة في التوزيع بين فئات المجتمع، لاسيما وأن معظم العائلات الجزائرية تخصص جزءا كبيرا من دخلها للحصول على الغذاء، وهو ما يجعلها أكثر تأثرا بتقلبات أسعار السلع الغذائية، حيث تشكل ميزانية الغذاء أكبر نسبة من نفقاته بما يقارب **44,6 %** في سنة **2000** ثم تراجعت إلى **41,8 %** في سنة **2011** مقارنة بالإنفاق على السكن والنقل التي خصص لهما على التوالي **20,4 %** و **12** % على التوالي . والجدول التالي يوضح هيكل توزيع نفقات الغذاء في الجزائر لسنة 2011.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2007، ص 25.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35**، الخرطوم، السودان، 2015، ص 11.

جدول رقم (4-11) : هيكل توزيع النفقات الغذائية في الجزائر حسب طبيعة المنتجات في سنة 2011

الوحدة : مليار دينار جزائري

المناطق	المناطق الحضرية	%	المناطق الريفية	%	الإجمالي	%
مشتقات الحبوب	209,4	16,3	117,9	19,4	327,4	17,4
اللحوم الحمراء	176,4	13,7	72,3	12,1	248,7	13,2
لحوم الطيور	112	8,7	43,9	7,3	155,9	8,3
الأسماك	19,7	1,5	6,6	1,1	26,4	1,4
الحليب ومشتقاته	112	8,7	46,0	7,7	158	8,4
الزيوت والمواد الدسمة	86,1	6,7	47,2	7,9	133,4	7,1
الخضر والفواكه	304,8	23,7	139,6	23,4	444,4	23,6
السكر والمنتجات السكرية	51,2	4	23,7	3,9	74,9	3,9
القهوة والشاي	39,3	3,0	21,7	3,6	61,1	3,2
منتجات غذائية أخرى	169,6	13,2	74,4	12,5	244,2	13,0
الإجمالي	1281	100	594,2	100	1875,3	100

Source: Ons, Dépenses De Consommation Des Ménages Algériens En 2011, Enquête Sur Les Dépenses De Consommation Et Le Niveau De Vie Des Ménages 2011, La Direction Technique Chargée Des Statistiques Sociales Et Des Revenus, Collections Statistiques D'office National Des Statistiques, N183, Série Statistiques Sociales, Mars 2014, P 52.

بلغت قيمة الإنفاق السنوي الإجمالي للأسر الجزائرية على الغذاء 1.875 مليار دينار جزائري أي 41,8 % من إجمالي نفقات الإستهلاك السنوية، وزاد الإنفاق على الغذاء من طرف العائلات

بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2011 بحوالي ثلاثة أضعاف بما أنها كانت تقدر ب 683 مليار دينار جزائري في سنة 2000، وبلغت نفقات الغذاء السنوية في المناطق الحضرية 1.281 مليار دينار جزائري في 2011 مقابل 449 مليار دينار جزائري سنة 2000 حيث بلغت في المناطق الريفية 594 مليار دينار جزائري مقابل 281 مليار دينار جزائري في 2000[1].

وانخفضت نسبة الإنفاق على الغذاء من **58,22** % سنة **2005** إلى **42** % سنة **2011**، والسبب يرجع إلى إرتفاع في أسعار السلع والخدمات بين الفترة **2006** و **2011**، حيث تضاعف معدل التضخم إلى **5** مرات تقريبا، أي من **1,8** % سنة **2006** إلى**8,9** % سنة **2012**، مما أدى إلى إنخفاض في القدرة الشرائية خاصة في المواد الغذائية، التي شهدت إرتفاعا في السوق العالمية في للسكر 22,1 %، و 10 % للحليب المسحوق، القمح بمعدل **35,2** %، الزيوت **29,9** %[2].

وحسب مجموعة المنتجات فإن منتجات الحبوب تحتل المرتبة الأولى في ميزانية العائلات ب 17,4 % من الإنفاق الإجمالي على الغذاء وتتبع بالخضر والفواكه 23,6 % واللحوم الحمراء 13,2 % ومنتجات الحليب 8,4 % واللحوم البيضاء 8,3 % والزيوت والدهون 7,1 % وتمثل

---

[1] **Ons, Dépenses De Consommation Des Ménages Algériens En 2011, Enquête Sur Les Dépenses De Consommation Et Le Niveau De Vie Des Ménages 2011 , La Direction Technique Chargée Des Statistiques Sociales Et Des Revenus, Collections Statistiques D'office National Des Statistiques, N183, Série Statistiques Sociales, Mars 2014, P 29**.

[2] الطيب هاشمي، **القطاع الزراهي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، ورقة بحثية في إطار الملقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الإقتصادية والدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص 16.

نفقات الغذاء الأخرى (المطاعم والشطائر والمطاعم المدرسية وحلويات الحفلات ...) 13,2 % من الإنفاقات الإجمالية للغذاء[1]، وحسب الفئات الإجتماعية الخمس فإن مستوى النفقات يرتفع مع تطور مستوى المعيشة للعائلات، كما تخصص المجموعة ذات المستوى المعيشي الأعلى 31,4 % من النفقات الإجمالية على الغذاء مقابل 10,8 % بالنسبة للفئة الإجتماعية ذات المستوى المعيشي الأدنى.

وحسب مجموعة المنتجات فإن حصة الإنفاق الوطني الموجه لشراء منتجات الحبوب والخضروات الطازجة تمثل الضعف عند العائلات الميسورة مقارنة بالعائلات ذات الدخل الضعيف، في حين تمثل ثلاثة أضعاف للحوم البيضاء والفواكه الجافة وأربعة أضعاف بالنسبة للحوم الحمراء وست أضعاف بالنسبة للأسماك، ويقدر إنفاق السنوي للغذاء بالنسبة للفرد الواحد 51.073 دينار جزائري أي 52.634 دينار جزائري في المناطق الحضرية و 48.005 دينار جزائري في المناطق الريفية [2].

المبحث الثاني : آثار تحرير التجارة الخارجية على الصناعات الغذائية في الجزائر

تؤثر التجارة الدولية وتحرير التجارة الخارجية على أسعار السلع وتوافرها محليا وعلى توافر عناصر الإنتاج من قبيل اليد العاملة، ولها إنعكاسات على إمكانية الحصول على الأغذية، ويمكن

---

[1] Ons, Enquête Sur Les Dépenses De Consommation Et Le Niveau De Vie Des Ménages 2011 , Dépenses De Consommation Des Ménages Algériens En 2011, op.cit , p 58.

[2] Ibid,, P 45.

أن تؤثر أيضا على هيكلية السوق والإنتاجية وإستدامة إستخدام الموارد، والتغذية ومجموعات السكان المتعددة بأشكال مختلفة، وبالتالي فتحرير التجارة والإنفتاح على الأسواق العالمية سيكون له العديد من الآثار الايجابية والسلبية على القطاع الزراعي خاصة وأن الجزائر بلد مستورد للغذاء، وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة متعددة الأطراف، ومهمتها الأساسية، تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين الدول العالم المختلفة، والتي تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية من أجل الوصول إلى إقتصاد عالمي مزدهر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ سنة 1964 في الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية الجات، كما انها تحظى بدعم المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يمكن أن يدعم الموقف التفاوضي الجزائري في مفاوضات عرفت تباطؤا كبيرا[1]، وفي هذا الإطار صادقت الجزائر على معاهدة تبسيط الأنظمة الجمركية بمقتضى المرسوم رقم 97/88 المؤرخ في 1988/05/16 وكذا المرسوم الرئاسي رقم 102/88 المؤرخ في 1988/05/23 كما ألغت إحتكار التجارة الخارجية بمقتضى القانون رقم 29/88 وانضمت إلى النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع بموجب المرسوم الرئاسي رقم 241/91 المؤرخ في 1991/07/24، وتسارعت الخطوات

---

[1] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2003، ص 11.

مع إقرار برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1994 والذي تزامن مع تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية [1].

أولا. مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

عرف مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تطورا من خلال العديد من المفاوضات المتعددة الأطراف ولقاءات ثنائية والتي كانت كالتالي[2]:

أجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف: أفريل **1998**، فيفري **2002** ، ماي **2002**، نوفمبر **2002**، ماي **2003**، ثم سنتي **2004** و **2005** وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أفريل **2002** ونوفمبر**2002**)، أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي : الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وقدمت االجزائر في مارس **2002** صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في **18** جانفي **2005** صيغة معدلة للعروض، وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ **25** فيفري **2005** .

---

[1] الجيلالي عجلة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، الطبعة الأولى**، دار الخلدونية، 2007، ص ص 280-281.

[2] المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، إسطنبول، تركيا، **24-21** نوفمبر **2016**، ص ص 19-20.

وأجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي **10** بلدان وهي : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الإتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

كما أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا، وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج واستراليا واليابان.

وتم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المكلف بتحضير إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في جانفي 2008، وقد تم توزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات على فريق العمل في فيفري **2012**، ومن جهة أخرى وقعت الجزائر بتاريخ **28** فيفري **2012** على خمس إتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لإنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام إتفاقيات مماثلة مع الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على إتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد ابرام إتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا، أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لإنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الجزائر إجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها.

وتم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في **5** أفريل **2013** وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر **12** وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأجرى الوفد الجزائري لقاءات من **2** إلى **4** أفريل **2013** مع وفود **12** دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وأندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وتركيا.

كما تم إيداع **4** إتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل، تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على إتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة .

وأجرت الجزائر إلى حد الآن 12 جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف سمحت بمعالجة أكثر من 1900 ملف يتعلق بالمنظومة الإقتصادية الوطنية، كما عقدت الجزائر أكثر من 120 اجتماعا ثنائيا مع حوالي 20 بلدا وتواصل الجزائر مفاوضاتها مع 19 بلدا عضوا حيث تعرف هذه المفاوضات تقدما مع 12 دولة منها [1].

ثانيا. آثار تحرير التجارة الخارجية على الصناعات الغذائية في ظل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

لم تبد الجزائر نيتها في الإنضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

I. **الآثار الايجابية:** نذكر منها ما يلي:

[1] الإذاعة الجزائرية، **ليس للجزائر أية مصلحة من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مقال منشور بتاريخ 2016/04/04، تم الاطلاع عليه يوم 2016/09/20، على الرابط التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160404/73567.html

1. مع إنضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والإمتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، بإحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني [1].

2. إن الإنضمام إلى المنظمة يؤدي إلى فتح الأنشطة الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى مضاعفة القيمة المضافة المحلية، وزيادة نسبة مساهمة القطاع التجاري الخاص في الناتج الوطني الإجمالي، ويعزز من قدرات نموه وديمومته، وبالتالي زيادة فرص دخول المنتجات الوطنية من السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية، وهناك دلائل واقعية على ذلك، مثل الصين التي إرتفعت صادراتها بنسبة **20%** ، وسلطنة عمان ب 15 %، والأردن ب 10 % كما إرتفعت القيم المضافة محليا في هذه الدول بمقدار 22 % ، 15 % ، 17 % ، على التوالي، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر [2].

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 224-225.

3. تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية الزراعية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي باعتبار الجزائر بلد زراعي أساسا، مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج ومن ثم الحصول على منتوج زراعي ذو جودة عالية ونوعية بسعر منخفض نسبيا في السوقين الداخلي والخارجي مما يعود بالفائدة عموما على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة[1].

II. **الآثار السلبية:** نذكر منها ما يلي:

1. من المتوقع أن يؤدي تخفيض الدعم بموجب الإتفاقية الزراعية إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج العالمي الأمر الذي يفضي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية، وهو ما يعمل على إرتفاع أسعار الواردات من هذه المنتجات وبإعتبار الجزائر من الدول المستوردة للغذاء فإنه سيؤثر على الميزان التجاري الزراعي بالسلب[2].

2. يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب إعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم 95,89 % من الصادرات الجزائرية[3]، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي

---

[1] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2] آيات الله مولحسان، **تحليل الآثار المتوقعة لإتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28/27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2012، ص 50.

[3] Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes**, Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation Période Années 2005-2015 , op.cit**, P 05.

تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالإستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية، ومن جهة أخرى إعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، وكون التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة[1].

3. تقلص قدرة الجزائر على رسم سياستها الزراعية بما يتوافق مع ظروفها الواقعية، لأن إتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية، يعطي المنظمة بعض الصلاحيات للتدخل في السياسة الزراعية للدول من خلال تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، وهو ما يؤثر مباشرة على الإنتاج الزراعي[2].

4. تحميل الصناعات الغذائية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة إرتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب قوانين حماية الملكية الصناعية وحضر التقليد، بالإضافة إلى

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2] إبراهيم زناقي، **القطاع الزراعي وتحديات العولمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 122.

صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الإختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة وهو ما يزيد من تكاليف استعمالها[1].

5. قد تؤدي ظاهرة الإغراق إلى إضعاف المنتجات المحلية ومن ثم المؤسسات الوطنية، خاصة من قبل دول لها إمكانيات للتهرب القانوني من تثبيت ممارساتها للإغراق، خاصة أنه من الصعب تثبيتها ويتطلب مجهودا دوليا وعملا تقنيا كبيرا [2].

المطلب الثاني : التجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الاوروبي

وقعت الجزائر سنة **1976** إتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل **05** سنوات، كان الهدف من وراء هذا الإتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت في إطار الأربع بروتوكولات 1978-1996 من مساعدة مالية قدرت ب **784** مليون إيكو و**640** مليون إيكو من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة، غير أن هذا الإتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] قويدر عياش، عبد الله ابراهيم، **إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص 69.

[2] **المرجع أعلاه**، ص 75.

أولا.تطور إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الاوروبي

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في جوان **1996**، من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة **1997** ، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة **12** جولة للوصول إلى إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي[1] :

- التنازلات بخصوص الجانب الزراعي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

---

[1] عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 152.

وتعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الاوروبي إذ سبقتها كل من المغرب وتونس، وإستمرت المفاوضات لمدة 05 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة إلى 03 مراحل أساسية، وقد تم التوقيع على إتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001، وكان التوقيع الرسمي عليه يوم 22 أفريل 2002، بمدينة فالنسيا الاسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005[1].

إن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، التي شملها الإتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لكن التركيز كان على ضرورة الجانب الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، يتم من خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري، الشيئ الذي يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة وحرية حركة السلع، وخاصة الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم وفق ما يلي[2] :

القائمة الأولى : يتم إعفاء من الرسوم الجمركية لأغلبية السلع الوسيطة والمنتجات نصف مصنعة للصناعات الكيماوية والتعدين وصناعات النسيج ومواد البناء.

---

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 115.

[2] زهية قرامطية، **إشكالية تمويل القطاع الزراعي في الجزائر دراسة حالة بنك الزراعة والتنمية الريفية 2006-2012، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 154-155.

القائمة الثانية : تقوم على تفكيك خطي ولكن متسارع على مدى 5 سنوات، والتي سيشرع فيه بعد سنتين من دخول الإتفاق حيز التنفيذ ويخص المنتجات الصيدلانية والغازية والتجهيزات الكهربائية والالكترونية ماعدا الكهرومنزلية والمعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات وقطع الغيار وجميع أدوات أجهزة المراقبة والقياس .

القائمة الثالثة : تقوم على أساس تقليص تدريجي على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية على المنتجات المتبقية تخص أساسا سلع الإستهلاك، ولن تكتمل رزنامة التفكيك التعريفي الإجمالي حسب الإتفاق إلا في نهاية 2017.

وفي هذا السياق استطاعت الجزائر ان تجري العديد من المفاوضات على مستوى **8** دورات ما بين سنتي **2010** و **2012**، بهدف تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الاوروبي إلى غاية **2020** ، بعد ما كان ذلك مقررا سنة **2017**، أما البنود التعرفية التي تم تعديل رزنامة تفكيك رسومها الجمركية فعددها **790** بندا، مستفيدة بذلك من فترة **3** سنوات اضافية للوصول إلى الإعفاء الكلي **100%** بتاريخ 2020/09/01 عوضا من 2020/09/01 [1].

أما عن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، سيكون تحرير جزئيا عكس المنتجات الصناعي، التي يكون تحريرها

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 178-182.

كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، وقد تم الإتفاق بين الطرفين على العودة إلى المفاوضات بشأن تحرير التبادل الكلي للمنتجات الزراعية بعد إنقضاء خمس سنوات من تطبيق الإتفاقية.

ويمكن تلخيص وتوضيح التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-12) : التسهيلات الممنوحة على السلع الزراعية في إطار التعاون أورو جزائري

السلع الزراعية الأوروبية الواردة في الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الإتحاد الأوروبي
منتجات الصيد البحري: الواردة في بروتوكول رقم 04 من الإتفاقية والتي تبلغ 88 منتجا وتتمثل التسهيلات فيمايلي: تخفيض 25 **%** من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتج، حيث تصبح خاضعة لرسم 22,5 **%** بدلا من 30 **%** المفروضة من قبل. **المنتجات الزراعية** مدونة في بروتوكول رقم 02 من الإتفاقية والتي تشمل 114 منتوج، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، مع العلم ان 57 منتجا خاضعة لرسم 30 **%** و 13 منتج خاضعة لرسم 30**%** و 13 منتج خاضعة لرسم 15 **%** في حين أن 44 منتجا خاضعا للرسم المنخفض 5 **%**، كما أن الالغاء الكامل للرسوم الجمركية سيمس 83 منتجا وتخفيض ب 50 من الرسوم الجمركية ل 12 منتجا في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20 ل 19 منتجا . **المنتجات االزراعية المحولة :** ترد في البروتوكول رقم 05 في قائمتين رئيسيتين، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح مابين 20 **%**	**منتجات الصيد البحري** : الواردة في بروتوكول رقم 03 من الإتفاقية تستفيد من اعفاء كلي للرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة(مصبرات، دقيق السمك....) **المنتجات الزراعية:** مدونة في بروتوكول رقم 01 من الإتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين 20**%** إلى 100 **%**، ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين **المنتجات الزراعية المحولة:** فقلد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم: **القائمة الأولى** : تتضمن 163 منتجا يستفيد من الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. **القائمة الثانية** : تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل: (عجائن غذائية 2000 طن، كسكسي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن، **القائمة الثالثة** : تتضمن 144 منتج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروض عليها.

إلى 100 **%** والتي تتضمن 50 منتجا منها 28 منتجا خاضعا لرسم قدره 30**%** و16 منتجا خاضعا لرسم قدره 15**%**، في حين أن المنتجات 06 الباقية فهي خاضعة للرسم المخصص المقدر ب **%**5 أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية الحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.	

المصدر : زهية قرامطية، **إشكالية تمويل القطاع الزراعي في الجزائر دراسة حالة بنك الزراعة والتنمية الريفية 2006-2012، مرجع سبق ذكره**، ص 157.

ثانيا. الآثار السلبية والإيجابية في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 50 **%** خلال الفترة 2000-2014، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي أكثر من 64 **%** سنة 2014، وهي نسبة كبيرة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

والجدول التالي يوضح تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية 2000-2014

جدول رقم (4-13) تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية 2000-2014

السنوات	إجمالي واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي		إجمالي صادرات الجزائر من الإتحاد الأوربي		الميزان الأورو جزائري
	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي
2000	5 256	**57,30**	**13 792**	**62,60**	**8536**
2001	5 903	**59,40**	12 344	**64,52**	**6441**
2002	6 732	**56,06**	**12 100**	**64,28**	**5368**
2003	7 954	**58,80**	**14 503**	**58,93**	**6549**
2004	10 097	**55,15**	17 396	**54,22**	**7299**
2005	11 255	**55.30**	25 593	**55,64**	**14338**
2006	11 729	**54,70**	**28 750**	**52,64**	**17021**
2007	14 427	**52,21**	26 833	**44,60**	**12406**
2008	20 985	**53,15**	**41 246**	**52,01**	**20261**
2009	20 772	**52,86**	**23 186**	**51,30**	**2414**
2010	20 704	**51,15**	28 009	**49,10**	**7305**
2011	**24 616**	**52,10**	**37 307**	**50,76**	**12691**
2012	**26 333**	**52,27**	**39 797**	**55,38**	**13464**
2013	**28 724**	**52,20**	**41 277**	**63,52**	**12553**
2014	**29 684**	**50,67**	**40 378**	**64,21**	**10694**

Source :

1. **Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Régions Economiques, Période Années 2000-2010 .**

2. **Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Régions Economiques, Période Années 2005-2015 .**

إن أول الآثار المتوقعة على أثر دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق هي إرتفاع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي نتيجة للتخفيض الجمركي حسب رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها

في إطار الشراكة الأورو–جزائرية والتي جاءت على نوعين التفكيك الفوري والتفكيك التدريجي حسب قوائم السلع.

حيث يتضح من الجدول تزايد قيمة الواردات الجزائرية بصفة عامة خلال الفترة بين 2000–2014 والتي تجاوزت 50 **%**، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب **684 29** مليون دولار أمريكي .

وسجلت منتجات الصناعية وخاصة الإستهلاكية والمنتوجات نهائية كذلك إرتفاعا في قيمة وارداتها منتقلة من **183** مليون دولار أمريكي سنة **2007** إلى **1166** مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 538,19 % كما يتمثل نصيبها من إجمالي الواردات الجزائرية وفق الإتفاق نسبة 3,85 ٪ سنة **2007** إلى 10,74٪ سنة **2008** رغم بداية التفكيك الجمركي سنة **2007**، أما المنتجات الزراعية حيث سجلت قيمة الواردات إرتفاعا من **199** مليون دولار أمريكي سنة **2005** إلى **530** مليون دولار أمريكي سنة**2006** بمعدل نمو 62,47٪، كما سجلت أقصى قيمة لها في سنة **2008** ب **953** مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 44,99 % مقارنة ب **2007** و 478,9٪ مقارنة ب **2005** لتبدأ في التراجع الطفيف، كما هو جدير بالذكر أن الواردات تشكل حوالي **14** ٪ من إجمالي واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة، وإرتفعت المنتجات الزراعية المحولة من **22** مليون دولار أمريكي سنة **2005** إلى **67** مليون دولار أمريكي سنة **2006** كما سجلت أقصى قيمة لها سنة **2010** ب **135** مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 613,6 ٪ مقارنة ب **2005**، في حين سجلت منتجات الصيد البحري فقد سجلت إرتفاعا منتقلة بذلك من 0,46 مليون دولار أمريكي سنة **2005** إلى 1,9 مليون دولار

أمريكي **2006** ثم إلى 3,68 مليون دولار أمريكي لسنة **2007** كأقصى قيمة لها بمعدل نمو 75,68 ٪ و 93,41 ٪ لسنتي 2006 و 2007 على التوالي، وتمثل واردات منتجات الصيد البحري 0,08 % من إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة [1].

أما صادرات الجزائر فقد سجلت تذبذبا خلال الفترة 2000-2014، وكانت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب **41 277** مليون دولار أمريكي، أما الميزان التجاري فبقي لصالح الجزائر مدعوما بصادرات المحروقات كما سجلت إنخفاضا سنتي 2009 و 2010، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الحالية التي أثرت على إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما إنعكس سلبا على أسواق النفط العالمية [2].

وسجلت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات تطورا ملحوظا ومعدلات نمو محسوسة حيث بلغت أقصى قيمة سنة **2010** ب **1526** مليون دولار أمريكي، كما ارتفع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات إلى 68,25 ٪ بين سنتي **2005** و 2010 مقارنة ب 27,62 ٪ بين سنتي **2000** و**2004** إن هذا التطور يعطي صورة إيجابية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ بداية تنفيذ إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 2005-2010 إلا أن هذا التفاؤل يصدم بواقع كون أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات لم تتجاوز عتبة 2,64 **%**

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 249-251.

[2] **Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Régions Economiques Période Années 2005-2015, P 03 .**

كمتوسط النسب خلال الفترة 2000–2010 بل إن أقصى نسبة سجلت سنة **2002** ب 3,89 ٪، ولم يسجل بلوغ هذه النسبة مرة ثانية خلال الفترة بين 2005– 2010 وبعد تنفيذ إتفاق الشراكة [1].

ويتوقع العديد من الآثار السلبية والإيجابية في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي نذكر منها:

1. إن تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محالة إلى الرفع من مستوى الإستيراد على حساب التصدير، مما يستدعي تفكيكا من طرف واحد كون السوق الجزائرية سوف تكون مفتوحة على المنتوجات الاوروبية ولا تستقبل نظيرتها الاوروبية أي منتجات صناعية جزائرية بإعتبارها تفتقد للتنافسية في الظرف الحالي [2].

2. ومن المحتمل أن يزيد عجز الميزان التجاري خارج المحروقات لصالح الإتحاد الأوروبي بعد إنتهاء مرحلة تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بصفة نهائية وتحرير التبادل التجاري بين الطرفين في إطار منطقة التبادل الحر الأورو–جزائرية، في ظل إعتماد الجزائر على صادراتها من المحروقات وعدم إمكانية منافسة المنتجات المحلية الجزائرية للمنتجات الأوروبية في ظل تباين مستويات التنمية بين طرفي الشراكة [3] ، كما أنه من الصعب إحداث تغيير هيكلي في الأجل القصير والمتوسط، في بنية الصادرات الجزائرية بالإعتماد على تطوير منتجات جديدة، أو زيادة تنافسية المنتجات القديمة لتتمكن من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 239.

[2] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[3] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.

ومن بين الإيجابيات ما استفادت منه الجزائر من إمتيازات خاصة بقطاع الزراعة وبعض الصناعات الناشة الأخرى والتي تمثلت في [1] :

1. الإمتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الإتحاد الأوروبي حيث تضمن الإتفاق ما يقارب 800 منتوج زراعي.

2. الإمتياز المتعلق بفرض حصص لإستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني

3. بما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي، مقابل واردات عادة تتجاوز 2,5 مليار دولار أمريكي، فهي لا تخضع لنظام الحصص.

المطلب الثالث : تبعية الصناعات الغذائية الجزائرية للأسواق الخارجية

تؤثر السياسات الزراعية على كفاءة التجارة وتنافسية السلع الزراعية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات النمو في الصادرات والواردات الزراعية والغذائية وتطور العجز في الميزان التجاري الغذائي، والتغير في الصادرات والواردات من السلع الغذائية ونوعية السلع الداخلة في كل منهما وكذلك نسبة تغطية الصادرات للواردات.

---

[1] عبد الرزاق بوعزيز، **أثر الشراكة الدولية على قطاع الزراعة**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014، ص 196.

أولا. الميزان التجاري للمنتجات الغذائية

يعتبر الإنتاج االغذائي في الجزائر قطاع استيرادي، يعتمد على الأسواق الخارجية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (4-14) : تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليون دولار أمريكي

سنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
واردات الغذائية	2415	**2395**	**2740**	**2678**	**3597**	**3587**	**3800**	**4954**	**7813**	**5863**	**6058**	**9850**	**9022**	9580	***11005***

Source :

1. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation Période Années 2000-2010** , P 01.

2. **Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes ,Evolution Du Commerce Extérieur De L'Algérie Par Groupes D'utilisation ,Période: Années 2005 – 2015, P 04**.

يلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في فاتورة استيراد المواد الغذائية الموجه جزء منها للتحويل وإعادة إدماجها في حلقة الإنتاج حيث ارتفعت قيمتها من 2,4 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى أكثر من 11 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وتتجاوز 11,8 مليار دولار أمريكي عند إضافة قيمة السلع الوسيطة المستوردة الموجهة للصناعات الغذائية التي قدرت قيمتها سنة 2014 ب **783,25**

مليون دولار أمريكي[1]، مشكلة بذلك اكثر من 20% من إجمالي الواردات الجزائرية المقدرة ب 58,580 مليار دولار أمريكي، والسبب في إرتفاع الواردات يرجع إلى العجز في الإنتاج الزراعي المحلي الذي لا يلبي طلب المستهلكين الذين يتزايدون من سنة لأخرى نتيجة للنمو السكاني المتزايد.

جدول رقم (4-15) : تطور الميزان التجاري للمنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
صادرات	32	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	356	313	402	323
واردات	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	*11005*
ميزان تجاري	2383-	2368-	2705-	2629-	3538-	3520-	3727-	4866-	7694-	5750-	5712-	9494-	8709-	9178-	10685-

Source :

1. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation Période Années 2000-2010** ,P 02.

---

[1] **Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Évolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupes d'utilisation période année** 2015 **, p 08.**

2. **Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes ,Evolution Du Commerce Exterieur De L'algerie Par Groupes D'utilisation ,Periode: Années 2005 – 2015,P 05.**

إنتقل عجز الميزان التجاري للمنتجات الغذائية من **2,3** مليار دولار أمريكي في سنة 2000 إلى **7,6** مليار دولار أمريكي سنة **2008** مع تسجيل عجز في سنة 2014 فاق 10 مليار دولار أمريكي، يرجع ذلك إلى تأثير أزمة الغذاء العالمي والأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي دفعت أسعار الغذاء إلى الإرتفاع وعدم مرونة جهاز الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المحلي المتنامي.

ثانيا. مؤشر الإندماج في الأسواق العالمية

يمكن إبراز شدة تبعية الصناعات الغذائية إلى الأسواق الدولية من خلال مؤشر الإندماج في الأسواق العالمية والذي يؤكد إرتباط السوق الجزائري بالأسواق الدولية في مجال التموين بالمنتجات الزراعية .

وبالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية المتعلقة بالصادرات والواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية وعند حساب قيمة المؤشر نتوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (4-16): تطور مؤشر الإندماج في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000-2014

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
قيمة مؤشر	0,026	0,023	0,025	0,036	0,032	0,037	0,039	0,035	0,030	0,038	0,10	0,070	0,067	0,080	0,057

المصدر : تم إعداده من طرف الطالبة إعتمادا على:

1. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douane, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation** Période Années 2000-2010 ,P 02

2. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Evolution Du Commerce Extérieur De L'Algérie Par Groupes D'utilisation ,Période: Années 2005 – 2015,P 05.

يشير مؤشر التجارة داخل نفس الصناعات (**IIT**) إلى تبادل المنتجات المماثلة والتابعة لنفس الصناعة في التجارة الدولية، حيث يتم على مستوى الواردات والصادرات من نفس أنواع السلع، ويقيس هذا المؤشر مدى إندماج الصادرات السلعية في الأسواق المستهدفة خلال سنة الأساس والاستهداف، وإلى أي مدى استفادة الدولة في إندماج صادراتها في الأسواق العالمية[1].

ولقد تحسنت قيمة مؤشر الإندماج حيث ارتفع من 0,026 سنة 2000 ليصل سنة 2014 إلى 0,057 الا ان السلع الغذائية الجزائرية ما زالت أقل إندماجا في الأسواق العالمية، حيث بقيت قيمة المؤشر إلى أقل من 0,1 أي أقل من المتوسط العالمي المقدر ب 0,5 [2].

وهو ما يؤكد شدة التبعية التي يعاني منها فرع الصناعات الغذائية إلى الأسواق الدولية وإرتباط السوق الجزائري بالأسواق الدولية في مجال التموين بالمنتجات الزراعية والتي تؤكد الكثير من

---

[1] محمد إسماعيل، جمال القاسم، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2012، ص ص 26-27.

[2] **المرجع أعلاه**، ص 28.

التوقعات إستمرارها وأن الإعتماد على الإستيراد سيزداد مستقبلا خاصة بالنسبة للحبوب التي تشكل أساس الغذاء الجزائري.

ثالثا. تنافسية صادرات المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية

ساهم وجود نظام تجارة حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالية المهارة والقوة وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الإقتصادية ومدخل لقدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا [1].

ويعتبر مؤشر كفاءة التجارة من أكثر المؤشرات شمولية في تقييم أداء وكفاءة الصادرات في الأسواق العالمية، ويتضمن هذا المؤشر ترتيبا للدول المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية ومن بين الأصناف، المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية[2].

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص 231.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 174.

جدول رقم (4-17) : مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية في الجزائر لسنة 2014

البيان	المنتجات الزراعية		الصناعات الغذائية	
	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة
2014	0,01	**148**	0,03	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الملاحق الاحصائية، 2016، ص 503.

بالنسبة للمنتجات الزراعية تأتي مصر كأول دولة عربية وتحتل المرتبة 46 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي المغرب ثاني دولة عربية وبالمرتبة 55 عالميا[1]، أما الجزائر فقد جاءت في المرتبة 14 عربيا و 148 عالميا.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة للصناعات الغذائية، تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا و 44 عالميا، تليها المغرب في المرتبة الثانية عالميا و50 عالميا[2]، في حين جاءت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا و 100 عالميا.

وأمام التدفق الكبير للواردات الأجنبية إلى السوق الجزائري سيدفع ذلك إلى تحول ولاء المستهلك الجزائري بإتجاه السلع المستوردة ذات الأسعار التنافسية والجودة العالية، الأمر الذي يدفع بعضها

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، مرجع سبق ذكره**، ص 233.

[2] **المرجع أعلاه**، ص 233.

خاصة التابعة للقطاع العام إلى التوقف عن النشاط والإنسحاب من السوق وتسريح عمالها خاصة تلك التي تعاني من صعوبات ومشاكل، وقد يدفع مؤسسات أخرى إلى إعادة تخصيص عوامل إنتاجها إلى مجالات إنتاجية أخرى وتغيير نشاطها، مما يحملها تكاليف التحول والتغيير ويخلق تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي في الجزائر الذي يبقى مرهونا بالأسواق الدولية والتقلبات السعرية الحاصلة فيها ويهدد مداخيل الأفراد وبالتالي قدرتهم على الحصول على مستلزماتهم الغذائية، وهذا بسبب تراكم مشاكلها الناتجة عن الانفتاح التجاري وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الغذائية تامة الصنع المستوردة والتي يتوقع أن تتفاقم عند الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخول منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية بحلول سنة **2020** لاسيما وأن معظم مؤسسات الفرع صغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى معايير التنافسية الحديثة، مما يدفع أغلبها إلى الإنسحاب من السوق وتشكل مؤسسات الصناعات الغذائية التي أعلنت إفلاسها سنة 2014 ما **30,56%** (**323** مؤسسة) من إجمالي إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (**1057** مؤسسة)[1].

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على قدرة الصناعات الغذائية على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر وهو ما تسبب في تباطؤ نمو وتطور الصناعات الغذائية الجزائرية، لأن نمو هذه الصناعات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد

---

[1] Ministère De L'industrie Et Des Mines, **Bulletin d'Information Statistique Des PME N 26 ,** Direction Générale De La Veille Stratégique, Des Etudes Et Des Systèmes D'information , Avril 2015, P 15 .

الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض المحلي على تغطية الطلب وتوفير التموين الملائم للصناعات الغذائية من حيث الحجم والنوعية والسعر، وقد ارجع هذا الوضع إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة التي تواجه العديد من المشاكل والعقبات، والتي تحد من قدرتها على تطوير أداء القطاع الزراعي، وتحسين حجم الإنتاج كميا ونوعا وعلى قدرتها في وقف اتساع الفجوة الغذائية.

المطلب الأول : العوامل الطبيعية

تقف الموارد الطبيعية عائقا أمام تطور الزراعة كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة ....إلخ، وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر، غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي إنعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية ومن أبرز المشاكل والمعوقات الطبيعية التي يعرفها القطاع الزراعي نذكر:

أولا. النمو السكاني ونمو الإنتاج الزراعي

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى إختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير

جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما يؤدي تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا، إلى إرتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الإستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطاب من طرف القطاعات الأخرى[1].

وبحسب الاتجاهات الحالية يتوقع أن يبلغ معدل التوسع العمراني **80 %** سنة 2030 [2].

وانخفضت اليد العاملة الزراعية باستمرار وإتجاهها نحو القطاعات الأخرى نظرا لتوفر المزايا فيها على غرار الزراعة، حيث انخفضت من **21,06** % عام **2001** إلى **18,1** % عام **2006** ، ثم من **13,6** % سنة **2007** إلى **10,6** % سنة **2013**، وهذا بسب إنخفاض الدخل السنوي في الريف مقارنة بالدخل في الحضر، حيث كشفت دراسة قامت بها وزارة العمل والتضامن حول الأجور في المؤسسات الإقتصادية وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة سنة **2003**، إذ ظهر التفاوت الصارخ ضد هذا الأخير، حيث أن متوسط الأجر الشهري الإجمالي في القطاع الزراعي لا يتجاوز **12000**دينار جزائري (162 دولار أمريكي)، أي أعلى بقليل فقط من الحد الأدنى للأجور الذي يبلغ **10.000** دينار جزائري (135 دولار أمريكي)، في حين أن متوسط الأجر في قطاع

---

[1] عبد الكريم صالح حمران، **الأمن الغذائي**، الركن الأخضر، مقال منشور بتاريخ 2008/7/22، تم الاطلاع عليه يوم 2016/05/12، على الرابط التالي: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الاخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، مكتب شمال إفريقيا، 2014، ص 05.

الصناعة وقطاع الخدمات، هو ضعف الأجر في الزراعة، أي حوالي **24000** دينار جزائري (324 دولار أمريكي)، وفي قطاع الطاقة حوالي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور[1].

ويعتبر النمو الديموغرافي المتزايد الذي شهدته الجزائر من بين الأسباب التي عقدت الوضع الغذائي فيها، ويعتبر معدل النمو الديموغرافي الجزائري واحد من أعلى معدلات النمو في العالم حيث كان **11** مليون غداة الإستقلال ليصبح **20** مليون سنة **1985** ويتجاوز 39 مليون نسمة سنة 2014 [2] .

وإن كان الاعتقاد السائد أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة قوة العمل بها فتصبح أكثر قدرة على زيادة ناتجها الوطني وتطوير الصناعات الغذائية، إذ يصاحب هذا النمو تحفيز الطلب الاجتماعي على استهلاك منتجاتها مما يسمح بتوسيع طاقاتها الإنتاجية لأن نمو سوق الصناعات الغذائية مرتبط بتطور القدرة الشرائية للمستهلكين ولكن إرتفاع السكان يمثل عبئا ثقيلا على التطور الاقتصادي، ذلك أن الزيادة في القوة العاملة تعتبر إضافة إلى عدد المستهلكين، إذ أن هذه الزيادة ستؤدي بالضرورة في ظل ظروف معينة إلى نقص الفائض المتاح، بل وقد تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية والإستهلاكية وهذا ما لوحظ ما لوحظ في الجزائر حيث أن إرتفاع الطلب المحلي تم تغطيته عن طريق الإستيراد ولم يحفز بشكل كبير الإنتاج المحلي وتطور الصناعات الغذائية المحلية.

---

[1] الطيب هاشمي، **القطاع الزراهي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**، الجزائر، 2014، ص 01.

ثانيا. العوامل الخاصة بالموارد المائية والظروف المناخية

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة للجزائر، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود والجدير بالذكر أن كمية ونوعية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بعدة عوامل ومسببات مختلفة، منها ما يمكن اعتباره ناتجا من مصادر طبيعية، ومنها ما هو ناتج عن الأنشطة الإنسانية المختلفة.

ا. الجفاف:

يعتبر الجفاف من الكوارث الخطيرة المتعلقة بالمياه والتي تهدد الجزائر حاليا ومستقبلا وقد ازداد تكرار الجفاف خلال السنوات العشرين إلى الأربعين الأخيرة في الجزائر، ويمكن القول ان العوامل المناخية تلعب دورا كبيرا في زيادة او نقصان رقعة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة ويشكل التغير المناخي الخطر الأكبر على الأرض والإنسان ويؤثر سلبا على الموارد المائية وجودتها وكميتها وبالتالي إنخفاض كمية ونوعية الإنتاج الزراعي والتنوع الحيوي بشقيه الحيواني والنباتي على حد سواء، ما زاد من تفاقم المشكلة إرتفاع درجات الحرارة وإنخفاض نسبة الرطوبة وتدني نسبة تساقط الامطار[1].

وتعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره**، ص 176.

لأخرى، وتؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة على مصادر المياه السطحية والجوفية، وكذلك على مخزون السدود، فبخصوص الموارد المائية السطحية بالجزائر، نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 350 إلى 1000 مم خاصة في المناطق الشمالية الشرقية أما في المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250 إلى 500 مم سنة 2014[1].

كما تتناقص كمية الأمطار من الشرق إلى الغرب ويعود هذا إلى كون جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبرية تعترض الرياح المحيطة الممطرة كما أن إرتفاع الجزائر الشرقية يفوق إرتفاع الجزائر الغربي إذ إن إرتفاع جبال التل الوهراني يوازي تقريبا إرتفاع الهضاب العليا الشرقية، ويبلغ معدل التبخر 120 ملم/السنة ثم يتدرج بالزيادة حتى يصل إلى 2500 ملم/السنة في أقصى الجنوب، ضف إلى ذلك انحصار سقوط الأمطار في الشتاء وانعدامها في فصل الصيف مع سقوط كميات متوسطة ومتباينة في فصلي الخريف والربيع[2].

وحملت دورات الجفاف المتكررة مصالح القطاع المائي على تقديراتهم والأخذ بعين الإعتبار نقص الامطار في كل منطقة حيث سينخفض في أفق **2020** ب عدد سكان متوقع **44** مليون نسمة إلى **261** م^3 سنويا وهذا الرقم أقل من الرقم الذي طرحه فوكنمارك العالم السويدي الذي قدره ب **1000** م^3/ السنة بالإتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كحد أدنى مقبول لنصيب الفرد

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2] هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 /ربيع – صيف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص 50.

من الموارد المائية وكوحدة للاستقرار المائي، الأمر الذي يضع الجزائر في مرتبة البلدان الفقيرة في المياه وجد قريبة من وضعية الأزمة، خاصة إذا أخدنا بعين الإعتبار فترة الجفاف وتزايد السكان[1].

كما يسجل ضعف حصة المياه الموجهة للصناعات الغذائية حيث لا توجه للصناعة في الجزائر الا حوالي 16 % من الحصة الكلية لتوزيع المياه، وضمن هذه الحصة توجه **25,5** % من المياه المخصصة للقطاع الصناعي إلى الصناعات الغذائية بعد أن استأثرت الصناعات الكيميائية والصيدلانية على **27,2** % و 27 % .

ولتغير المناخ تداعيات الخطيرة على الزراعة بإعتبارها مروية ترويها الأمطار، فغلال المحاصيل البعلية يتوقع أن تتذبذب تنازليا بشكل متزايد مع مرور الزمن، بنحو 40 % في الجزائر[2] ، ومع تغير المناخ يزداد معدل درجات الحرارة إلى 5,14 درجة مئوية في الفترة 1990-2017[3].

II. توحل السدود

تعاني الجزائر من توحل السدود منذ عقود طويلة حيث أثرت على قدرة التخزين لهذه المنشآت، وحسب الوكالة الوطنية للموارد المائية، فإن مابين **35** حوضا منحدرا للسدود المستغلة معظمها، وتعاني الإنجراف بنسبة 40 % من مساحتها، مثل سد بورومي 71 % ، سد فرقوق **53**

---

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[2] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **الأمن الغذائي التحديات والتوقعات**، التقرير السنوي رقم 07، بيروت، لبنان، 2014، ص 39.

[3] **المرجع أعلاه**، ص 141.

%، ويقدر حجم التوحل السنوي من السدود بنحو **29,45** مليون م^3، ويعود سبب هذه الظاهرة إلى عدم الاهتمام بتشجير أحواض وروافد السدود وتربية الأسماك، الناتج عن غياب سياسة متكاملة تجمع بين إنجاز وتجهيز واستغلال الهياكل والمنشآت المائية المقامة [1].

III. تلوث المياه

تعد مياه الصرف الصناعي ومياه الصرف الزراعي من أهم مصادر تلوث المياه بالجزائر، حيث تحتوي المياه العادمة الصناعية على مواد كيميائية ضارة، حيث تستعمل المياه في الصناعة كمادة مساعدة في الإنتاج، فبعد عملية التصنيع تخرج المياه على شكل مياه عادمة صناعية تحتوي على عناصر كيميائية عضوية وغير عضوية سامة، وهي ما تعرف بالمياه الثقيلة مثل الزرنيخ والكروم والزئبق والنيكل والنحاس والرصاص والزنك كما تحتوي على الأملاح والزيوت والشحوم، وغالبا ما تعمل المصانع على إلقاء مخلفاتها السائلة في البحر، بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعي الناتجة من النشاط الزراعي الكثيف وتربية الحيوانات وتصنيع علف الحيوانات، وإلى المياه التي تحمل تركيزا عاليا للمواد الكيميائية والمبيدات بسبب الإفراط في إستخدامها، وقد عمل تفاقم مشكلة تلوث المياه السطحية على تزايد تركيز الملوثات للمياه الجوفية، وذلك بسبب زيادة كمية المياه العادمة الصناعية والزراعية في الأحواض السطحية المغذية للمياه الجوفية التي ترشح إلى الطبقات الحاوية على المياه الجوفية، وكذلك بسبب طرح مختلف أنواع الفضلات الصلبة التي تتعرض فيما بعد إلى

---

[1] نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014، ص 116.

عملية إذابة عند سقوط الأمطار، ونتيجة لزيادة تلوث المياه السطحية والجوفية أصبحت المياه الصالحة للإستخدام البشري نادرة من الناحيتين المطلقة والنسبية، ما جعل المياه من الموارد المتصارع عليها دوليا، لذا أخذت ندرة المياه تحجم نطاق التنمية في الدول النامية، طالما أن مشاريع التنمية تحتاج إلى المزيد من المياه، وبهذا أدت أزمة المياه العذبة في الجزائر إلى حدوث تدهور حقيقي ضمن واقع الأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي[1].

IV. العوامل الخاصة بالتربة الزراعية

إضافة إلى ما ذكرناه هناك عامل آخر زاد تردي الأمن الغذائي بالجزائر، هو أن عدم إستخدام أسلوب الدورة الزراعية ضمن نمط الزراعة الكثيفة، عمل على إنخفاض إنتاجية الوحدة المساحية، حيث إن زراعة محصول واحد ولمدة مستمرة في قطعة الأرض نفسها، أثر في زيادة استنزاف العناصر الغذائية للتربة ومن ثم إنهاك التربة، وبخاصة إذا كان المحصول المزروع لا يترك مخلفات كافية للتربة، وهذا يؤدي في النهاية إلى جعل التربة غير صالحة للزراعة، ما يدفع بالمزارع إلى ترك الأرض دون زراعة وبالتالي ظهور الملوحة نتيجة لإرتفاع المياه الجوفية بالخاصية الشعرية ويرجع تردي الأمن المائي والغذائي في الجزائر إلى نتائج التدهور البيئي الذي أصاب الموارد الطبيعية المتمثلة بالموارد المائية والتربة، بعد أن تعرضت كل منها إلى التلوث، سواء من اتباع استراتيجية التكثيف الزراعي وزيادة إستخدام الأسمدة، أو من جراء إضافة الملوثات السائلة الصلبة إلى التربة والمياه المجاورة للمنشآت الصناعية، إضافة إلى غياب الوسائل التكنولوجية الزراعية، هذا ما أدى إلى تقليص المساحات الصالحة للزراعة واتساع مساحة التصحر وندرة المياه

---

[1] هشام بن حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

العذبة، ما أوجد معوقات حقيقية تحول دون التنمية الزراعية، وزيادة إنتاجية الوحدة المساحية، وجعل الاكتفاء الذاتي في الغذاء تحديا حقيقيا ومن هنا يمكن أن ندرك حجم مشكلة تدهور النظام الإيكولوجي للمياه والتربة مع غياب وسائل التكنولوجيا الزراعية الحديثة في الجزائر، حيث وجدت علاقة متبادلة بين تدهور الأنظمة الإيكولوجية للمياه والتربة وواقع الأمن المائي والغذائي[1].

وقدر مجموع المراعي من المادة العلفية الخام ب 11,640 مليون طن، وتبين أن التدهور الكبير الذي تعرضت له المراعي في الجزائر راجع لعدة أسباب أهمها: تعديات الإنسان بنسبة 10% والإنجراف الريحي بنسبة 15 % والإنجراف المائي ب 5 % والتملح بنسبة 2 % [2].

بالإضافة إلى ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من مساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام **2010** أن الجزائر معرضة أراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود **44** % من أصل **9** ملايين هكتار مزروعة، وتخسر سنويا **7000** هكتار من الأراضي نتيجة التصحر[3] .

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 52-53.

[2] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ، **مجلة الزراعة والمياه في الوطن العربي**، العدد 30، دمشق، سورية، 2016، ص ص 38-39.

[3] الطيب هاشمي، **القطاع الزراهي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

المطلب الثاني : العوامل المادية والتنظيمية

العوامل المادية والتنظيمية كثيرة غير أننا سنقتصر على المسائل التالية:

أولا. العوامل التكنولوجية

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود إنخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية ومن بينها الجزائر بالدرجة الأولى إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة.

تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **PTF** (**productivité totale des facteurs**) الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية ويمكن إرجاعها إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو و **PTF** بالفروقات في الأسعار المستندة إلى تكلفة الوحدة ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة الفعالية التقنية الضعيفة، والجدول التالي يوضح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والكثافة الرأسمالية في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ودول **MENA** .

جدول رقم (4-18) : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والكثافة الرأسمالية في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ودول MENA

الفرع	البلد	PTF	PTF1	PTF2	PTF3	K/L	K/L1	K/L2	K/L3
الصناعات الغذائية	الجزائر	2,46	2,49	2,52	2,46	5,05	7,95	3,94	12,91
	دول MENA	3,09	2,81	3,06	3,08	10,58	4,68	12,09	10,38
الكيمياء والصيدلة	الجزائر	4,12	4,23	3,62	-	2,41	2,41	2,29	-
	دول MENA	3,66	3,55	4,04	3,48	6,61	2,81	5,93	8,6
البلاستيك والصناعات غير الحديدية	الجزائر	3,78	2,88	4,43	5,17	1,85	0,53	2,52	4,03
	دول MENA	3,03	2,9	3,29	3,49	4,66	4,47	6,91	4,96
المعدات والمنتجات الحديدية	الجزائر	3,81	3,54	3,81	5,07	2,5	2,53	2,5	1,33
	دول MENA	3,56	2,82	3,5	4,62	8,98	25,43	10,46	5,71
النسيج	الجزائر	3,06	3,78	2,4	1,65	1,84	0,47	5,01	3,02
	دول MENA	2,87	3,13	2,76	2,73	4,91	5,39	5,87	4,25

Source: Ahmed Galal, Jean-Louis Reiffers, Le Partenariat Euro Méditerranéen A La Croisée Des Chemins, Rapport Du FEMISE Sur Le Partenariat Euro Méditerranéen, Novembre 2010, P 108.

المؤسسات مرتبة حسب عدد العمال :

- أقل من **20** عامل؛
- بين **20** و **99** عامل؛
- أكثر من **100** عامل.

سجل مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الصناعات الغذائية **2,46** ويعد ضعيفا مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقدر ب **3,09**، وهو أضعف المعدلات المسجلة في فروع النشاطات الأخرى كفرع الصناعة الكيميائية والصيدلانية المقدر ب **4,12**، مما يؤكد ضعف تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين نتيجة لضعف البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي وضعف القدرة المالية للغالبة العظمى من المزارعين.

ويعد إدخال الميكنة غير المناسبة في القطاع الزراعي خاصة في المناطق السهبية لزراعة الحبوب والتي لا تتناسب مع هشاشة التربة، من أهم عوامل فقد التربة من 30000 إلى 350000 هكتار سنويا[1].

ثانيا.مشاكل التسويق

يؤثر التسويق الزراعي تأثيرا كبيرا على إمكانات حصول المستهلكين على السلع الغذائية، فالتسويق يلعب دورا رئيسيا في تحديد الأسعار التي يتلقاها المنتجون والأسعار التي يدفعها المستهلكون، كما أن العملية التسويقية تتضمن أداء مختلف الخدمات التسويقية لنقل المنتجات الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين، واكتشاف أسعار المنتجات في مختلف المراحل التسويقية، إضافة إلى نقل الإشارات التسويقية في سلسلة العملية التسويقية، وبخاصة من المستهلكين إلى المنتجين، وإضافة إلى ما سبق، تزداد أهمية التسويق الزراعي، والبنيات التسويقية في التأثير على إمكانات الحصول على الغذاء وذلك عن طريق ما يمكن أن يكتسبه المستهلك مما تضيفه الخدمات

---

[1] وائل الزريعي، **واقع التصحر في الجزائر وآثاره الإجتماعية والإقتصادية، دون سنة نشر**، ص 02.

التسويقية للمنتجات الزراعية من قيم زمانية ومكانية وشكلية وتمليكية، وتتضمن البنيات التسويقية البنيات الطبيعية مثل المخازن ومنشآت التصنيع والقيمة المضافة وأدوات التدريج ووسائل التعبئة وأماكن بيع التجزئة، والبنيات المؤسسية مثل :التنظيمات التسويقية العامة والخاصة والتعاونية، والقوانين والتشريعات المنظمة للعملية التسويقية ووظائفها، وبصفة عامة تتصف البنيات التسويقية للمنتجات الزراعية في الدول العربية والجزائر بالضعف وتعاني العديد من أوجه القصور، الأمر الذي ينعكس سلبا على إمكانية حصول المستهلكين على الكثير من السلع الزراعية رغم المزايا النسبية التي تمتلكها في إنتاجها[1].

ويعاني المزارعون من صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتهم بسبب عدم صلاحية المسالك التي تربط بين أراضيهم الزراعية وأماكن التسوق، خاصة خلال تساقط الأمطار التي تغمر المياه والأوحال تلك المسالك، وهو ما يعيق حركة المزارعين بل حتى قاطني تلك التجمعات السكانية المترامية الأطراف بالمنطقة، وهذا ما يؤدي إلى إتلاف معظم المحاصيل، وخاصة الموسمية، كما حدث في إحدى قرى ولاية قالمة، حيث تعرضت أطنان عديدة من البطاطا للتلف بسبب تأخر في تسويقها نتيجة لعد صلاحية المسالك والطرقات الواصلة بين أراضيهم وأماكن التسويق[2].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2009، ص 61.

[2] الطيب هاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، مرجع سبق ذكره**، ص ص 09-10.

ثالثا.ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي

إن ضعف حلقات الربط أو انعدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، ومصادر التقانة الأخرى، يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية، كما يعانى الإرشاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارة الزراعة أو معاهد ومراكز الزراعة من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصي المواد والإرشاديين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات، خصوصا المستوى المحلى لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث، لإيجاد الحلول المناسبة لها [1].

ومن خلال المعطيات المتوفرة يتبين أن عدد الباحثين الزراعيين في القطاع العام قليل جدا والمقدر ب 593 باحث مقارنة ب 510 باحث سنة 2009 (الباحثين الدائمين)، وهذا حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين وهذا مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر، كما أن نسبة تمويل هذا النشاط لا تشكل الا نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي والمقدرة ب 0,21 % أي ما يقارب 1689,4 مليون دينار جزائري سنة 2012 وتتوزع على المجالات البحثية كما يلي: الموارد الطبيعية 10 %، الغابات 8 %، الثروة الحيوانية 28%، السمك 2 % ومجالات أخرى ب 28% ، وهذا مقارنة ب 0,18 % (1418,4 مليون دينار جزائري) سنة 2009 وهذا التمويل هو

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره،** ص 286.

تمويل حكومي 100%، وهذا مقارنة بدول الجوار حيث قدرت النسبة ب 0,49 % في المغرب و 0,64 % في تونس و 0,80 في موريتانيا[1].

رابعا. مشكل العقار الزراعي

إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الزراعية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي كان يعاني منها القطاع الزراعي، خاصة بعد قانون المستثمرات الزراعية 1987، ولعل أهم الصعوبات التي كانت تواجه القطاع هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية، هذه الأخيرة التي لا تقر الضمانات التي يعطيها حق الإنتفاع والذي منحته السلطات العمومية في إطار قانون 87/19 الخاص بالمستثمرات الزراعية، إلى جانب هذا تعاني هذه المستثمرات من رفض المحافظات العقارية إصدار شهادات نقل حقوق الانتفاع لذوي الحقوق بعد وفاة المعني بهذا الحق، على الرغم مما ورد في نص المادتين 6 و8 من القانون المنظم للمستثمرات الزراعية التابعة للقطاع الحكومي والموسومة بالأملاك الخاصة للدولة إلا أن آخر نظام الذي طبق في مجال تنظيم العقار الزراعي والذي تحول بموجبه حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز حل جزئيا إشكالية العقار الزراعي في الجزائر، بحيث أن حق الامتياز يمكن رهنه للمؤسسات المالية كضمان للحصول على قروض [2].

---

[1] the International Food Policy Research Institute, **Agricultural Science and Technology Indicators (** ASTI), **Agricultural R&D Indicators Factsheet**, ALGERIA**,** September 2014, p p 01-03.

[2] زهية قرامطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

المطلب الثالث : آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2015-2019

إن آفاق تحقيق الأمن الغذائي يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر في رسم السياسات الزراعية من أي وقت مضى، حيث ترتبط الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى بالقطاع الزراعي، وللنهوض بها يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الزراعي من خلال توفير الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي فالإنتاج الزراعي مصدر المواد الخام الأساسية للصناعة الغذائية، هذه المواد ونوعيتها وجودتها وأسعارها مستقبلا لها انعكاساتها على المنتجات النهائية لفرع الصناعات الغذائية، ولضمان وتمكين المستثمرين بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي . وتمتلك الجزائر العديد من الموارد الاقتصادية التي تؤهلها إلى تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي في العديد من السلع.

أولا : مقومات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعني مصطلح الأمن الغذائي ضمان احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء في أي فترة من الزمن بشكل منظم في حدود دخول الأفراد، ومن هذا المنظور فإنه لتحقيق الأمن المستقبلي للغذاء لابد من توفر مجموعة من المقومات، وتحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية حيث تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول 9 غرب غرينتش، 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله **1200** كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد أرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير.

ا. الموارد الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض بما عليها وما تحتها وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، المياه، المصايد، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الحفرية وكذا مصادر الطبيعة المتجددة مثل الشمس والريح[1].

1.الموارد الأرضية : لمساحة الأراضي وامتدادها دور كبير في توسيع المساحات الزراعية وأثرها على إنتاج المحاصيل الزراعية وتنقسم الأراضي الزراعية كما يلي[2] :

أ. **المساحة الزراعية الكلية (SAT)** : وتشمل الأراضي المستغلة فعلا بالإضافة إلى المراعي وتلك التي تتوفر على مقومات الزراعة ولكنها تتطلب أعمال استصلاح للاستغلال.

ب. **المساحة الصالحة للزراعة المستخدمة (SAU):** وتشير إلى المساحة المستخدمة فعلا والتي تنتقل داخلها الأراضي التي تزرع كل سنة حسب نظام التبوير الذي يؤدي إلى تباين

---

[1] أنيسة بن رمضان، مصطفى بلمقدم، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص 295.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 –2009**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص ص 114-115.

المساحة المزروعة من سنة إلى أخرى، حيث من خلالها يتشكل الناتج الزراعي النباتي كل سنة، وتشمل على مساحة أراضي المحاصيل الموسمية والمستديمة ومساحة الأراضي المتروكة (المستريحة مؤقتا).

- ✓ **مساحة المحاصيل الموسمية (نباتية):** وتشير إلى المساحة التي تزرع في سنة مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع في التناوب في زراعتها.
- ✓ **مساحة المحاصيل الدائمة :** وتشير إلى المساحة التي تزرع بمحصول وأحد في السنة بصفة دائمة كالأشجار المثمرة والمروج الطبيعية.
- ✓ **المساحة المتروكة (المستريحة):**هي مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم إما بسبب عدم كفاية مياه أو إراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية او لأسباب أخرى، وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات، إذ انها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي .

ت. **مساحة المراعي :** وتشمل كل المساحات التي لم تستغل منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز بشكل عام بنبتاتها الصالحة لرعي الحيوانات، فهي تستعمل كمراعي للمواشي، وفي حالة إعادة تقييم هذه الأراضي إذا ما استعملت في الزراعة توضع ضمن قائمة الأراضي الصالحة للزراعة.

ث. **مساحة الأراضي الزراعية غير المنتجة :** وتضم المزارع المحصودة والعمارات والساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر .

والجدول التالي يوضح توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر كما يلي:

جدول (4-19) : مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر 2014

الوحدة : ألف هكتار

البيان	مساحة المحاصيل الموسمية (1)	% من sau	أراضي مستراحة (2)	% من sau	مساحة المحاصيل الدائمة (3)	% من sau	Sau (4=1+2+3)	المراعي (5)	% من sat	أراضي غير مستغلة زراعيا(6)	% من sat	sat (7=4+5+6)
2014	4403.9	**10,3**	3065	**7,1**	995.5	**2,4**	8465	32966	**76,9**	1457.5	**3,4**	42888.5

Source : MADRP , DSASI, Evolution Série B 2014

تمثل المراعي القسم الأكبر من المساحة الأراضي الزراعية بنسبة 76,9 %، في حين تبلغ مساحة المحاصيل الموسمية 4403,9 ألف هكتار، أي ما نسبته 10,3 %، أما الدائمة فبلغت نسبتها 2,1 % وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية للأراضي الزراعية المقدرة ب 42 مليون هكتار، ووصلت مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة الى 3,4 %.

2. الثروة الحيوانية

تؤدي الثروة الحيوانية أدوارا هامة كثيرة من بينها توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته، ودورها كمستودع وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية وتحسينها للثروة وكشكل من أشكال تأمين بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في

التخلص من الأعشاب الضارة، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي[1].

والجدول التالي يوضح تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر سنة 2014.

جدول (4-20) : تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر سنة 2014

الوحدة : ألف رأس

البيان	أبقار	أغنام	ماعز	جمال	خيول	المجموع
2014	**2049.65**	**27807.73**	**5129.84**	**354.47**	**42.01**	35383.7

Source : MADRP , DSASI, Evolution série B 2014

وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي 35 مليون رأس من الحيوانات المنتجة وذلك وفقا لتقديرات عام 2014 وتقدر نسبة الأغنام بما يقرب 78 % من هذه الثروة والماعز بحوالي 14,5 % ، في حين تمثل الأبقار والخيول والجمال ما نسبته 7,5 %.

3. الموارد المائية : يعتبر الماء العنصر الأساسي للزراعة القادر بدوره على سد الفجوة الغذائية والذي يلعب دورا محوريا في تحسين الأمن الغذائي، وبالطبع لا تقتصر أهمية الماء على مسألة الزراعة فهو ضروري للتصنيع فضلا عن أهميته لتلبية احتياجات الاستهلاك البشري المباشر من مياه شرب وغسل وغيرها وتتكون الموارد المائية في الجزائر من موارد تقليدية كمياه الأمطار والأحواض الجوفية والمياه السطحية، وموارد غير تقليدية كالتحلية وتصفية مياه الصرف الصحي والزراعي، وتشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

الأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى، وتقدر الموارد المتاحة في الجزائر ب 18 مليار م^3، منها 10 مليارات موارد سطحية، 2,5 مليار م^3 موارد المياه الجوفية في الشمال، و5,5 مليار م^3 المياه السطحية والجوفية في الجنوب[1].

وتقسم الموارد المائية الى موارد تقليدية وأخرى غير تقليدية.

أ.الموارد المائية التقليدية

تنقسم الموارد المائية التقليدية إلى مياه سطحية وجوفية.

- ✓ **المياه الجوفية :** هي المياه المختزنة في طبقات تحت الأرض والتي جرى ترسيبها عبر مسام الصخور الرسوبية، ويبلغ مجموع ما هو صالح للاستعمال حوالي 6,11 مليار م^3 سنويا[2].

---

[1] **Ministère des Ressources en Eau, site consulté le 17 mars 2015, http://www.mre.dz/index_fr.php?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=6**

[2] **Ministère des Ressources en Eau, Les ressources souterraines, Algérie, 2014, p 02**.

- ✓ **المياه السطحية :** هي عبارة عن المياه التي تجري خلال الأنهار والسيول شبه الدائمة والفصلية والمياه المتخلفة عن ذوبان الثلج وكذا البحيرات العذبة والمحيطات والبحار ويتم التحكم في هذه المياه عن طريق اقامة القناطر والسدود والخزانات[1] .

ومن أجل تطوير قدرة تخزين المياه السطحية، فقد تم بناء العديد من الهياكل فبينما في عام 1962 لم يكن هناك سوى ثلاثة عشر السدود لتخزين 450 مليون م^3 من الماء اما سنة 2014 فبلغ عددهم 70 سدا بطاقة إستعابية قدرها 7,4 مليار م^3 من الماء ليكون العدد 84 سدا في عام 2016 بسعة تخزين تقدر ب 8.4 مليار م^3 [2].

جدول رقم (4-21) : أهم السدود في الجزائر، سعتها والمخزون السنوي وحصة الزراعة منها لسنة 2014

إسم السد	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الزراعة	نسبة الاستعمال الزراعي
بني هارون ميلة	795	960	180	**18,75**
قرقر غليزان	450	358	70	**18,55**
جرب التربة بشار	350	260	87	**33,46**
غريب عين الدفلى	280	145	98	**67,5**

[1] وسيلة جمات، **اقتصاد المياه في الوطن العربي وحتمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2007/2006**، ص ص 03-04.

[2] **Ministère des Ressources en Eau ,Ressources Superficielles, Algérie, 2014, p 01**.

سيدي يعقوب الشلف	280	278.9	68	**24,44**
بورومي البليدة	188	182	95	**52,19**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **قاعدة بيانات موارد المياه العربية**، تم الإطلاع عليه يوم 2015/01/25 على الساعة 18:28 ، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aoad.org/Resources/Blocks.aspx

من خلال الجدول يتبين أن سد بني هارون هو الأول وطنيا من حيث سعة التخزين التي تقدر ب **795** مليون ملم^3، ومن حيث المخزون السنوي للمياه ب **960** مليون ملم^3، وأما حصة الزراعة المستخدمة للري حيث تقدر ب **180** مليون ملم^3 بنسبة 18,75%، أما سد غريب فإنه يتصدر مجموع السدود من حيث نسبة الاستغلال للفلاحة تقدر ب 67,5 % يليه في الأهمية سد بورومي البليدة ب 95 مليون ملم^3 بنسبة 52,19 %، ثم سد جرب التربة بشار بنسبة 33,46 %.

ب.الموارد المائية غير التقليدية: تؤدي ندرة المياه نحو إيجاد سبل أخرى لتلبية الطلب على المياه، ويعاد استعمال مياه الصرف المعالجة وكذا تقطير المياه المحلاة بهدف زيادة المصادر المحدودة من المياه.

- ✓ **مياه البحر المحلاة:** تملك الجزائر تسع محطات للتحلية الرئيسية قادرة على إنتاج ما يصل الى 1,4 مليون م^3 من المياه المحلاة يوميا في عام 2013 وتشغيل محطتين في عام 2014 سيجلب إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى 2,1 مليون م^3 /

يوم في المتوسط[1]، ويتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية بحلول 2025 حوالي 8.214 م^3 .[2]

جدول رقم (4-22) : أهم محطات تحلية مياه البحر في الجزائر

الوحدة : ألف متر مكعب

المحطة	سنة تدشين المحطة	الطاقة الإنتاجية
محطة المقطع	2014	500.000
محطة مستغانم	2012	200.000
محطة سوق الثلاثاء تلمسان	2011	200.000
محطة بني صاف عين تيموشنت	2010	200.000
محطة الحامة	2008	200.000

من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) ، **تحلية مياه البحر حل جلي لندرة الماء بالجزائر**، تم الإطلاع عليه 2016/03/17 على الساعة 19:18، متوفر على الرابط التالي:
http://www.acwua.org/ar/news/water-desalination-algeria

- ✓ **مياه الصرف** : تستخدم مياه الصرف في الزراعة بشكل متزايد لمواجهة الاجهاد المائي ليمكنها ذلك من الحفاظ على الموارد المائية التقليدية وتوسيع المساحات المروية لزيادة الإنتاج الزراعي.[3]

---

[1] **Ministère des Ressources en Eau, les ressources non conventionnelles, Algérie, 2014, p 01.**

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية (إدارة الندرة وتأمين المستقبل)، **الموارد المائية في المنطقة العربية توافرها ووضعها والتهديدات التي تواجهها**، 2013، ص 22.

[3] **les ressources non conventionnelles, op.cit, p 03** .

ويتزايد استخدام الجزائر لمياه الصرف المنزلية المعالجة لسد الطلب المتزايد على المياه في المناطق الحضرية وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في الري وبالأخص المحاصيل التي تروى غالبا بمياه الصرف كالمحاصيل العلفية، والحبوب، والزيتون، وأشجار الفاكهة، وتقدر كمية مياه الصرف المعالجة والمنتجة في الجزائر ب 730 مليون متر مكعب سنة 2010 [1].

- ✓ **معالجة الماء الأجاج:** الماء الأجاج هو الماء المر أو الشبه مالح الذي لا يطاق شربه[2]، وحاليا الطاقة الإنتاجية ل 15 محطة لمعالجة المياه الاجاج تقدر ب 57971 م^3 /د ، أما محطات معالجة الماء الأجاج التي هي في طور الإنجاز والمقدرة ب 14 محطة بطاقة إنتاجية كلية بمقدار 205560 م^3 / د ^{3} .

4 . الموارد الطبيعية المتجددة: يقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة قابلة

---

[1] Regional Bureau For Arab States, **Water Governance In The Arab Region, Managing Scarcity And Securing The Future, United Nations Development Programme**, New York, 2013 , P 139.

[2] رشيد فراح، **سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 179 .

[3] **Les Ressources Non Conventionnelles, Op.Cit, P 05 .**

للنضوب الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه [1].

أ. **الطاقة الشمسية:** نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، تمتلك الجزائر وأحدة من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي **2000** ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل **3900** ساعة بالهضاب العليا والصحراء[2] .

والحقل الشمسي في الجزائر هو الأهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم 169 تيتراواط ساعة/ سنويا، ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلة إلى 1700 كيلو واط/س للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية وفي مناطق الهضاب العليا ب 1900، بينما 2650 في الصحراء [3].

---

[1] حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 149.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة والتعاون العربي**، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 16.

[3] **Atmania Hanane, La Stratégie D'implantation Des Energies Renouvelables En Algérie Cas De La Photovoltaïque, Mémoire De Magister En Management , Option Stratégie, Faculté Des Sciences Economiques Et Des Sciences De Gestion Et Des Sciences Commerciales, Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed , 2014-2015, P 66**.

ب.طاقة الرياح: يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين[1] :

الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري ومعتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جدا، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4 م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة أدرار وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 2 إلى م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

وتمتاز الجزائر بسطوع شمسي كبير وبسرعات ريحية معتدلة إلى مرتفعة والجدول التالي يوضح الطاقة المتجددة في الجزائر المستغلة والمتوقع استهدافها:

---

[1] عدمان مريزق، **دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري**، ورقة بحث مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 12.

جدول رقم (4-23) : الطاقة المتجددة المستغلة والمتوقع استهدافها في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2030

الوحدة : ميجاواط

التاريخ المستهدف	طاقة الرياح	الخلايا الفوتوفولطية	الطاقة الشمسية المركزة	الإجمالي
2013	10	6	25	**41**
2015	50	182	325	**557**
2020	270	831	1500	**2601**
2030	2000	2800	7200	**12000**

Source : Regional Center For Renewable Energy And Energy Efficiency, **Renewable Energy Country Profile Algeria**, 2013, P 01.

ت.طاقة الحرارة الجوفية

يشكل الكلس الجراسي بالشمال، احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، أدى إلى وجود أكثر من **200** منبع مياه معدنية حارة متوزعة أساسا بالشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد، إذ تبلغ غالبا درجة حرارة هذه المنابع **40** درجة مئوية، وأقصاها منبع حمام المسخوطين، بدرجة حرارة تصل إلى **90** مئوية، تعتبر هذه الينابيع الطبيعية تسربات لخزانات باطنية حارة ذات تدفق طبيعي ذاتي يبلغ **2** متر مكعب بالثانية، ولا تمثل إلا جزءا يسيرا من إمكانيات إنتاج هذه الخزانات وأكثر هذه الخزانات يمتد نحو الجنوب، إذ يشكل التكون القاري الكبيس خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، يمتد إلى آلاف الكيلومترات المربعة، يتم استغلال هذا الخزان، المسمى بالطبقة الألبية، من خلال الحفر للحصول على تدفق يصل إلى **4** متر مكعب بالثانية، حيث تصل درجة حرارة

هذه الطبقة إلى **57** مئوية، إن استغلال تدفق الطبقة الألبية والتدفق الطبيعي للمنابع يمثل استطاعة تبلغ **700** ميغاواط [1].

إن نقص موارد الطاقة بأسعار معقولة للتجهيز والتصنيع، يجعل من استخدام الطاقة الحرارية لتجفيف الأغذية، وبسترة الحليب، وتعقيم المنتجات إمكانية واعدة جديرة بكل الاهتمام بالنسبة إلى البلدان النامية، حيث من الممكن أن يتلقى تصنيع الأغذية دفعة قوية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي، وفضلا أن تجفيف المواد الغذائية يطيل العمر الافتراضي لتخزين المواد الغذائية في حالة سليمة، مثل الأسماك والخضروات بل ويتيحها كمورد على مدار السنة بما في ذلك فترات الجفاف [2].

II .الموارد البشرية والبحوث الزراعية

تعتبر من العوامل التي لابد من توفرها لنجاح التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، فالعامل البشري هو من يقوم باستغلال الموارد الطبيعية، خاصة اذا أحسن استغلالها، في حين تعتبر العوامل المالية والمادية بمثابة المحرك لعملية التنمية الزراعية .

1.الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية المتحكم الرئيسي في باقي الموارد وفي طريقة استخدامها، فالإنسان عنصر جوهري في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي العاملة

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة والتعاون العربي ، مرجع سبق ذكره،** ص 17.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، **الطاقة الحرارية الجوفية تتيح فرصا فريدة للبلدان النامية، مقال منشور بتاريخ 2015/04/7،** تم الإطلاع عليه يوم 13/ 2016/04 على الساعة 21:15، متوفر على الرابط التالي: **http://www.fao.org/news/story/ar/item/281711/icode/**

الزراعية وقدرتها، وكفاءتها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي الغذائي[1] .

ويعد عدد السكان والنمو الديموغرافي من المتغيرات والعوامل المهمة المؤثرة على إمكانية الحصول على الغذاء نظرا لتأثيره على مستوى الطلب على السلع الغذائية وقد بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في 2014 حوالي 39,1 مليون نسمة [2].

جدول (4-24) : إجمالي السكان وسكان الأرياف في الجزائر سنة 2014

الوحدة : آلاف

البيان	إجمالي السكان	سكان الريف	سكان الريف الى إجمالي السكان
2014	39500	**9792**	24,8

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، مرجع سبق ذكره، ص 02.

يظهر الجدول رقم (1-21) أن حوالي ربع سكان الجزائر هم أرياف، وهي نسبة مهمة أي ما يتجاوز 9 ملاين ساكن ريفي.

---

[1] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 39.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**، الجزائر، 2014، ص 01.

والجدول التالي يوضح تركيبة إجمالي سكان الجزائر ويمكن القول أن المجتمع الجزائري لا يعاني من مشكلة الشيخوخة بشكل واضح الآن(2014) ويصنف من المجتمعات الشابة .

جدول رقم (4-25) : تركيب السكان حسب السن في الجزائر سنة 2014

البيان	أقل من 5 سنوات	أقل من 15 سنة	من 15 الى 59	أكبر من 60 سنة
2014	% 11,6	% 28,4	% 63,1	% 8,5

المصدر : ديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**، 2014، ص 01 .

تشكل الفئة (15-59 سنة) أغلبية سكان الجزائر بنسبة 63,1 %، تليها فئة (5-15 سنة) ب 28,4 %، ثم فئة (+60 سنة) بـ 8,5 %.

2. مراكز البحث الزراعي

تعتبر قضية الأمن الغذائي هدفا أولويا للدولة خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفته الواردات الغذائية ارتفاع تكلفة فاتورة الغذاء وذلك بالرغم من التقدم المسجل في الإنتاج الزراعي الوطني.

يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح آفاقا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للإجهاد البيئي مثل الجفاف والملوحة والآفات

وبمواصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية [1].

أ.البرنامج الوطني للبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

لقد ركزت برامج البحث المدعمة من طرف الدولة على البحوث والمجالات في القطاعات التي تخدم الأمن الغذائي خاصة قطاعات : الزراعة، الصيد، الموارد المائية والبيوتكنولوجيا، التنمية المستدامة وتسيير المناطق الجافة والشبه الجافة .

جدول رقم (4-26) : البرنامج الوطني للبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

البرامج الوطنية للبحث-الزراعة شبه مستدامة	عدد البرامج	عدد الأساتذة الباحثين	عدد الباحثين الدائمين	عدد الباحثين المكلفين
زراعة، تغذية، المساحات الريفية	269	779	264	1043
صيد وتربية الأسماك	26	66	40	106
موارد مائية	49	173	15	188
بيئة وترقية التنمية الريفية	87	380	37	343
بيوتكنولوجي	38	157	16	141
تطوير المناطق الجافة الشبه جافة، الجبلية ومحاربة التصحر	32	96	25	71
المجموع	501	1573	397	1970

Source : Mokhtar Sellami , le convergence des programmes nationaux de la recherche sur la : problématique de la sécurité alimentaire en Algérie, Direction de la Programmation de la Recherche de l'Evaluation et de la Prospective 2013, p 02.

[1] رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد **24**، سورية، **2008**، ص 302 .

تبنت الدولة برنامجا وطنيا للبحث العلمي تتمحور حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة تم اعتمادها انطلاقا من سنة **2010** تم فيها تحريك **1970** باحثا موزعين على **37** جامعة و مراكز للبحث، كما تم الاستعانة ب **200** خبير من أجل تقييم المشاريع و تحديد الميزانية المناسبة لبرامج الوطنية للبحث.

جاء هذا البرنامج الوطني للبحث بموجب المادة **3** من قانون البحث العلمي للفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 [1].

ب.مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الزراعي

تتكون مراكز ومؤسسات البحث العلمي من[2] :

- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، المعهد الوطني للأبحاث الغابية؛
- 7 معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة متخصصة؛
- 1 معهد تكنولوجي للغابات؛
- المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي؛
- 2 مركزين للتكوين والإرشاد الفلاحيين؛

---

[1] **Mokhtar Sellami , op.cit, P 01**.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، الملحق رقم 01، ماي 2012، ص ص 01-02 .

- 05 معاهد تقنية (المعهد التقني للزراعات الواسعة، المعهد التقني للبقوليات والزراعات الصناعية، المعهد الوطني لأشجار الفواكه والكروم، المعهد التقني لتربية الحيوانات، المعهد التقني لتطوير الزراعة الصحروية؛
- 3 معاهد وطنية (المعهد الوطني للأراضي المسقية وصرف المياه، المعهد الوطني للطب البيطري، المعهد الوطني لحماية النباتات) ؛
- 9 حظائر وطنية؛
- 4 مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد؛
- ديوان وطني لتطوير تربية الخيل والإبل؛
- وكالة لحفظ الطبيعة؛
- 5 مراكز (المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات،المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، 3 مراكز للصيد) ؛
- مكتبين للدراسات (المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، المؤسسة الوطنية للاعتماد والرقابة التقنية؛
- المدرسة الوطنية العليا للفلاحة؛
- معاهد وطنية للتعليم العالي للزراعة بالولايات؛
- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة؛
- المدرسة الوطنية العليا للري ؛

- المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية و 8 مؤسسات جهوية للهندسة الريفية، 3 وحدات للفلين ووحدة شركة صناعة وتحويل مادة البوليسترين وتجميع البذور والشتائل والمورثين و 75 مزرعة نموذجية؛
- شركة استغلال وتثمين المزارع النموذجية الزراعية؛
- شركة تثمين المنتوج الزراعي الوطني؛
- مجموعات الحبوب (5 مجموعات جهوية و 34 فرع) ؛
- شركة عوامل الإنتاج الزراعي (المدخلات والتجهيزات الزراعية) ؛
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- المجموعة الصناعية لإنتاج الحليب ومشتقاته (15 وحدة جهوية) ؛
- الإنتاج الحيواني (مجموعة الديوان الوطني لأغذية الأنعام، مجموعات تربية الدواجن 3، فروع التبريد المتوسطي والجزائرية للحوم الحمراء، فروع ثانوية 38، خضر ولحوم؛
- **دواوين مهنية** : الديوان الجزائري المهني للحبوب، الديوان الوطني المهني للحليب، الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم؛
- المتعاملون الخواص المتدخلون في ضبط الأسواق (485 محول للحبوب، 120 محول للحليب، مذابح ومقاولون .

ثانيا: استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي 2015-2019

I. برنامج تطوير الزراعة وتربية الماشية 2015-2019

يرمي البرنامج إلى تحقيق مستويات الإنتاج بالنسبة للمنتجات الأساسية كالآتي[1]:

- 67,3 مليون قنطار من الحبوب؛
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة؛
- 10,2 مليون قنطار من التمور؛
- 6,4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء؛
- 5,8 قنطار من اللحوم البيضاء؛
- 4,3 مليار لتر من الحليب الطازج؛

معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5 %.

وتتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي عبر:

- تقوية المكننة الزراعية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها؛
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500,000 طن سنويا؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **تقرير السياسات الحكومية في مجال الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري**، 2015، ص 05 .

- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة؛
- تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، وتهيئة ظلل الماشية والإسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد؛
- ضبط المنتجات الزراعية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الزراعية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الزراعية الطازجة ذات الإستهلاك الواسع **SYRPALAC** وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الزراعية والصيدية.

II. برنامج تطوير نشاطات الصيد البحري 2015-2019

يرمي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني **200** ألف طن/سنويا وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية والتي ستمثل **70 %** من الإنتاج، وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري [1].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الاخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وتتمثل آليات التنفيذ في: [1]

- إنجاز ما يعادل 5000 مشروع إستثمار خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء؛
- إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح)؛
- إنجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة؛
- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني؛
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

III. برنامج تطوير الغابات والأحواض المائية 2015-2019

يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية، وتتمثل اليات تنفيذه أساسا في[2]:

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسات الحكومية في مجال الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[2] **المرجع أعلاه**، ص ص 06-07 .

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172.000 هكتار، تابعة لعشر ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛

- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة ل 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل **5,3** مليون هكتار، بما في ذلك **1,3** هكتار سيتم معالجتها؛

- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات الســـــــهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتــار؛

- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتـار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل إهتمام السكان.

IV. برنامج تطوير الري الزراعي 2015-2019

جهود تنمية الري الزراعي ستتواصل ضمن الخطة الخماسية القادمة عام 2015-2019، الهدف بالنسبة لبرنامج عام 2015-2019 الانتقال من مساحة مروية 1.136.000 هكتار سنة 2013 إلى مساحة مروية 2.136.000 هكتار سنة 2019، أي بزيادة قدرها 1 مليون هكتار

تمثل أكثر من 25% من المساحات الصالحة للزراعة للقيام بذلك، يعتزم قطاع الموارد المائية القيام بالبرنامج التالي[1]:

- التنمية وإعادة التأهيل لمحيطات الري الكبير في أربع مناطق الهيدروغرافية في شمال البلاد (232.000 هكتار) يمكن أن تصل المساحات مجهزة إلى أكثر من 462,000 هكتار (حاليا 230,000 هكتار) ؛
- إنجاز 219 حاجز مائي، لحشد 60 مليون م^3 وري 15,000 هكتار؛
- تنمية الري الصغير والمتوسط (**PMH**) : إنجاز الحواجز المائية أو المناقب بما في ذلك الزراعة والصحراوية التي تمكننا من زيادة المحاصيل الزراعية في الأجل المتوسط وتطوير الاقتصاد الزراعي المحلي في 1.674.000 هكتار. ؛
- برمجة مشاريع المحيطات تدخل ضمن توجيهات الجدول الوطني للمياه (**PNE**) :
  - ✓ توافر الموارد (تطوير مصب السدود) ؛
  - ✓ نضوج المشاريع (توفير الدراساتAPD) ؛
  - ✓ إعادة توزيع مياه السدود أو مياه مراكز تحلية المياه.

[1] **وزارة الموارد المائية**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/01، على الساعة 17:20، متوفر على الرابط التالي:http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar

ويتوقع من خلال برنامج تطوير الري الزراعي تطور المساحات المجهزة في مشاريع الري الكبير على النحو التالي:

- تطوير الإنتاج الزراعي المروي في مشاريع الري الكبير الموجود في السهول الكبرى وتطوير الري الصغير والمتوسط الحجم في مناطق التلال والجبال، وسيكون الإنتاج الزراعي بمعدلات نمو عالية ومستدامة، وهذا سوف يقلل إلى حد كبير فاتورة الواردات وضمان سلامة الأغذية؛

- الحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية (هكتار واحد مروي يولد في متوسط 3 وظائف) تطوير الزراعة المروية وتحسين الإيرادات (هكتار واحد مروي يولد في المتوسط قيمة أكثر من 120,000 دا)، وبالتالي الإسهام في استقرار العالم الريفي وإلى إعادة التوازن في المجتمع الجزائري.

وسيبلغ عدد محطات تطهير المياه المستعملة 272 وحدة في نهاية المخطط الخماسي 2015-2019 مقابل أكثر من 166 سنة 2015 [1].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية **APS**، **إنجاز مرتقب لأكثر من 100 محطة لتطهير المياه المستعملة بالجزائر**، مقال منشور بتاريخ 06 جويلية 2015، تم الاطلاع عليه يوم 2015/09/27، على الساعة 12:43، متوفر على الرابط التالي:-**http://www.aps.dz/ar/regions/17751**

خلاصة الفصل:

تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر الكثير من التحديات التي تحد من دورها ومساهمتها في توفير الغذاء وضمان استقراره وإمكانية وصوله للمستهلك الجزائري، فهي تعتمد على الأسواق الدولية للأغذية لتوفير الإمدادات المحلية، كما أن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء وغيرها من التحديات الأخرى على المستوى الدولي، بالاضافة إلى العديد من المعوقات على المستوى المحلي لعل أهمها العوامل الطبيعية كالظروف المناخية السيئة والعوامل المادية والتنظيمية كتوفر التكنولوجيا، مما يجعل الصناعات الغذائية بحاجة ماسة إلى إعتماد جملة من التدابير الإستعجالية في إطار السياسات الزراعية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، بإعتباره الممون الأساسي لها، حتى يضمن لها النمو الإيجابي والمستدام، فهي تحتاج إلى استقرار وانتظام التموين وتقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية، وفك إرتباطها بالأسواق الدولية، خاصة وأنها تمتلك امكانات متنوعة تمكنها من تحقيق مستويات عالية من نسب الاكتفاء الذاتي في مختلف السلع، وأنها تسعى إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتعاون مع الإتحاد الأوروبي.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

يمثل انعدام الأمن الغذائي في عالمنا المعاصر اليوم أحد العقبات الأساسية التي تواجه طبيعة استقرار الدول، والجزائر ليست ببعيدة عن هذه الإشكالية بل هي تعاني كبقية الدول منذ فترة طويلة، فعلى الرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي من موارد وإمكانات تسمح لها بتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، ففاتورة الغذاء تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا، لذا فهي باتت تواجه تحد كبير يتمثل في البحث عن أنجع السبل لتحقيق الغذاء الكافي لمواطنيها.

وتعد الصناعات الغذائية ضرورة من أجل تعزيز الأمن الغذائي، من خلال دورها المتزايد في إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها، بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، هذا بالاضافة إلى توفير فرص الشغل وتوفير العملة الأجنبية جراء عملية التصدير.

وانطلاقا من هذا الدور، وباعتبار القطاع الزراعي الممون الرئيسي لها، كان من الضروري تحسين ورفع درجة التكامل بين القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية، وهو مرهون بالقدرة على تثمين نقاط قوة القطاع الزراعي واستغلال الفرص المتاحة له من جهة، ومن جهة أخرى معالجة جوانب النقص والقصور فيها ومواجهة مختلف التحديات التي تواجهها، لأن تطوير الإنتاج المحلي للصناعات الغذائية سيظل مستبعدا إذا لم يتم اعتماد سياسة زراعية واضحة المعالم لفك ارتباطها بالأسواق الدولية التي تشهد فيها أسعار المواد الأولية تذبذبا مستمرا يؤثر سلبا على التكلفة النهائية وأسعار مخرجاتها.

ومن أجل تحقيق هذا، حظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من 2000 ووصولا إلى برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، وقد كان لتطبيق هذه السياسات أثر واضح على زيادة الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، مما أدى إلى تحسن كبير في نسبة الإكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية الهامة كالخضار والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء، البيض والدواجن، لكن تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة التطورات الخارجية، وخاصة إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنضمام إليها، واتفاقية التعاون الأوروبي، مما جعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه العديد من التحديات على مستوى هذه الإتفاقيات، أهمها فتح الأسواق الجزائرية لمزيد من الواردات الزراعية ذات المواصفات والجودة العالية مما يشدد المنافسة على السلع الزراعية المحلية، وكذا تخفيض الدعم المباشر للقطاع الزراعي، الأمر الذي يتطلب إتخاذ إجراءات مستقبلية على المستوى المحلي، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وزيادة قدرة المنتجات الزراعية المحلية على المنافسة.

نتائج إختبار الفرضيات:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية، كانت نتائج إختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى التي تتمحور حول:** " للصناعات الغذائية علاقة قوية بالأمن الغذائي من خلال توفيرها للغذاء بصورة مستمرة " فقد تم اثباتها من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي عن طريق تصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان على مدار السنة باستخدام مختلف تقنيات الحفظ والتغليف والتبريد والتخزين.

- **الفرضية الثانية التي تتمحور حول** " لا يوجد ارتباط كبير بين الصناعات الغذائية والإنتاج الزراعي في الحصول على مدخلاتها الأمر الذي أضعف دور السياسات الزراعية في تطويرها" فقد تم نفيها، إذ أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0,9889 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير المفسر الناتج الزراعي يتحكم ب 98,89 % من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي للصناعات الغذائية، مما يدل على أن هناك إرتباط قوي بين الناتج الزراعي المحلي والناتج المحلي للصناعات الغذائية، أما الباقي 1,11 % تفسرها عوامل أخرى.
- **الفرضية الثالثة التي تتمحور حول** " تواجه السياسات الزراعية العديد من التحديات والعقبات التي تحد من تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر والتي تضعف من مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي" فقد تم اثباتها، وأهمها المستجدات الدولية والإقليمية، بسبب اقبال الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والظروف المناخية، والتي ينتج عنها التعديل المستمر في رسم السياسات والتنفيذ تبعا لمرونتها في مواكبة تلك المستجدات والظروف.

النتائج:

على ضوء ما تقدم نخلص إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- لم تتجاوز مساهمة التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار ككل 7 % كأقصى قيمة لها خلال الفترة 2000-2014 وهي نسبة ضئيلة جدا، هذا وأن معظم هذه الاشتراكات يتعلق بالتأمينات الإجبارية، ما يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري؛

- تعتبر نسبة المساحة المسقية في الجزائر ضئيلة مقارنة مع المساحة الزراعية المستعملة خلال الفترة المدروسة 2000-2014، حيث وصلت نسبة الأراضي المسقية إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة سنة 2014 حوالي 14,5 %، أي ما يقارب 1,2 مليون هكتار، وهي نسبة غير كافية، وتبقى بذلك الزراعة الجزائرية مطرية بالدرجة الأولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف التنسيق بين قطاعي الري والزراعة وعدم التمكن الجدي بتنمية الري الزراعي؛
- وصلت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي سنة 2014 إلى 11,29 % بعدما كانت تساهم ب 8,32 % سنة 2000، وتأتي في المرتبة الخامسة بعد كل من قطاع المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدرولوكية، قطاع التجارة، قطاع النقل والمواصلات، وبالتالي فالزراعة أصبحت تساهم بشكل أفضل في الناتج المحلي وذلك منذ تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛
- ساهمت السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 في نمو الناتج الزراعي المحلي، حيث تبين المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة في دالة الناتج الزراعي أن زيادة قيمة العمالة الزراعية بنسبة قدرها 1 % تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 2,38 %، وأن زيادة المساحات الصالحة للزراعة بنسبة 1 % قدرها تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 15,15 %، كما أن زيادة الأراضي المسقية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي ب 0,67 % ، وعلى ضوء المعاملات المرونات الكلية للدالة يمكن القول أن زيادة كل من المتغيرات السابقة معا ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي

خلال الفترة 2000-2014 ب 18,2 %، وتعد هذه المتغيرات الثلاث السابقة من أهم العوامل المؤثرة والموجهة للناتج الزراعي في الجزائر، كما أن زيادة الناتج الزراعي ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للصناعات الغذائية ب 0,77 % كما أنه يتحكم ب 98,89 % من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي للصناعات الغذائية، وبالتالي يؤثر الناتج الزراعي والسياسات الزراعية بطريقة فعالة في تطوير الصناعات الغذائية؛

- من خلال الدراسة الإقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر للناتج الزراعي، لاحظنا أن كل من حجم العمالة الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المسقية له معنوية إقتصادية وإحصائية، بينما كل من حجم الآلات الزراعية والتأمين الزراعي والدعم الزراعي ليس له معنوية إحصائية، حيث يرجع عدم معنوية معامل حجم الآلات الزراعية إلى إمتلاك آلات ومكائن زراعية لم يتم إستغلالها بالكامل، بالإضافة إلى تخصص هذه الآلات والمكائن لعمل معين دون آخر مما يؤدي بتعطيل جزء منها في مساهمتها في زيادة الناتج الزراعي، كما أن أغلب هذه الآلات أصبحت غير فعالة وهذا راجع إلى تقدم معدل عمرها الإنتاجي المعتمد تقنيا، ويرجع عدم تأثير حجم التأمين الزراعي على الإنتاج الزراعي إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند المزارعين، أو تلك المشاكل التي تتعلق بالتطبيق السليم لبرنامج التأمين الزراعي والتي تتمثل غالبا أنه قد توجه هذه المبالغ الخاصة بالتأمينات إلى من لا يستحقونها ويستعملونها في تسديد قروضهم أو لأغراض شخصية، أو تحاشي التأمين ذو المخاطر العالية مما يؤدي في الأخير إلى إفلاس شركات التأمين، بالاضافة إلى ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ، أما عن

عدم تأثير حجم الدعم الزراعي على الإنتاج الزراعي فقد يرجع ذلك إلى إجراءات وشروط منح الدعم والتي كانت سببا في عدم طلب المزارعين والأشخاص العاملين في النشاط الزراعي لهذا الدعم.

- تحسنت قيمة مؤشر الإندماج حيث ارتفع من 0,026 سنة 2000 ليصل سنة 2014 إلى 0,057 الا ان السلع الغذائية الجزائرية ما زالت أقل إندماجا في الأسواق العالمية، حيث بقيت قيمة المؤشر إلى أقل من 0,1 أي أقل من المتوسط العالمي المقدر ب 0,5، وهو ما يؤكد شدة التبعية التي يعاني منها فرع الصناعات الغذائية إلى الأسواق الدولية وإرتباط السوق الجزائري بالأسواق الدولية في مجال التموين بالمنتجات الزراعية والتي تؤكد الكثير من التوقعات إستمرارها وأن الإعتماد على الإستيراد سيزداد مستقبلا خاصة بالنسبة للحبوب التي تشكل أساس الغذاء الجزائري

- تبقى الصناعات الغذائية غير قادرة على الإستجابة لتطلعات المستهلك الجزائري وتغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية أو النوعية والسعرية، وهو ما يجعل دورها محدودا في تحقيق الأمن الغذائي، نظرا لارتباطها الكبير بالأسواق الدولية لتوفير المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية أو السلع النهائية الموجهة مباشرة للاستهلاك كالحبوب والسكر، الزيوت...إلخ، وذلك بسبب ضعف مرونة جهاز الإنتاج الزراعي المحلي وتراجع إنتاجيتها حيث يلاحظ أن معدل تغطية الإنتاج الوطني للطلب المحلي لسنة 2014 بالنسبة لمجموع الحبوب 21,65 %، و 32,78 % بالنسبة للبقوليات، جملة الزيوت

والشحوم 8,03 %، وهو ما يجعل أسعار المنتجات الغذائية غير مستقرة لارتباطها بالتقلبات السعرية الحاصلة في الأسواق العالمية؛

- تختلف آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي على الصناعات الغذائية، فمنها ماهو إيجابي ومنها ماهو سلبي، إلا أن أغلبها سلبي خاصة وأن الصناعات الغذائية تعرف بضعف منتجاتها أمام منتجات المنافسة، مما يتطلب الدعم والحماية المستمرة؛

- تواجه السياسات الزراعية العديد من العقبات، والتي تحد من قدرتها على تطوير أداء القطاع الزراعي، وتحسين حجم الإنتاج للتقليل من اتساع الفجوة الغذائية، وتظهر جليا في ضعف كفاءة الري، تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها، كما تشمل المعوقات ضعف الإنفاق على البحوث العلمية الزراعية والتوسع العمراني المدني على حساب الرقعة الزراعية وزيادة الهدر نتيجة استخدام وسائل غير مناسبة في جني وحصاد ونقل المحاصيل وتخزينها وتصنيعها، بالاضافة إلى العديد من العقبات الطبيعية كالجفاف وعقبات أخرى تتعلق بالتكنولوجيا.

بناء على النتائج المتوصل إليه، يمكن أن نقترح جملة من الاقتراحات:

- منح الأولوية للقطاع الزراعي لتحسين وتكثيف الانتاج الزراعي وخاصة الحبوب، البقول الجافة، والحليب، والأعلاف، والأسماك، وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية؛

- التوسع في استخدام أسلوب التقنيات الحديثة (الرش المحوري، الري بالتقطير)، لأنه عن طريقها يتم تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية وبالتالي الترشيد في استخدامه بشكل عقلاني وعلمي، مما يعكس نتائج إيجابية ومضمونة في الإنتاج؛
- ضرورة الاستخدام الأمثل للمكائن والآلات الزراعية واستغلال طاقتها الإنتاجية بشكل كفؤ، كما يتطلب الأمر اتباع سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الإنتاجية الزراعية كالسياسات الزراعية الهادفة إلى دعم المنتجين والمستهلكين، وتأمين الإنتاج من المخاطر وحمايته؛
- الاهتمام بنشر الوعي التأميني في القطاع الزراعي وتوعية المزارعين بضرورة حماية محاصيلهم وممتلكاتهم، وتنويع المنتجات التأمينية وتخفيض اقساط التأمين العالية، فيجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق المحلية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية، كما يحدث في كثير من الأحيان بالنسبة لبعض النشاطات كنشاط الطماطم؛
- لابد من تطوير نظم التسويق الزراعي والإرشاد التسويقي وإشراك عدد كبير من الوسطاء في عمليات تسويق المنتجات الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه، في مجالات التسويق؛

- إقامة عقود بين المؤسسات والمزارعين أي ما يسمى بالزراعة التعاقدية، لتوريد السلع، وبالتالي يسمح للأفراد ورجال الأعمال من إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في النشاط الصناعي الغذائي؛
- زيادة الاهتمام بالبحث والارشاد الزراعي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الزراعية وربطها بالصناعات الغذائية واعطاء فرصة لخريجي المعاهد والمدارس الزراعية باستغلال طاقاتهم وانتاجاتهم الفكرية ؛
- اقامة بنوك متخصصة في منح القروض الزراعية وتقديم خدمات القروض الإسلامية الخالية من الفوائد الربوية.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقضاء على القطاع غير الرسمي وإدماجه في حلقة الإنتاج بتبسيط الإجراءات المؤسساتية وتحسين مناخ الاستثمار؛
- على الدولة إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وترشيد الواردات وتحقيق التوازن قدر الإمكان، من خلال انشاء مؤسسات وشركات خاصة بالتصدير؛
- إستغلال الإمكانيات الهائلة غير المستغلة في القطاع الزراعي، وزيادة حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع الصناعات الغذائية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة والتغليف وتوفير الخدمات الداعمة للنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الصحية

وتقليص نسبة الفاقد منها؛ كي تستفيد الجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الاوروبي، ولا تقع في الخسائر خاصة بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية من جراء إلغاء الدعم؛

- عدم التنازل عن مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة بالدول النامية لدعم القطاع الزراعي في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تتضمن المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشر لتشجيع التنمية الريفية والإعانات الزراعية الموجهة للفلاحين منخفضي الدخل، بالإضافة إلى الإعانات المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير.

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة : **دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، بغرض الوقوف على أهمية السياسات الزراعية بالنسبة للصناعات الغذائية، من خلال معرفة الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الناتج الزراعي ومن ثم على الصناعات الغذائية.

في الأخير تبقى هذه الدراسة مفتوحة من جوانب أخرى، والتي نقترح دراستها في مواضيع أخرى مستقبلية نذكر منها :

- دراسة مصادر النمو في القطاع الزراعي في الجزائر "دراسة قياسية" ؛
- متطلبات تطوير الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي" دراسة حالة الجزائر" .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

ا. الكتب

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، مكتبة بستان المعرفة، 2003.
2. الجيلالي عجلة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
3. خليفة الأمين، مهدي توفيق القماطي، **استراتيجيات التسويق الزراعي المفهوم النظري والتطبيقي**، دون طبعة، القاهرة، مصر، دار التقدم العلمي، 2013.
4. رحمن حسن الموسمي، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
5. رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
6. سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي مقاربات الى صناعة الجوع**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
7. سليمان المصري، **الصناعات الغذائية**، القسم النظري، 1975.

8. السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية**، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

9. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 .

10. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

11. عبد الباسط آدم مريود، **مقدمة في علوم وتكنولوجيا الغذاء**، الطبعة الأولى، سلسلة الكتاب المنهجي 04، الخرطوم، السودان، دار جامعة السودان للنشر والطباعة، 2010.

12. عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دون طبعة، عمان، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015.

13. عبد الكريم عبون، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، دون طبعة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، **1985** .

14. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية، 2003 .

15. علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، 2000.

16. محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي،** سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 1982.

17. محمد عمر الطنوبي، **الانتاجية الزراعية بين البحث والإرشاد الزراعي،** دون طبعة، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 1996 .

18. محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة،** الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

19. محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، **الزراعة والغذاء في مصر الواقع وسيناريوهات بدلية حتى عام 2020،** الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الشروق، 2001.

20. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية،** سلسلة أطروحات الدكتوراه 36، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

21. منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي،** الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية

الأطروحات

1. أحمد محمود امام رضوان، **دراسة تحليلة للسياسات التسويقية الزراعية للزروع المصرية الهامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الزراعي، قسم العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 1991.

2. رشيد فراح، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

3. زهية قرامطية، **إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015/2014.

4. زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة** 1980-2009، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، إقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

5. عبد الحفيظ كينة، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

6. عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

7. عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2007/2006.

8. عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.

9. فاطمة تواتي بن علي، **الإندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية والدولية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013.

10. فوزي عبد الرزاق، **الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

11. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

12. محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، **اثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية صناعة الدواجن انموذجا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فلسفة ادارة الاعمال الزراعية، الثروة الحيوانية، جامعة سانت كليمنتس، العراق، 2012.

13. محمد غردي، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

14. محي الدين طه حسين، **تقويم تجربة الإرشاد الزراعي بمحليتي بحري وشرق النيل بولاية الخرطوم دراسة تحليلية تقويمية للفترة 2002-2006**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص التنمية الريفية، قسم الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2007.

الرسائل:

1. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
2. إبراهيم زناقي، **القطاع الزراعي وتحديات العولمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 .
3. الأخضر بن عمر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
4. إسماعيل ناصر ابو عامود، **مدى رضا المزارعين عن السياسات الزراعية الحكومية دراسة حالة البادية الشمالية الشرقية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل بيت، الأردن، 2003.
5. بلال خزار، السياسة **الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012.

6. ثريا حسين ادلبي، **تسويق السلع الغذائية في القطر العربي السوري دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والخاص من حيث السلعة السعر والتوزيع الترويج**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم إدارة اعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1998.

7. حافظ أمين بوزيدي، **استخدام منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد أنموذجا)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاساليب الكمية في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

8. خالد فالح فايز العتيبي، **رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن المائي السعودي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

9. خالد محمد العتمة، **التكامل الزراعي الصناعي دراسة حالة التكامل بين زراعة القطن والصناعات النسيجية في القطاع العام في سورية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 1998.

10. رائد محمد مفضي الخزاعلة، **الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد اسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000 /2001.

11. ريم قصوري، الأمن **الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011.

12. ريما مصطفى سويد، **السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000.

13. سامر الطعمة، **إستخدام تحليل الزمنية في رسم السياسات الزراعية للمحاصيل الزراعية الغذائية المهمة في سورية وتحديد مخزونها الاستراتيجي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة البعث، سورية، 2008.

14. لينا زياد أحمد الدبك، **مشكلة الغذاء وعلاجها "دراسة قرآنية"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم أصول الدين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، **2009**.

15. ماهر تحسين نايف صالح، **إرتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة فلسطين أنموذجا**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

16. مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الوطن العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2011/2010.

17. محمد سامر الخليل، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2007.

18. نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية

العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014.

19. وسيلة جمات، **إقتصاد المياه في الوطن العربي وحتمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2006/2007**.

20. يسمينة زرنوح، **اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

III. **المجلات والدوريات والمؤتمرات**

1. إبراهيم بلقلة، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.

2. أحمد جابة، **الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 20، جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، ديسمبر 2007.

3. أحمد شكري الريماوي، **اتجاهات الباحثين والمرشدين الزراعيين في الأردن نحو علاقات الربط بين البحث العلمي والارشاد الزراعي**، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، العدد 03، المجلد 04، الأردن، 2008.

4. أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.

5. أسامة عامر، **دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

6. أشرف كمال عباس، عزة إبراهيم عمارة، **الأمن الغذائي في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة**، القاهرة، مصر، أفريل 2011.

7. آلاء محمد صاحب، **حق الانسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي**، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، دون سنة نشر.

8. أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول

تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11 -12 مارس 2013.

9. أنيسة بن رمضان، مصطفى بلمقدم، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.

10. آيات الله مولحسان، **تحليل الاثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العددين 28/27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012.

11. حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

12. حسينة حوحو، سعاد حوحو، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011.

13. حيدر طالب موسى، حقي امين توماس، **الأمن الغذائي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 15، كلية الاقتصاد والإدارة، القادسية، العراق، 2012.

14. خير الدين معطي الله، سفيان عمراني، **أهمية الصناعات الفلاحية الغذائية في ترقية المنتوج الوطني ودفع عجلة التنمية دراسة حالة مجمع بن عمر للصناعات الغذائية بولاية قالمة**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني الأول حول دعم المنتج الوطني وتفعيل آليات حمايته وتسويقه، جامعة البرج، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

15. رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد **24**، سورية، **2008**.

16. رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، **أهمية تأهيل وتثمين الموراد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، 23- 24 افريل 2012 .

17. رشيد بوكساني، عثمان علام، **دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المنظم من

طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر **3**، 09-10 ديسمبر **2014**.

18. زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، ورقة بحثية مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 04 جوان 2014.

19. سهام الدين خيري، اقبال هاشم الآدمي، **واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي**، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية، العدد 41، العراق، 2014.

20. شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **آفاق انضمام الجزائر للنمظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2003.

21. صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.

22. صالح محمود وهبي، **التطور الزراعي الصناعي في غوطة دمشق وأثره الحياة الاقتصادية بين القرنين العاشر والثامن عشر**، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117 و118، جامعة دمشق، سورية، جانفي 2012.

23. طويجني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

24. الطيب هاشمي، **القطاع الزراهي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.

25. عاكف الزعبي، **محددات ومعوقات تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية وفقا لمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولا إلى سياسة زراعية مشتركة**، ورقة بحثية في إطار ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان، الأردن، 29-31 ديسمبر 2007.

26. عبد الرزاق بوعزيز، **أثر الشراكة الدولية على قطاع الفلاحة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014.

27. عبد الله علي مضحي وآخرون، **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 01، المجلد 43، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2012.

28. عدمان مريزق، **دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

29. عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

30. عوض خليفة موسي، **التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، ملتقى الجامعات الافريقية، جانفي 2006 .

31. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

32. قويدر عياش، عبد الله ابراهيم، **انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005.

33. كريم بودخدخ، الياس حناش، **أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07- 08 ديسمبر 2011.

34. مبروك ساحلي، **تداعيات الفجوة الغذائية على الأمن القومي العربي**، ورقة بحثية في إطار الملتقى العلمي حول مهددات الأمن الغذائي العربي، الرياض، السعودية، 6-8 ماي 2013.

35. المبروك علي جلالة، **السكان والغذاء الواقع والافاق**، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الرابع، ، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، نوفمبر **2014**.

36. محمد العبد الله، رجاء الحسن، **الإرشاد الزراعي في سورية وآفاق تطوره في الخطة الخماسية العاشرة**، برنامج ندوة الإرشاد الزراعي ودوره في التنمية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة البعث، حمص، سورية، 2008.

37. محمد أمين لزعر، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 121، الكويت، جانفي 2015.

38. محمد ترقو، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

39. محمد رجراج، **السياسات الاقتصادية وحتمية الأداء المتحيز في القطاع الفلاحي**، ورقة بحثية في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 08-09 مارس 2005

40. محمد عباس مجيد، **التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة**، مجلة كلية التربية، العدد 10، جامعة واسط، العراق، 2011.

41. محمد نجيب بوطالب، **أبعاد مفهوم الأمن الغذائي مقاربة سوسيو انتربولوجية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العلمي حول استراتيجية الأمن الغذائي والدوائي في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 29 جانفي 2015.

42. محمد يدو، بشير عامر، **دور السياسة الوطنية للمعلومات في التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دورية علمية محكمة ومفهرسة، العدد 09، جامعة البيلدة 2، الجزائر، جوان 2014.

43. محمود دويري، التغير **المناخي وأثره على الزراعة وإمكانيات التقليل من أثاره،** مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الخرطوم، السودان، 2008.

44. المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،** تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، اسطنبول، تركيا، **24-21** نوفمبر **2016.**

45. مركز الأمن الغذائي العربي، **من مشاريع الأمن الغذائي الواعدة،** نشرة الأمن الغذائي، نشرة دورية، العدد 01، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2014.

46. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ، **مجلة الزراعة والمياه في الوطن العربي،** العدد 30، دمشق، سورية، 2016.

47. المظمة العربية للتنمية الزراعية، **الندوة القومية حول متطلبات وآليات تنسيق السياسات الزراعية،** جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2001.

48. منظمة الأغذية والزراعة، **الأمن الغذائي والتوعية بالتغذية على نطاق الأسرة،** المؤتمر الاقليمي الخامس والعشرون للشرق الأدنى، لبنان، بيروت، 2000 .

49. منظمة الأغذية والزراعة، **المؤتمر الدولي عن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية التحديات والخيارات الحديثة لإعادة الحياة للمجتمعات والتجمعات الريفية،** الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة، روما، إيطاليا، 2005.

50. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة والتعاون العربي**، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014.

51. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 1996.

52. مي دمشقية سرحال، **السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**، ورقة بحثية في إطار المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية التنمية المستدامة من منظور إقتصادي التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

53. ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 08-09 نوفمبر 2010.

54. ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004 .

55. نسيمة شراطي، **معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، **28**-29 نوفمبر 2014 .

56. نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ،الخرطوم، السودان، 2008 .

57. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، العدد 11، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر **2000** .

58. نور الدين زعيبط، **الإشكالية الغذائية للدول النامية، طبيعتها تجلياتها وأسبابها حالة الجزائر**، بحوث اقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان **2009**.

59. هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.

60. وزارة الخارجية الامريكية، الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، **مواقف إقتصادية**، العدد 02 ،المجلد 07، ماي 2002.

IV. وثائق ومنشورات صادرة من جهات رسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الطلب على المياه،** أوراق موجزة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 2002.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه،** مكتب شمال إفريقيا، 2014.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية (إدارة الندرة وتأمين المستقبل)، الموارد المائية في المنطقة العربية توافرها ووضعها والتهديدات التي تواجهها،** ، 2013.

4. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **المضي في التقدم بناء المناعة لدرء المخاطر،** تقرير التنمية البشرية، 2014.

5. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،** التقرير السنوي، 2014.

6. بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 28،** ديسمبر 2014.

7. البنك الدولي، **الزراعة من اجل التنمية،** تقرير التنمية في العالم، عرض عام، روما، إيطاليا، 2008.

8. البنك الدولي، **مراقبة أسعار الغذاء،** أوت 2011.

9. البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، **تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية،** 2009.

10. البنك الدولي، **موجز السياسات الزراعة والنمو الاقتصادي**، تقرير التنمية في العالم، واشنطن، 2008 البنك الدولي، **الزراعة من اجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2008.

11. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31**، الموافق ل 1 ربيع الأول 1421، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2000.

12. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36**، الموافق 07 ربيع الأول 1424 الصادرة ل 08 يونيو 2003.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 44**، الموافق ل 8 جمادى الثانية 1427، الصادر ب 04 جويلية 2006.

14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 46**، الموافق ل 8 شعبان 1429 الصادرة ب 10 أوت 2008،

15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 52**، المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1426، الموافق ل 26 جويلية 2005.

16. **الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية، العدد 53**، الصادرة بتاريخ 27 جمادى الأول 1421 الموافق ل 27 أوت 2000.

17. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67**، المؤرخ في 06 شعبان 1423، الموافق ل 17 اكتوبر 2002.

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 72**، المؤرخ في 16 صفر 1434، الموافق ل 30 ديسمبر 2012.

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز**، الطبعة الرابعة، رام الله، فلسطين، 2010.

20. الديوان الوطني للإحصائيات، **الفلاحة**، فصل 07، حوصلة إحصائية 1962-2011.

21. الديوان الوطني للإحصائيات، **نشرة فصلية للإحصائيات**، الفصل الرابع، رقم 72، 2013

22. الديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**، 2014.

23. الديوان الوطني للاحصائيات، **موشر أسعار الاستهلاك شهر ديسمبر 2014**، رقم 229، جانفي 2015.

24. زويد فتحي عبد، **العوامل المحددة للإنتاج الزراعي في العراق للفترة 1985-2005**، مجلة الرافدين، العدد 01، المجلد 37، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق، 2009.

25. سمير جراد وآخرون، **الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سورية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2013.

26. سميرة الزغبي، **أوضاع الأمن الغذائي في سورية**، ورقة عمل رقم 17، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2006.

27. صبحي محمد إسماعيل، محمد الحمد القنبيط، **السياسة التسويقية الزراعية،** الباب الحادي عشر، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الماك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

28. صفاء بسيس، **التصنيع الغذائي المنزلي،** وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014.

29. صقر أحمد صقر، **العولمة والأخلاق والصحة والتنمية الاقتصادية،** الصندوق الكويتي للتنمية، 2009.

30. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

31. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

32. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

33. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

34. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016 .

35. عابدين محمد علي صالح، **تجارب عالمية في ترشيد استخدام الموارد المائية،** الفصل الرابع، كلية الهندسة، جامعة الخرطوم، السودان، دون سنة نشر.

36. عباس السيد حسين، **الصناعات الزراعية ومنتجات الألبان**، مصر، دون سنة نشر.

37. عبد الحميد موسى برغوثي، **التأمين الزراعي في فلسطين الواقع الراهن وآفاق المستقبل**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين، 2009، ص **i** .

38. عبد القادر غالي وآخرون، **الصناعات الزراعية دراسة وهواية**، دار القلم، القاهرة، دون سنة نشر.

39. عبد الله شحاته خطاب، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

40. عصام عبد الوهاب، عبد الحميد محمد أبو بكر، **دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع السكر، السودان**، 2015.

41. عمار حسن بشير عبد الله، **تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013**، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الدائرة الاقتصادية، الخرطوم، السودان، أكتوبر 2013.

42. فرانك ريجسرمان، **لتر واحد=سعرة حرارية واحدة مفصل حرج يساوي شح المياه، قضايا المياه العالمية**، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن، 2011.

43. كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية، 2003.

44. كلية علوم الاعذية والزراعة، **مقدمة في الزراعة**، مقرر دراسة رقم 104 رشد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

45. محمد إسماعيل، جمال القاسم، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2012.

46. محمد عبد الكريم منهل العقيدي، **سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2008.

47. محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، ملخص سياسات رقم 28، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

48. محمود نقشو، **فجوة الغذاء**، الفكر السياسي، دون سنة نشر.

49. **المرسوم التنفيذي رقم 2000-119**، المؤرخ في 26 صفر 1421، الموافق ل 30 ماي 2000، الجزائر.

50. مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر**، أنقرة، تركيا، 2015.

51. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، الدورة 83، الخرطوم، السودان، 2009.

52. مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، الجزائر**، 2005.

53. مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، الجزائر**، جانفي 2009.

54. مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، الجزائر**، جانفي 2009.

55. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **الأمن الغذائي التحديات والتوقعات**، التقرير السنوي رقم 07، بيروت، لبنان، 2014.

56. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **الاستهلاك المستدام من اجل ادارة افضل للموارد في البلدان العربية**، التقرير السنوي رقم 08، لبنان، بيروت، 2015.

57. منظمة الأغذية والزراعة، **هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي**، روما، إيطاليا، 2006.

58. منظمة الأغذية والزراعة، **الحفظ والتوسع دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار**، روما، إيطاليا، 2011 .

59. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الموارد من الاراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، ادارة النظم المعرضة للخطر**، روما، إيطاليا، 2011.

60. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية والزراعة**، روما، إيطاليا، 2013.

61. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، روما، إيطاليا، 2013 .

62. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2014.

63. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2015.

64. منظمة الأغذية والزراعة، **الإطار الاستراتجي الاقليمي للحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الادنى وشمال إفريقيا**، القاهرة، مصر، 2015.

65. منظمة الأغذية والزراعة، **الحماية الاجتماعية والزراعة لكسر حلقة الفقر في الريف**، حالة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2015 .

66. منظمة الأغذية والزراعة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت**، روما، إيطاليا، 2015.

67. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **النمو المستدام للتشغيل دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي**، تقرير التنمية الصناعية، فيينا، النمسا، 2013.

68. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **دور تكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة**، تقرير التنمية الصناعية، فيينا، النمسا، 2016 .

69. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات التقرير الشامل**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 1994.

70. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2008.

71. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 23**، الخرطوم، السودان، 2003 .

72. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 26**، الخرطوم، السودان، 2006.

73. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية ، المجلد 35**، الخرطوم، السودان، 2015.

74. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي، المجلد 03**، الخرطوم، السودان، 2009.

75. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي، المجلد 05**، الخرطوم، السودان، 2011.

76. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الحد من فاقد وهدر الغذاء لتعزيز الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2016.

77. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تعزيز استخدام تقانات حصاد المياه في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2002 .

78. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2005.

79. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2006.

80. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2007.

81. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2009.

82. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010.

83. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2012.

84. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2014.

85. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2015.

86. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اتجاه ومؤشرات الفقر في الدول العربية،** دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، السودان، 2009.

87. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية،** الخرطوم، السودان، 2006.

88. المواد 04-19 من **شروط وكيفيات منح الامتياز،** قانون 10-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 18 أوت 2010 :

89. المواد 20-29 من القانون 10-03، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، **العدد 46.**

90. المواد 31-32-34-40 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 46،

91. المواد 44-63-69-70-71 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 46،

92. المواد 73-82 من قانون التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 46 .

93. نذير عباس الشمري، **تحليل الإنحدار الخطي المتعدد،** دون سنة نشر.

94. هبة الليثي، **تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا،** القاهرة، مصر، 2008.

95. وائل الزريعي، **واقع التصحر في الجزائر وأثاره الاجتماعية والاقتصادية**، دون سنة نشر.

96. وزارة الزراعة، **الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن**، الأردن، دون سنة نشر.

97. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، الجزائر، 2015.

98. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، الجزائر، دون سنة نشر.

99. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، الملحق رقم 01، الجزائر، ماي 2012.

V. **مواقع الأنترنت**

1. الإذاعة الجزائرية، **ليس للجزائر أية مصلحة من الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مقال منشور بتاريخ 2016/04/04، تم الإطلاع عليه يوم 2016/09/20 على الساعة 18:40، على الرابط التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160404/73567.html

2. البنك الدولي، **مراقبة أسعار الغذاء**، الصفحة الرئيسية، تم الإطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 09:35، متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/publication/food-price-watch-home

3. جزايرس، **مساحة زراعة البقوليات**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/05 على الساعة 17:08، متوفر على الرابط التالي :

http://www.djazairess.com/elkhabar/230275

4. الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) ، **تحلية مياه البحر حل جلي لندرة الماء بالجزائر**، تم الإطلاع عليه يوم 2015/01/17 على الساعة 15:05، متوفر على الرابط التالي:

http://www.acwua.org/ar/news/water-desalination-algeria

5. ستيفان باكينهايمر، **الزراعة موجز نتائج القطاع**، البنك الدولي، مقال منشور بتاريخ 2014/04/02، تم الإطلاع عليه يوم 2015/07/15 على الساعة 21:07، متوفر على الرابط التالي:http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/agriculture-#results-profile

6. صلاح وزان، **الاصلاح الزراعي**، الموسوعة العربية، تم الإطلاع عليه يوم 2015/11/13 على الساعة 11:55، متوفر على الرابط التالي: **http://www.arab-ency.com/_/details.php?nid=14586&full=1&keys=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A**.

7. عبد الكريم صالح حمران، **الأمن الغذائي**، الركن الأخضر، مقال منشور بتاريخ 22-7-2008، تم الإطلاع عليه يوم 12-05-2016 على الساعة 12:12، على الرابط التالي :

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948

8.محمد محمد الأمين، **اسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي،** مقال منشور بتاريخ 2004/10/03، تم الإطلاع عليه يوم 2015/10/12 على الساعة 12:09، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/C307E770-7443-49F9-947E-626132971153#

9.منظمة الأغذية والزراعة، **المدخلات**، إحصائيات تم الإطلاع عليها يوم 2017 /02/20، على الساعة 20:17 متوفرة على الرابط التالي: **http://www.fao.org/faostat/ar/#data**

10. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية في العالم، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء**، تم الإطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 13:30، مقال متوفر على الرابط التالي:**http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar**

11. منظمة الأغذية والزراعة، **حالة الأغذية في العالم، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء**، تم الإطلاع عليه يوم 2017/02/20 على الساعة 13:30، مقال متوفر على الرابط التالي:

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

12. منظمة الأغذية والزراعة، **البحوث والإرشاد**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2015/10/12، على الساعة 10:41، متوفر على الرابط التالي:

http://www.fao.org/research-and-extension/ar/

13. منظمة الأغذية والزراعة، الطاقة الحرارية الجوفية تتيح فرصا فريدة للبلدان النامية، مقال منشور بتاريخ 7 /2015/04، تم الإطلاع عليه يوم 13/ 2016/04 عللى الساعة 21:15، على الرابط التالي: **/http://www.fao.org/news/story/ar/item/281711/icode**

14. منظمة الأغذية والزراعة، **فقد الأغذية وهدرها**، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2015/04/19 على الساعة 14:30، متوفر على الرابط التالي: **/http://www.fao.org/food-loss-and-food-waste/ar**

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **قاعدة بيانات موارد المياه العربية**، تم الإطلاع عليه يوم 2015/01/25، متوفر على الرابط التالي: **http://www.aoad.org/Resources/Blocks.aspx**

16. هلال ألفير، **600 مليون شخص اخر قد يصابون بسوء التغذية خلال ستين عاما بسب تغير المناخ**، منشور بتاريخ 2015/11/3، تم الإطلاع عليه يوم 2015/12/01 على الساعة 20:18، متوفر على الرابط التالي : **-http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/11/600**

17. وزارة الزراعة السعودية، **المفاهيم والتعاريف المستخدمة في الموازنات الغذائية**، تم الإطلاع عليه يوم 22 جانفي 2015 على الساعة 17:20، على الرابط التالي : **http://www.moa.gov.sa/files/agri/1.htm**

18. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، **التعريف بمفهوم تجارة المياه الإفتراضية للمحافظة على الموارد المائية**، سورية، منشور بتاريخ 2013/11/26، تم الإطلاع عليه يوم 2015/10/20، على الساعة 10:20، متوفر على الرابط التالي: **http://moaar.gov.sy/main/archives/10977**

19. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **قرض الرفيق**، تم الإطلاع عليه يوم 2016/12/07 على الساعة 17:22، متوفر على الرابط التالي:

http://www.minagri.dz/despositif%20de%20soutien.html

20. وزارة الموارد المائية، مقال تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/01، على الساعة 17:20، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar

21. وكالة الانباء الجزائرية **APS**، **إنجاز مرتقب لأكثر من 100 محطة لتطهير المياه المستعملة بالجزائر**، مقال منشور بتاريخ 06 جويلية 2015، تم الإطلاع عليه يوم 2015/09/27، على الساعة 12:43، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aps.dz/ar/regions/17751-

ثانيا . المراجع باللغة الاجنبية

1. Abderrahmane Bourad, Offre Nationale En Matière D'assurance Agricole, **Séminaire Sur Les Risques Agricoles –Assurance Et Réassurance, 10 Juin 2007**, Alger**.**

2. Adel A.Kader, **Role Of Agro-Industry In Reducing Food Losses In The Middle East And North Africa Region**, FAO, February 2012**.**

3. Ahmed Galal, Jean-Louis Reiffers, **Le Partenariat Euro Méditerranéen A La Croisée Des Chemins**, Rapport Du FEMISE Sur Le Partenariat Euro Méditerranéen, Novembre 2010.

4. Amel Benkahla, **Instruments De Politique Agricole Quels Choix En Afrique ,l'initiative Prospective Agricole Et Rurale Ipar** , Octobre 2010.

5. Atmania Hanane, **La Stratégie D'implantation Des Energies Renouvelables En Algérie Cas De La Photovoltaïque, Mémoire De Magister En Management , Option Stratégie,** Faculté Des Sciences Economiques Et Des Sciences De Gestion Et Des Sciences Commerciales, Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed , 2014-2015 .

6. Régis bourbonnais, **Econmétrie cours et exercices corrigés**, 9e édition, 2015 **.**

7. Committee On World Food Security , **Thirty-Ninth Session Coming To Terms With Terminology**, Rome, Italy, 15-20 october 2012**.**

8. Conseil National Des Assurances **(**CNA**)**, **Note De Conjoncture Du Marché Des Assurances 4ème Trimester,** Les Années 200**6**-20**08**

9. Conseil national des assurances **(**CNA**)**, **Note de conjoncture du marché des assurances 4ème trimestre,** les années 2009-2014 .

10. Department Of Commerce Industry ,U.S, Food Manufacturing , Report June 2008**.**

11. Fabrice Hatem, **Le Secteur Agro-Alimentaire Dans La Région Euro-méditerranéenne,** Notes Et Documents ANIMA N° 16, Agence De Promotion

Des Investissement De La Méditerranée, Agence Française Pour Les Investissements Internationaux, Novembre 2005.

12. Food And Agriculture Organization Of The United Nations, **Statistical Pocketbook World Food And Agriculture** , Rome, 2015.

13. International Center for Biosaline Agriculture , **Conference on: The Use of Treated Wastewater in the Agricultural Production in the Arab World: Current Status and Future Prospective,** Dubai, United Arab Emirates, 14-16 January 2014 .

14. International Food Policy Research Institute**, Global Hunger Index, Washington,** 2014.

15. Madr, Direction Des Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information , **Rapport Sur Situation Du Secteur Agricole**, 2006.

16. Madrp, Direction Des Statistiques Agricoles Et Des Systèmes D'information, Sous-Direction De L'emploi Agricole**, Evolution De La Main-D'œuvre Dans Les Exploitation Agricoles** 2000-2014.

17. Madrp, des statistiques agricoles et des systèmes d'information, **Evolution Série B 2000-2014 .**

18. Madrp , Ddzasa**, Evolution par mode d'irrigation 2000-2014**.

19. Madrp, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, **Sous-direction de l'emploi agricole, Evolution de la main-d'œuvre dans les exploitation agricoles**

20. Madrp, **Projet De Programme Quinquennal De Développement 2010-2014, Algérie.**

21. Madrp **, Récapitulatif Des Superficies, Des Productions, Des Rendements Et Les Taux D'accroissement 2000/2014.**

22. Miloje A. Jelić And Ather , **Reasons For Government Intervention In Agriculture, Annals Of The University Of Oradea,**

23. **Management And Technological Engineering**, Issue 3, December 2014.

24. Ministère De l'Industrie Et Des Mines, Direction Générale De La Veille Stratégique, **Des Etudes Et Des Systèmes d'Information , Bulletin D'information Statistique N 18 , 2010.**

25. Ministère De l'Agriculture Et Du Développement Rural Algérien Banque De L'agriculture Et Du Développement Rural, **Financement De L'agriculture, 2010-2014**

26. Ministère de l'Industrie et des Mines Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information , **Bulletin d'information statistique N 22,** Avril 2013.

27. Ministère De l'Industrie Et Des Mines, Direction Générale De La Veille Stratégique, Des Etudes Et Des Systèmes d'Information, **Bulletin D'information Statistique N 23** , Novembre 2013 .

28. Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'Information statistique des PME N 26 ,** Direction Générale de la Veille Stratégique, des études et des systèmes d'information , avril 2015 **.**

29. Ministère De l'Industrie Et Des Mines, Direction Générale De La Veille Stratégique, Des Etudes Et Des Systèmes d'Information , **Bulletin D'information Statistique N 28** ,Mai 2016 .

30. *Ministère Des Finances*, *Direction Générale Des Douanes* **,Evolution Du Commerce Exterieur De L'algerie Par Groupes D'utilisation ,Période: Années 2005 – 2015.**

31. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Régions Economiques, Période Années 2005-2015.**

32. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Régions Economiques, Période Années 2000-2010** .

33. Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Evolution Du Commerce Extérieur De l'Algérie Par Groupes D'utilisation Période Années 2000-2010 .**

34. Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, **Évolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupes d'utilisation ,** 2015 **.**

35. Ministère des Ressources en Ea, **les ressources non conventionnelles, Algerie, 2014**.

36. Ministère des Ressources en Eau ,**Ressources Superficielles**, Algérie, 2014**.**

37. Ministère des Ressources en Eau, **Les ressources souterraines**, Algérie, 2014 **.**

38. Ministère des Ressources en Eau, site consulté le 17 mars 2015 : http://www.mre.dz/index_fr.php?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=6

39. Mokhtar Sellami , **le convergence des programmes nationaux de la recherche sur la : problématique de la sécurité alimentaire en Algérie, Direction de la Programmation de la Recherche, de l'Evaluation et de la Prospective 2013.**

40. Office National Des Statistiques , La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale, **Evolution Des Echanges Extérieurs De Marchandises DE 2001 A 2012,** Ollections Statistiques N° 182/2014 Série E : Statistiques Economiques N° 75 .

41. Office National Des Statistiques , **Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 84 ,** Octobre 2015 **,**

.

42. Office National Des Statistiques, **Emploi And Chômage En Septembre 2015, N°726,** 2015.

43. Office National Des Statistiques, La Direction Technique Chargée De La Comptabilité National , **Evolution Des Echanges Extérieurs De Marchandises De 2004 A 2014.**

44. Office National Des Statistiques, **Prix A La Production Industrielle, Indice Trimestriel , 2 T 2014** , 2014 .

45. Office National Des Statistiques, **Prix A La Production Industrielle, Indice Trimestriel, 3 T 2013**, 2013 .

46. Office National Des Statistiques, **L'Algérie En Quelques Chiffres, Resultats 2000 .**

47. Office National Des Statistiques, **Compte De Production Et Compte D'exploitation Par Secteur D'activité Et Secteur Juridique, Années 2000-2014**

48. Office National Des Statistiques, **Dépenses De Consommation Des Ménages Algériens En 2011, Enquête Sur Les Dépenses De Consommation Et Le Niveau De Vie Des Ménages 2011** , La Direction Technique Chargée Des Statistiques Sociales Et Des Revenus, Collections Statistiques D'office National Des Statistiques, N183, Série Statistiques Sociales, Mars 2014.

49. Office National Des Statistiques, **Emploi Et Chômage Au Quatrième Trimestre, 2005-2006.**

50. Office National Des Statistiques**, Enquête Sur La Situation Et Les Perspectives Dans L'industrie Au Quatrième Trimestre 2014, N°695** , 2014 .

51. Office National Des Statistiques, **Indice Des Prix A La Production Industrielle 2001–2011, La Direction Technique Chargée Des Statistiques Economiques Et Du Suivi De La Conjoncture**, Collections Statistiques N° 175/2011 Série E : Statistiques Economiques N° 71, 2012.

52. Office National Des Statistiques, **Indice Des Prix A La Production Industrielle 2004–2014, Collections Statistiques N° 192/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 82** , Alger, Juin 2015 .

53. Office National Des Statistiques, Enquête Sur La Situation Et Les Perspectives Dans L'industrie Au- Quatrième Trimestre 2014 **,**N°695.

54. Office National Des Statistiques, Statistiques Economiques , Agriculture et Pêche, **Evolution Des Produits De L'élevage** , 2000-2008**.**

55. Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, site consulté le 01 février **2016** : http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm

56. Regional Bureau For Arab States, Water Governance In The Arab Region, **Managing Scarcity And Securing The Future**, United Nations Development Programme, New York, 2013 **.**

57. Regional Center For Renewable Energy And Energy Efficiency, Renewable Energy Country Profile Algeria, 2013.

58. the economist and intelligence unit, **food security in focus :north america,** Asia and Pacific, Europe, Middle East & North Africa, Sub-Saharan Africa, **the economist and intelligence unit,** 2014.

59. The Economist Intelligence Unit ,**Food security in focus: Middle East and North Africa** , 2014.

60. The Global Food Security Index, The Economist Groupe, Available On The Following Link : http://foodsecurityindex.eiu.com/

61. the International Food Policy Research Institute, **Agricultural Science and Technology Indicators (ASTI), Agricultural R&D Indicators Factsheet, ALGERIA, September 2014**.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

رمز النشاط	فروع النشاط
15. 1	**صناعة منتجات اللحوم**
15. 11	إنتاج وحفظ اللحوم
15. 12	إنتاج لحوم الدواجن
15. 13	اعداد منتجات اللحوم
15. 2	**صناعة منتجات السمك**
15. 3	**تصنيع الفواكه والخضروات**
15. 31	تحضير عصير الفواكه
15. 32	تجهيز وحفظ الخضروات
15. 33	تجهيز وحفظ الطماطم
15. 34	تجهيز وحفظ الفواكه
15. 4	**صناعة الزيوت والدهون**
15. 41	تصنيع زيت زيتون
15. 42	تصنيع الزيوت الاخرى
15. 43	صناعة السمن
15. 5	**الالبان**
15. 51	تصنيع منتجات الالبان
15. 52	صناعة المثلجات
15. 6	**المطاحن وعلف الحيوانات**
15. 61	صناعة الطحين
15. 62	طحن الحبوب الاخرى
15. 63	تصنيع منتجات النشاء
15. 64	صناعة الاعلاف
15. 7	**تحويل الدقيق**

15. 71	المخابز
15. 72	المعجنات
15. 73	البسكويت
15. 74	إنتاج المعكرونة والكسكس
15. 8	**صناعات غذائية أخرى**
15. 81	صناعة السكر
15. 82	الشكولاطة والحلويات
15. 83	تجهيز الشاي والقهوة
15. 84	تصنيع البهارات والتوابل
15. 85	صناعات غذائية متنوعة
15. 9	**صناعة المشروبات**
15. 91	إنتاج المشروبات الكحولية المقطرة
15. 92	إنتاج الكحول الإيثيلي
15. 93	إنتاج النبيذ
15. 94	إنتاج مختلف المشروبات المخمرة
15. 95	إنتاج الجعة
15. 96	مياه المنبع والمياه المعدنية
15. 97	إنتاج المشروبات الغازية

Source : Office National Des Statistiques, Note De Présentation De La Nomenclature Algérienne Des Activités «Naa » , 2002 , P P 24-32.

يوضح الجدول التالي قيم أهم المتغيرات المؤثرة والتي تم استخدامها في طريقة المربعات الصغرى.

année	YIAA	Y	SAU	SAUI	TM	ASS	SUB	L
2000	246,6	**425583,7**	8227440	350000	**104258**	949429	15000	2525
2001	280,3	**505135,7**	8193740	582485	**105398**	1431013	23623	2381,8
2002	313,77	**510637,3**	8193740	610280	**105965**	1220369	47804,9	2204,9
2003	339,2	**630893,7**	8270930	722320	**106110**	1039681	47484,7	2287,3
2004	370,84	**710494,4**	8321680	793335	**106166**	993563	49600	2234,9
2005	401,92	**715461,9**	8389640	832777	**112474**	780520	43885,4	2237,9
2006	429,11	**793556,8**	8403570	835197	**114781**	604244	53270,5	2212,6
2007	471,21	**885091,2**	8414670	907293	**116112**	544571	21908,8	2220,3
2008	499,56	**902126,7**	8424760	906174	**117179**	759330	17665,9	2244,1
2009	574,2	**1157175,9**	**8423340**	936862	**118507**	786540	29944,3	2358,3
2010	627,47	**1269838,7**	8435028	981736	**120602**	842002	33545,7	2420,1
2011	681	**1478482,3**	8445490	1004105	**110290**	1620553	39569	2442,6
2012	749,3	**1775127,3**	8454630	1064578	**111576**	2241164	44262,7	2476,5
2013	826,98	**2021415,8**	8461880	1119258	**113254**	2241164	92604,8	2529
2014	906,47	**2191907,3**	8465040	1228111	**115502**	2929593	47533,5	2550,7

وبعد إدخال اللوغاريتم العشري على قيم الجدول السابق نحصل على الملحق رقم 02 التالي.

الملحق رقم (02) : أهم المتغيرات المؤثرة على الناتج الزراعي والصناعات الغذائية

an	lnYIAA	lnY	Ln SAU	lnSAUI	lnTM	lnASS	lnSUB	Lnl
2000	**2,3919930**	**5,6289849**	**6,9152647**	**5,5440680**	**5,018109**	**5,9774624**	**4,176091**	**3,402261**

2001	**2,4476231**	**5,7034080**	**6,9134821**	**5,7652847**	**5,022832**	**6,1556435**	**4,373335**	**3,376905**
2002	**2,4966114**	**5,7081125**	**6,9134821**	**5,7855291**	**5,025162**	**6,0864911**	**4,679472**	**3,343388**
2003	**2,5304558**	**5,7999561**	**6,9175543**	**5,8587296**	**5,025756**	**6,0169001**	**4,676553**	**3,359323**
2004	**2,5691865**	**5,8515606**	**6,9202110**	**5,8994566**	**5,025985**	**5,9971954**	**4,695481**	**3,349258**
2005	**2,6041396**	**5,8545865**	**6,9237433**	**5,9205287**	**5,051052**	**5,8923840**	**4,642320**	**3,349840**
2006	**2,6325686**	**5,8995780**	**6,9244638**	**5,9217889**	**5,05987**	**5,7812123**	**4,726486**	**3,344902**
2007	**2,6732145**	**5,9469880**	**6,9250370**	**5,9577475**	**5,064877**	**5,7360545**	**4,340618**	**3,346411**
2008	**2,6985876**	**5,9552675**	**6,9255575**	**5,9572116**	**5,068849**	**5,8804305**	**4,247135**	**3,351042**
2009	**2,7590631**	**6,0633993**	**6,9254843**	**5,9716756**	**5,073744**	**5,8957208**	**4,476314**	**3,372599**
2010	**2,7975929**	**6,1037485**	**6,9260865**	**5,9919947**	**5,081354**	**5,9253131**	**4,525636**	**3,383833**
2011	**2,8331471**	**6,1698161**	**6,9266248**	**6,0017791**	**5,042536**	**6,2096632**	**4,597355**	**3,387852**
2012	**2,8746557**	**6,2492295**	**6,9270946**	**6,0271774**	**5,047570**	**6,3504736**	**4,646037**	**3,393838**
2013	**2,9174950**	**6,3056556**	**6,9274668**	**6,0489302**	**5,054053**	**6,3504736**	**4,966633**	**3,402948**
2014	**2,9573534**	**6,3408221**	**6,9276290**	**6,0892376**	**5,062589**	**6,4668072**	**4,676999**	**3,406659**

الملحق رقم (03) : جدول ستودنت

ν	$P = 0,90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Source : Régis bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015 ,P 369.

الملحق رقم (04): جدول فيشر

ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$
1	161,4	4 052	199,5	4 999	215,7	5 403	224,6	5 625	230,2	5 764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
∞	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Source : Régis bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015, P 371 .

الملحق رقم (05) : جدول كي دو

ν	$P = 0,90$	0,80	0,70	0,50	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,0158	0,0642	0,148	0,455	1,074	1,642	2,706	3,841	5,412	6,635
2	0,211	0,446	0,713	1,386	2,408	3,219	4,605	5,991	7,824	9,210
3	0,584	1,005	1,424	2,366	3,665	4,642	6,251	7,815	9,837	11,345
4	1,064	1,649	2,195	3,357	4,878	5,989	7,779	9,488	11,668	13,277
5	1,610	2,343	3,000	4,351	6,064	7,289	9,236	11,070	13,388	15,086
6	2,204	3,070	3,828	5,348	7,231	8,558	10,645	12,592	15,033	16,812
7	2,833	3,822	4,671	6,346	8,383	9,803	12,017	14,067	16,662	18,475
8	3,490	4,594	5,527	7,344	9,524	11,030	13,362	15,507	18,168	20,090
9	4,168	5,380	6,393	8,343	10,656	12,242	14,684	16,919	19,679	21,666
10	4,865	6,179	7,267	9,342	11,781	13,442	15,987	18,307	21,161	23,209
11	5,578	6,989	8,148	10,341	12,899	14,631	17,275	19,675	22,618	24,725
12	6,304	7,807	9,034	11,340	14,011	15,812	18,549	21,026	24,054	26,217
13	7,042	8,634	9,926	12,340	15,119	16,985	19,812	22,362	25,472	27,688
14	7,790	9,467	10,821	13,339	16,222	18,151	21,064	23,685	26,873	29,141
15	8,547	10,307	11,721	14,339	17,322	19,311	22,307	24,996	28,259	30,578
16	9,312	11,152	12,624	15,338	18,418	20,465	23,542	26,296	29,633	32,000
17	10,085	12,002	13,531	16,338	19,511	21,615	24,769	27,587	30,995	33,409
18	10,865	12,857	14,440	17,338	20,601	22,760	25,989	28,869	32,346	34,805
19	11,651	13,716	15,352	18,338	21,689	23,900	27,204	30,144	33,687	36,191
20	12,443	14,578	16,266	19,337	22,775	25,038	28,412	31,410	35,020	37,566
21	13,240	15,445	17,182	20,337	23,858	26,171	29,615	32,671	36,343	38,932
22	14,041	16,314	18,101	21,337	24,939	27,301	30,813	33,924	37,659	40,289
23	14,848	17,187	19,021	22,337	26,018	28,429	32,007	35,172	38,968	41,638
24	15,659	18,062	19,943	23,337	27,096	29,553	33,196	36,415	40,270	42,980
25	16,473	18,940	20,867	24,337	28,172	30,675	34,382	37,652	41,566	44,314
26	17,292	19,820	21,792	25,336	29,246	31,795	35,563	38,885	42,856	45,642
27	18,114	20,703	22,719	26,336	30,319	32,912	36,741	40,113	44,140	46,963
28	18,939	21,588	23,647	27,336	31,391	34,027	37,916	41,337	45,419	48,278
29	19,768	22,475	24,577	28,336	32,461	35,139	39,087	42,557	46,693	49,588
30	20,599	23,364	25,508	29,336	33,530	36,250	40,256	43,773	47,962	50,892

Source : Régis bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015, P 370 .

الملخص باللغة الأجنبية

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract

This study aims at clarify the role of Algerian agricultural policy in the development of agricultural output and food industries, by studying the impact of the factors of production and their relative importance, Thus to determine the efficiency of their use to develop a clear vision of the agricultural sector and enable agricultural policy makers to make decisions to ensure food security and contribute to the integration of sectors.

A set of applied agricultural policies has been conducted in Algeria during the period 2000-2014, among those studies we have: agricultural employment, the increase of arable land, agricultural irrigation, agricultural support, agricultural insurance, agricultural mechanization, And the partial elasticities for independent variables in a function of agricultural product show that the increase in agricultural employment, arable farming, irrigated land by 1% gives rise to agricultural output by 2.38%, 15.15%, 0.67% respectively. In light of aggregate elasticities coefficients of the function we can deduce that the thorough increase in all the previous variable by 1% will give rise to agricultural output by 18.2%, these previous three variables are considered the main influencing factors for agricultural output in Algeria in the period 2000-2014. Whereas, according to local output function for food industries, it has been shown that the increase in agricultural output by 1% will lead towards an increase in domestic product for food industries by 0.77%, and also controls by 98.89% Of changes that occur to the gross domestic product for food industry, Which calls for agricultural policies aimed at achieving agricultural productivity by increasing arable areas, developing irrigation.

The food industry in Algeria has faced many challenges that limit the effectiveness of its role and its contribution to the provision of food, ensuring its stability and its accessibility to the Algerian consumer, and is evident in the scarcity of water resources, poor irrigation efficiency, degradation of agricultural land and low productivity.

At the external level, the problem of their association with international markets has been hindered the process of accession to the WTO and cooperation with the EU, which requires the adoption of a number of emergency measures in the context of agricultural policies and enhance integration with the agricultural sector.

Keywords: food security, agricultural policies, agricultural sector, agricultural output, food industries.